

شرح منظومة في علم  
النحو

٢٠١

نور صرف

٦٢٦

King Saud

University

1957



٤١٥  
ش

شرح منظومة في علم النحو . كتبت في القرن الثالث عشر  
الهجري تقديرا .

٤٧ق ٢٣س ٢٢x٥ (سم .

نسخة حسنة ، خطها نسخ .

٢٦٢

١- النحو، لغة عربية أ- تاريخ النسخ .



شرح منظومه في علم  
النحو

King

Saud

University

جامعة الملك سعود

٢١٢٨٠  
١٤٩٨/١٤٩٤

مكتبة جامعة الرياض - قسم المخطوطات	
اسم الكتاب	شرح منظومه في علم النحو
اسم المؤلف	الشيخ
تاريخ النسخ	١٤٩٨
عدد الأوراق	١٥٢٢
ملاحظات	(مكرر)





بسم الله الرحمن الرحيم  
 اُحْمَدُ لِلّٰهِ حَمْدًا وَفِيَّاهُ وَالصَّلَاةُ عَلَى مُحَمَّدٍ خَيْرَ الْأَنْبِيَاءِ  
 صَفِيَّاهُ وَعَلَى آلِهِ وَأَصْحَابِهِ الْفَارِثِينَ مِنْهُ فَضْلًا  
 جَلِيًّا وَاسْلَمْتُ تَسْلِيمًا كَثِيرًا **وبعد** فَأَعْلَمُ أَنَّهُ لَمَّا  
 كَانَ مَعْرِفَةُ كُلِّ عِلْمٍ بِرِسْمِهِ وَبَيَانِ قَائِدَتِهِ وَالْعِلْمُ بِمَوْ  
 صُوعِهِ مِمَّا يَجِبُ عَلَى الطَّالِبِ فِي تَحْصِيلِ مَقْصُودِهِ وَيَقْوَى  
 رَغْبَتُهُ فِي مَطْلُوبِهِ صَدَّقَ الْمَصْنُوعُ النَّاسِظُ الْحَقُّ بِبَيَانِ  
 الْأُمُورِ الْمَذْكُورَةِ فَقَالَ **وبعد** فَإِنَّ النُّحُوْلَ عِلْمٌ مُبِينٌ  
 لِكَيْفِيَّةِ التَّرْكِيْبِ فِي الْعَرَبِيَّةِ بَعْدَ مِنَ الظُّرُوفِ  
 الْمُقْطُوعَةِ عَنِ الْأَضَافَةِ فَيُنْبَغِي عَلَى الضَّمِّ وَالْفَاءِ فِي قَوْلِهِ  
 فَإِنَّ فِي جَوَابِ الشَّرْطِ بَيَانُهُمْ أَمَّا كَانَهُ قَالَ أَمَّا بَعْدُ حَمْدُ اللَّهِ  
 فَأَقُولُ أَنَّ النُّحُوْلَ عِلْمٌ لِي وَمَعْنَاهُ أَنَّ النُّحُوْلَ عِلْمٌ يَتَّبِعُ بِهِ أَحْوَالُ  
 اللَّفْظِ الْمَرْكَبِ الْعَرَبِيِّ مِنْ جِهَةِ التَّرْكِيْبِ وَالْمَرَادُ مِنْ تِلْكَ  
 الْأَحْوَالِ وَالْبِنَاءِ وَالْعَامِلِيَّةِ وَالْمَعْمُولِيَّةِ وَالضَّدَارَةِ  
 وَالذِّكْرُ وَالْمَحْدَقُ وَالنَّقْدِيمُ وَالْتَاءُ خَيْرٌ وَمَا أَشْبَهَهَا  
 وَخَرَجَ بِقَوْلِهِ لِكَيْفِيَّةِ التَّرْكِيْبِ عِلْمُ التَّصْرِيفِ فَإِنَّهُ يَتَّبِعُ  
 بِهِ صِيغَ الْكَلِمَاتِ الْمَعْرُودَةِ دُونَ أَحْوَالِهَا التَّرْكِيْبِيَّةِ  
 وَقَوْلُهُ الْعَرَبِيَّةُ صِفَةٌ مَوْصُوفَةٌ مُحْدَقٌ تَقْدِيرُهُ فِي اللَّغَةِ  
 الْعَرَبِيَّةِ وَالْعَامِلُ فِي الظَّرْفِ هُوَ التَّرْكِيْبُ أَوْ عَامِلُهُ  
 مُقَدَّرٌ وَهُوَ صِفَةٌ لِلتَّرْكِيْبِ قَائِدَةٌ هَذَا الْعَيْنُ حَزْوِجُ الْعَوَا  
 عِدِ النَّحْوِ تَذَكُّرُ لِبَيَانِ كَيْفِيَّتِهِ فِي لُغَةٍ أُخْرَى غَيْرِ الْعَرَبِيَّةِ  
 فَإِنَّهَا لَا تَعْدُ مِنْ عِلْمِ النُّحُوْلِ وَالنُّحُوْلُ فِي اللَّغَةِ بِمَعْنَى الْمَشْدُودِ

في الأعراب

ويجب لمعان آخر من النوع والقصد والجهة سمي  
 هذا العلم لأنه يجعل كلمات العرب أنحاء مختلفة  
 وأنواعاً شتى كالفاعل والمفعول والمضاف إليه  
 وغيره **وبعد** وغايته صوره في اللسان  
 عن الذي يخالفه تركيب أهل السليقة  
 غاية الشيء لغايته وطرفه والمراد ههنا الغرض  
 والمقصود وإنما سمي الغرض غاية لوقوعه في طرف  
 حركة الطالب فإن الطلب ينتهي دونه والغرض  
 من علم النحو صيانة اللسان عن الخطأ في التركيب  
 بالأحترار عما لا يوافق ما ثبت من التراكيب في كلام  
 الفصحاء والبلغاء من العرب العرباء المتكلمين بالسليقة  
 والمراد بالسليقة قوة في الألسنة بها يختار الفصح من طرف  
 التركيب من غير تحلف وتتبع قاعدة موضوعه لذلك وذلك  
 مثل اتفاق طباع العرب الأولين على دفع الفاعل ونصب  
 المفعول وحجج المضاف إليه وكوجب ذكر الفاعل وتقديم  
 الفعل عليه وغير ذلك من الأحكام المستنبط من  
 تراكيبهم **وبعد** وموضوعه الألفاظ من  
 حيث ركب لتأدية المعنى بغير مرتبة  
 موضوع كل علم ما يبحث فيه عن أحواله من حيثية مخصوصة  
 والنحو يبحث فيه عن أحوال الألفاظ من حيث التركيب  
 فيكون موضوعه الألفاظ المركبة بعضها مع بعض  
 وأحوال اللفظ من تلك الحيثية هو الأعراب والبناء وكونه  
 عاملاً ومعمولاً وكونه مذكوراً ومُحْدَقاً ومُظْهِراً ومُضْراً



مقدماً ومؤخراً إلى غير ذلك وما يعرض اللفظاً  
 اعتبار التركيب قوله لتأدية المعنى أي لا يتأدى بالتد  
 كيب أصل المعنى الذي يقصد ذكره والغرض من ذكره تمهيد امر  
 آخر وهو ان التركيب قد يقصد به مع تأدية أصل المعنى  
 زيادة اعتبار أيضاً لعلم المعاني ومثال الاعتبار الزايد  
 هو انك اذا اردت الأخيراً بقيام زيد فان كان المخاطب  
 خالي الذهن عن ذلك فالمناسب ان يقول زيد قائم  
 مثلاً من غير كوشى من ادوات التوكيد ثم ان كانت  
 المخاطب متودداً في ذلك كان المناسب ان يقول ان  
 زيدا قائم بالتوكيد بان وان كان المخاطب منكراً لذلك  
 الحكم كان المناسب ان يقول ان زيدا قائم بالتوكيد بان  
 مرة وباللام مرة أخرى ليكون الكلام مطابقاً لمقتضى الحال  
 فقوله بغير مزنية حال عن المعنى أي غير معبر عنه شيئاً  
 من الاعتبارات السابقة، وذلك أم مفرد أو مركب  
بالأسناد أو المخرج أو بالاضافة المشار إليه بذلك هو اللفظ  
 فالمراد ههنا ما ينطق به الإنسان حساً أو حكماً فدخل  
 الضمير المستتر والكلمات المحذوفة وعلى هذا فاللفظ  
 مفرد بمعنى المفعول ويجوز ان يكون اسماً بمعنى الصوب  
 المعتمد على مخارج الحروف ويكون اللفظ بالمعنى المصدرى  
على مخارج الحروف ويكون اللفظ المصدرى ما خوذ منه  
 كما يقال ساف سيف سيقاً بمعنى الضرب بالسيف وهو مكو  
 من السيف بمعنى الحديد المتخذ للقطع واللفظ على ضربين  
 مفرد ومركب والمراد باللفظ المفرد ههنا ما لا يدل

ليس موضوعاً لموضوع  
 بل موضوعاً لموضوع  
 واللفظ المركب من تلك الحروف

جزؤه على معنى سواء كان مما للجزء له أصلاً مخوق  
 علماً فانه حال العملية لا جزء له حساً ولا حكماً وكان  
 له جزء لكن لا يكون والأعلى معنى مخوزيد والمركب  
 بخلاف ذلك والتركيب أم النسبة بين طرفي المركب  
 بحسب المعنى اولا والاو هو التركيب الاسنادى ان تمت النسبة والتركيب  
 الاضافى ان لم تمت نحو غلام زيد ونحو عبد الله علماً والثاني الى التركيب  
 نسبة بين الطرفين معنى بل مجرد ومنح احداً للفظين بالآخر بحيث نصير  
 الكلمتان معاً بمنزلة كلمة واحدة هو التركيب المخرج وما  
 كان من ذلك المقسم متخفاً لحرف فهو يختص باب التخصي  
 نحو خمسة عشر وما كان منه مشتملاً على صوت يختص باب التخصي  
 نحو سيبويه وانما جعلنا نحو عبد الله علماً من المركب باعتبار  
 دلالة كل جزء منه على معناه وان كان ذلك المعنى غير  
 مراد في تلك الحالة ولم يجعله من قسم المفرد كما اعتبره المت  
 المنطقيون لانه في الاحكام اللفظية مركب لا تفاوت  
 بين استعماله علماً وبين استعماله غير علم فان الجزء الاول  
 فيه عامل في الثاني في كلتا الحالتين ويعرب كل جزء باخر  
 مخصوص وبالجمله هو كلمتان في كلتا الحالتين فلا يجوز  
 فيه اعتبار الافراد حال العملية الا بالنظر الى المعنى  
 والذي نحن بصدده ههنا هو بيان احوال اللفظ واحكامه  
 فلا وجه لجعله من المفرد واذا كان نحو يعطيك مع عدم  
 كون احد جزئيه عاملاً في الآخر معدوداً من المركب كان نحو  
 مفردة كوضوح سمي كلمة، كقائمة وكما، حرفي لزيادة  
 وهو من باب اضافة الصفة الى الموصوف وحاصل المعنى

عبدك علماً اولى زيدك

الضمة مفردة راجع الى اللفظ



ان الكلمة هي اللفظ المفرد الموضوع واحترز المفرد على المعنى الذي  
 يتناه عن التركيب باقسامه واحترز بالموضوع عن اللفظ المهمل كدبر وميز  
 فانه لا يبنى كلمة والمراد بالوضع ههنا هو تعيين اللفظ للمعنى فلذلك لم يحجج  
 الى ذكر المعنى مع الموضوع وانما مثل الكلمة بنحو قايمة دفعا لما يتوهم فيه من  
 التركيب وقد اجاب عنه صاحب الرضي بانه كلمتان جعلتا في حكم كلمة واحدة  
 التحقيق هو ما اشار اليه من ان ثمة التانيث المتحركة كافي قائمة وثمره وضربة  
 وسعادة وشقاوة ليست بحرف المعنى اعني الحرف التي هي اقسام الكلمة وانما  
 هي من حروف الزيادة اي من الحروف العشرة التي تزداد في الكلمة لغرض المعنى  
 نارة كناء ضاربة واللف ضارب ولا لغرض المعنى اخرى كناء سعادة والف كتاب  
 كما بين في التصريف وكون الحرف زائدة بالمعنى الذي تريد ههنا لا ينافي كون خبره الكلمة  
 لان المراد من زيادتها ان لا تكون ثابتة في جميع تصاريف الكلمة بخلاف الحرف الاصل  
 فانه يكون ثابتا في جميع التصاريف ولتغيير ذلك في ضرب وضارب ومضروب وعلى  
 هذا فيكون التانيث في نحو قايمة مدلولاً للصيغة الحاصلة له بزيادة التاء كما ان  
 معنى الفاعلية والمفعولية في ضارب ومضروب مدلول للصيغة الحاصلة بزيادة  
 الالف والميم وما ذكرناه من كون التاء في قائمة من ذوايد الكلمة قد صرح به في  
 الفصل حيث قال في باب زيادة الحرف والتاء طردت زيادتها او لا في تفصيل وانما  
 في التانيث والجمع يريد نحو مسلمة ومسلمات وتام الكلام فيه مذكور في الشرح الكبير  
 فليرجع اليه وليعلم ان التاء في الكلمة من جملة التاءات الوايدة لا لغرض المعنى  
 كناء سعادة وشقاوة ولا التفتات الى ما يقول من ان التاء فيه للوحدة لان  
 ثمة الوحدة تكون لا زائدة فرد من الجنس كتمرة وتمر على ما سيجي بحقيقة والتعريف  
 لا يكون لمفرد من الحقيقة بل لنفس الحقيقة وما يقال من ان المراد الوحدة  
 النوعية فيكون المعنى الكلمة الواحدة والكلمة الواحدة بحسب مفهوم كل فيج  
 ان يقع معرّفان تحتها الا وهما فان المراد من الجنس الذي تميز منه الواحد

وتفعل

بالتاء

بالتاء هو ما يطلق على القليل والكثير كالتمر والنخل لا الجنس المنطقي  
 والمراد من الواحد المميز للخاصة هو الواحد المقابل للتثنية والجمع كتمرة  
 ونخلة يجعلوا التمرة مفردا والتمرتين تثنية والتوجهما والتمرجسا يطلق على كل واحد  
 حدهما فلا مدخل لأرادة الوحدة النوعية على ان ما ذكر من كون المفرد هو  
 مفهوم الكلمة الواحدة ظاهر البطلان فان المفرد انما يكون الحقيقية  
 المطلقة لا الحقيقة باعتبار فرد والكلام في ان الكلام جنس في الكلمة اوجع قد بيناه  
 في الشرح بالامرئ عليه وما فيه تركيب يراد لذاته بالاشهاد يدعى <sup>كلام</sup>  
 كسبت اي اللفظ الذي فيه تركيب كلمتين او اكثر بعضها مع بعض تركيبا  
 مقصودا بالذات مع الاسناد هو الكلام وتركيبه اما من  
 كلمتين ملفوظتين حقيقة كضرب ريدا ومقدّمين كالمنوى في قول  
 من قال نعم في جواب من قال اقام ريدا ومقدّمه احدهما  
 كقولك اضرب ومن ذلك قوله ثبت بصيغة الامر وانما مثل  
 به تنبيهها على عدم وجوب كون طرفي الكلام ملفوظين  
 والمراد بالاسناد النسبة المفيدة فائدة تامة واحترز  
 بالتركيب عن المفرد وبالاسناد عن المركبات التي لا يصح  
 السكوت عليها كغلام زيد وانما قيد التركيب بكونه <sup>مركبا</sup>  
 مقصودا لذات كالحمل التي جعلت خبرا حالاً وصفة في نحو  
 زيد ابوه قائم ولقيت زيدا يركب وهذا رجل ابوه عالم فانه  
 جملة ابوه قائم ليس بكلام لان المقصود منه بيان هيئة  
 ذي الحال وكذا الكلام في ابوه عالم فان المقصود منه الاخبار عن زيد  
 وكذا الكلام في ابوه عالم فان المقصود منه توصيف الموصوف  
 واصنامها اسم وفعل وخبرهم حروف المعاني لا الهجاء والزيادة  
 الكلمة تنقسم الى اقسام ثلاثة هي الاسم والفعل والحرف ووجه

المخرج المركب الذي لا يكون  
 تركيب مقصودا لذاته  
 لان المقصود منه اخبار  
 عن زيد وكذا يركب  
 ليس صحيح بكلام



الاختصار فيها هو ان الكلمة اما ان تدل على المعنى بنفسها ام لا الثاني الحرف والثالث  
 اما ان تدل بهيئة وصيغته على الزمان او لا الثاني الاسم الاول الفعل اما اضاف  
 الحرف الى الغير العائد الى النخلة ولا ثم فسر بحرف المعنى ثانيا لان الحرف كثيرا  
 ما يضاف غير ما هو المصطلح عليه المسمى بحرف المعنى اعني حرف الهجاء وحروف  
 الزيادة الثابتة في بعض تصاريح الكلمة دون بعض كما مر وانما اورد حروف  
 الزيادة بالذكر وهي حروف سألتمونيها مع دخولها في حروف الهجاء لانها  
 ليست مثل سائر حروف الهجاء ولانها يتوصل بها الى صنف مخصوص من  
 المعاني كالف فاعل لمعنى الفاعلية وميم المفعول لمعنى المفعولية وسين  
 للطلب الى غير ذلك فلما شابهة من حروف المعاني كالف فاعل لمعنى الفاعلية  
 وان لم تكن معدودة منها لعدم كونها موضوعة لتلك المعاني وانما يفهم  
 من الصيغة الحاصلة زيادة تعان واقامة ايمان واسم وضعه واسم وفعل الغير  
 لبيبة الكلام ينقسم الى ثلاثة اقسام احدها ان يكون تركيبه من اسمين اسندا  
 حدهما الى الآخر كزيد قائم الثاني ما يكون مركبا من اسم مسند اليه فعل لذلك  
 مسند الى ظاهره كضرب زيد والى ضربه كزيد ضرب الثالث ما يكون مركبا من اسم  
 فعل لذلك الاسم بل للتعليق وهو المراد بالسبب فانه في لغة الجمل اطلق على  
 المتعلق بالشئ لان المتعلق بالشئ مربوط الى ذلك الشئ كما مربوط الى بقال بعضها  
 الى بعض بالحبيل وذلك كما في زيد قائم ابوه وقد تبين بذلك ان الكلام لا  
 يحصل من تركيب الاسم مع فعل الاجنبى كما في ضرب زيد بالنصب وكما في زيد  
 جلس عمرو الا ان يقال جلس عمرو في داره فان عمرو ح و يكون متعلقا بالزيد من  
 جهة كونه جالسا في داره والجار والمجرور في قوله بالسبب متعلق بمقدور هو  
 صفة للغير اي الغير المذكور بطريق التعليق بالاسم الذي اسند اليه الجملة  
 وكل كلام جملة دون عكسه كشرطية والجملة القسمية واعلم ان بين  
 الكلام من اقسام الكلام بيتي جملة فان الجملة ما فيه تركيب مع الاسناد

على ظ

في قوله  
 في قوله  
 في قوله  
 في قوله

في قوله ان تدل على

ذلك محقق في الكلام مطلقا وليس كل جملة كلاما لان الجملة قد لا يكون تركيبها  
 مقصودا بالذات فلا يكون كلاما وذلك كجملة الشرطية اعني نحو ان تدل على ان تدل  
 فانها غير مقصودة بالذات وانما المراد منها تقييد الجراء وكذلك الجملة القسمية  
 اعني نحو والله في قوله والله لا تدل فان المقصود منها تأكيد الجواب وكذلك  
 الجمل التي جلت خبرا وصفة كما سبق باب الاسم وما الاسم الا ما يدل بنفسه  
 ولم يستغنى منه الزمان بصيغته ماعادة عن الكلمة يدل على ذلك جعل الكلمة  
 فيما قبل جنسا للاسم والفعل والحرف حيث قسمها اليها فلا يدخل في الحديث من  
 الخط والعقد والنسبة والاشارة وقوله بنفسه يعني من غير اللفظ اخر اليه وقوله لم  
 يستغنى منه الزمان بصيغته يعني لم يدل بهيئته على الزمان فخرج بقوله بنفسه الحرف  
 لاحتياجه الى الدلالة على المعنى الى اسم او فعل وخرج بقوله لم يستغنى منه الزمان  
 الفعل لدلالته على الزمان وانما قيل الدلالة بان تكون بهيئة الكلمة ليذكر في الاسم  
 ما يدل بحروفه المركبة على زمان مثل الصبح والغروب والسري والقيوم وذلك  
 لان دلالة هذه اللفاظ على الزمان انما هو بالتركيب ولهذا يختلف باختلاف  
 بخلاف الفعل فان دلالة على الزمان بحسب الهيئة دون التركيب ولذلك  
 يختلف باختلاف الهيئة كما في ضرب يضرب ولا يختلف باختلاف التركيب  
 كما في ضرب ونظر وكذا يدخل في الاسم اسم الفاعل واسم المفعول لكون  
 الزمان بينهما مدلولات التزاميا لنسبة الحدث الى الذات على وجه التجرد وليس  
 مدلولات لهيئة لعدم اختلاف الصيغة كما في ضارب وضرب ولا  
 مدلولات للتركيب لعدم اختلاف التركيب كما في ضارب وقابل ومنها  
 توهم ان مدلول الاعمال وليس بسديد لان الاعمال مشروط بدلالة على الحال  
 والاستقبال وصف بتكوين ولام وخافض والخافض مدلوله والاضاف  
وصف وتفسير وتنشئة وان بنا دى وتاء ثبت وضع ونسبة  
 البناء الذي تعدي به اختص دخل على المقصور وهو المشهور في استعمال

ضم ظ



فعل الاختصاص دون ان يدخل على المقصود وهو المشهور **في** ~~الاسم~~ **عليه** بان  
مثلا البتورين تخص بالاسم وان كان ذلك ايضا صحيحا من خواص الاسم التنوين  
والمراد غير ما يخص بالقافية فانه يدخل الفعل ايضا كقوله اقل التوم عادل والقبا  
فقولى ان اصب لقد اصاب والعلّة في اختصاص الاسم بالتنوين **وهو** التنوين  
مؤدنا بانقطاع اللفظ عما بعده والفعل يقتضي اتصال الفاعل فلا يدخله التنوين  
الا ما كان منه مخفيا بالقافية فان القافية على القطع ومنها لام التعريف  
ووجه اختصاص الاسم به انه يكون لتعيين الذات المدلول عليها بالمطابقة  
والحرف لا يدل عليها اصلا والفعل انما يدل عليها تضمنا لا مطابقة  
ومنها حرف الجر **وهو** المراد بالخاص فاما اختصاص الاسم به لان  
مدخوله مخبر عنه في المعنى والمخبر عنه ليس بالاسم وان ذكر الجار على ذكر  
الجر لانه انتفاء الجار يستلزم انتفاء الجر ضرورة انتفاء الاثر عند انتفاء  
المؤثر فيستغنى به عنه واما انتفاء الجر فيلزم بوجوب انتفاء الجار بخلاف  
الاثر لما كان في غير المتكّن ومنها كون اللفظ مخبرا عن مدلوله وانما الاختصاص  
بذلك لان معنى الفعل ومعنى الحرف ثابت لغيرهما وضعا فامتنع اثبات شيء  
لهما واثرا لاخبار عنه على الاسناد **واليه** يشمل المفعولية فانها ايضا من  
خواص الاسم وانما قال بها مدلوله لان الفعل والحرف قد يجبران عن لفظهما كما تقول  
ضرب فلان حرف الجر واما الذي لا يخبر عنه اصلا فهو مدلول الفعل والحرف  
ومنها الاضافة بمعنى كون الشيء مضافا ومضافا اليه لا بواسطة حرف الجر لفظا  
واما الاضافة بواسطة خياقي في الفعل ايضا نحو حررت بريد وما يقال من ان الفعل  
مضاف اليه كما في قولهم اتيتك يوم قدم زيد فقد اجيب عنه بان المضاف اليه  
في مثله المصدر وهو اسم ومنها كون اللفظ موصوفا ومصفرا وشي ويجوز ان يضاف  
ومؤثرا ومثوبا ووجه الاختصاص في كل ذلك ما ذكرنا في الاخبار عنه فان كل هذا لا  
يتضمن الاخبار عن الشيء **فصل** والاسم اصناف فمنها معرف يقال له

قسم يسمى بكرة اعلم ان الاسم اصناف كالمعرب واليس والصفة والذكر والمذكر والمؤنث  
والمتنبي والمجمع والمصغر والمنسوب والمصدر والصفات المشتقة منه وكان للناس  
ذكرها في صدر مباحث هذا الفن لما اتفقا فاصيل للموضوع ان ان بعض ذلك كالمصدر و  
الصفات المشتقة منه كان مذكورا في علم التعريف وبعضه لم يكن متعلقا به كثيرا من  
الاعراب والبناء كالمصغر والمنسوب فانصر في هذا المقام من الاصناف المذكورة على ذ  
كرها تشد الحاجة اليه في مباحث الاعراب والبناء وقدم منه المعرفة والذكر  
لزيادة الحاجة الى معرفتهما فقال **معرفة اسم** يشار به الى المعين او ما اختص  
قبلا لاشارة **اعلم** ان المعارف كلها تتولد في اشتمالها على شارة والاشارة  
فيها اما الى معين او الى امر مختص بحكم قبلا لاشارة اليه والاشارة اما ضمنية او  
صرحية فالاشارة الضمنية كما في العلم فان المقصود منه الاشارة الى الشخص بامر  
يتغنى به عن ذكر اوصافه الشخصية **المشار اليه** لما في ذكر الاوصاف الشخصية  
من التعذر والامر المختص المشار اليه بالعلم اما عين من الاعيان كزيد او حقيقة  
من الحقايق كاسامة فخور زيد يشار به الى عين موصوفة بجميع الصفات الشخصية  
له ونحو اسامة يشار به الى جنس موصوف بجميع الصفات المعينة له فاذا قلت  
زيد او اسامة فكذلك سرت لها وقلت ذلك الانسان او ذلك الجنس واما الا  
شارة الصريحة فهي اخصية بان يكون المشار اليه امر محسوسا بالمشاهدة او النع  
حالة الاشارة اليه كما في الضمائر **اسماء** الاشارة والعرف باللام فيما اذا قيل  
لكت جلد في رجل فقلت اكرم الرجل واما عقلي لا يتعين المراد منه الا بواسطة  
**المراد** معنوية بسبق عقل المخاطب المشار اليه كالموصولات واعلم ان التعيين  
المعبر فاهنا **اعلم** من ان يكون تعينا شخصيا كما في الاعلام الاعيان  
والضمائر والموصولات او غير شخصي كما في العرف باللام الحقيقة في نحو  
الرجل خير من المرأة وفي علم الجنس فالمعين ههنا في مقابلة فرد لا على  
التعيينين سواء كان فردا معينا او حقيقة معينة ممثلة عن غيرها ههنا  
كله في الاشارة الى المعين واما الاشارة الى المختص كما في نحو كس جاء في رجل  
فترتب يشير به الى رجل وهو غير معين عند المخاطب لكنه مختص بحكم هو  
المجعي قبل ان يشير اليه بالضمير وخرج بذلك التعريف عن المعرفة **اسماء**



الظاهرة المنكرة كرجل وفرس وكذا الضمير الغائب  
الذي لا يختص مرجعه بشئ أصلاً كما في رب رجلاً وكذا  
ما اختص مرجعه بشئ بعد الإشارة فان ذلك لا اثر  
له في التعريف كما اذا قيل رب رجلاً كريماً فالضمير في  
الصورتين المذكورتين منكرة وتقام الكلام في هذا المقام  
مذكوراً في الشرح، وما لم يكن فيه الإشارة منكرة،  
وتلك على فرد من الجنس دلت، يعني ان النكرة هي ما  
ليس فيه الإشارة لا الى معين ولا الى مختص قبل الإشارة  
والاحتمالات معلومة من حد المعرفة ثم ان النكرة انما  
تدل على فرد من الجنس بلا تعيين فان معنى تشكر الشئ  
شاعه في أمته وكونه بعضاً مجمولاً من جملة، وجملة أنواع  
المعارف سبعة، هنر وموصول واسم الإشارة، مادي  
واعلام وذواللام ثم ما يضاف الى ما مر بالمعنوية انواع  
المعارف هي السبعة المذكورة وقوله بالمعنوية صفة مو  
صوف مخدوف تقديره بالاضافة المعنوية وقد احتج به  
عن الاضافة اللفظية الى ما مر من اقسام المعارف فان  
الاسم المنكود لا يتعرف بتلك الاضافه على ما سيأتي بيانه  
انشاء الله تعالى ثم ان الاقسام المذكورة لما كان اكثرها  
مماله موضع مخصوص يبحث عنه فيه كالمضمرات والبهائم  
اعني اسماء الإشارة والموصولات فانها يذكر في المنيات  
لاندرجها فيها وكالمنادي فانه يبحث عنه في باب المفعول

به لكونه من بابيه اقتصر هذا على ذكر المعرف باللام والعلم  
فقال، فباللام في ذي اللام او الإشارة، الى حصته معهوده  
او حقيقة، وياتي لفرد عند نصب قرينه، وياء في اللام  
ستغراق في كل واحد، اختلفوا في ان حرف التعريف هي  
اللام وحدها او مجموع ال فذهب سيبويه الى انها هي اللام وحدها  
والهمزة للوصول فتجب لكثرة استعمال لام التعريف وذهب الخليل الى انها  
هي ال بكاملها وليس في كلامهما من الدليل ما يقطع شئ منهما ثم ان لام  
التعريف او ال على احد الواويين يكون الإشارة اما الى حصة من الحقيقة  
معلومه عند المخاطب كما اذا قيل جاءني رجل فيقول اكرم الرجل ويسمى لام  
العهد الخارجي لان المخاطب قد عهد مدلول معهودها قبل ذكره اي لقيت  
واذكرت فقال عهدت فلاناً اي لقيته وادركته واما النفس الحكيمة  
اي بالنظر الى مفهوم المسمى من غير اعتبار ما صدق عليه من الافراد كما  
في قولك الرجل خير من المرأة تريد هذا الجنس من الحيوان خير  
من ذاك الجنس ويسمى لام الحقيقة واما الى الحقيقة  
باعتبار فرد مامع قرينه غير العهد الخارجي توجب ارا  
لعض غير معين لان من المعلوم الا الموقوف والمشروب ليس  
حقيقة الخبز والماء ولا جميع افرادها وليس هناك عهد  
في الخارج فتعين ان يكون المراد فرداً غير معين وهذا اللا  
يسمى لام العهد الذهني لمقابلته للعهد الخارجي واما الى  
الحقيقة باعتبار جميع ما صدق عليه ما صدق عليه من الافراد  
كما في قوله مع ان الانسان لفي خسر الا الذين امنوا ويسمى لام  
استغراق الجنس، وقد يغلب المعهود في بعض ماله،  
فيعلم مع لام كما في المدينة، فينسلب التعريف عنها لكونها،



كقولها، كجزء فلم تنقلب عنه بحالته، يعني ان المعرف بلام  
 العهد قد يقرب على بعض ماله من افراد مدلوله اي بكثرة  
 استعماله في بعض افراد مدلوله الاصلى بان يكون معناه  
 الاصلى الجنس فيصير مستعملا في بعض افراد ذلك الجنس كخضه  
 تختص بذلك البعض فيصير اللام مع مصحوبها علما فينسلب  
 عنها معنى التعريف ويصير لها كجزء الكلمة وهي كقولها  
 كجزء الكلمة لا تنفك عن مصحوبها بحال من الاحوال وتلك  
 اللام تسمى لام الغلبة والكثرة ودورها في الاسماء كما في البيت  
 والكتاب والمدينة لبنت الله تعالى وكتابه ومدينة رسول  
 عليه السلام وقد يكون مع الصفة كما في الصعق لرجل صعق  
 فاشتهر بذلك كالثريا وهو صفة من الثروة بمعنى الكثرة  
 مسماه بملافيه من الثروة، وقد زيد تلك اللام ايضا  
 انها ملازمة في الآن واللات والتي، يعني ان اللام  
 التي على صورة لام التعريف تجيء حرة في ذلك في غير العلم  
 على قلة واما زيادتها في العلم فتبين بعد ثم ان زيادتها  
 في غير العلم تكون لازمة وغير لازمة اما غير لازمة  
 فكان في قوله، وبها كان ساورتني ضيق، من الرقش  
 في اتيانها السمع نافع، اي سم نافع والمساورة المضاجعة  
 والضيلة من الحيطة ما قل لجمعها لكثرة سمها والرقش  
 جمع الرقشاء وهي الحيطة ذات الارقام وهي من حبايث  
 الحيات والناقع من السم هو العري وهو اشد تأثيرا من  
 العتيق واما اللام الزائدة اللازمة فهي في الآن واللات  
 وفي التي والتي ومتصرفاتها، وتاتي للام الاصل غير ملانم

كفى الفضل والعباس بالعلية، تدخل اللام الزائدة  
 على العلم المنقول اما من المصدر كالفضل واما عن الوصف  
 كالعباس والحارث والمنصور واما من اسم جنس في معنى  
 المدح او الذم كالاسد والكلب وتسمى لام لمح الاصل وليس  
 تلك اللام كلام الغلبة في كقولها كجزء الكلمة لانها تزاو  
 بعد الوضع العلى فلذلك لا تكون لازمة والكاف في قوله  
 كفى جرف جرو المجرد به هو عامل في الفضل وقد حذف  
 وقيم المعمول مقامه في اللفظ تقدير الكلام وذلك كاللام  
 الكائن في الفضل، وبالعالم الموضوع للشيء وحده  
 يشار اليه ونفس حقيقة، فالأول مشهور كزيد وفلان  
 ، وثانيهما قد قل مثل اسامه، قوله الموضوع للشيء  
 وحده هو تعريف العلم وقوله يشار اليه ونفس حقيقة  
 اشار الى تقسيم العلم الى علم العين المشخصة والى علم  
 الذهنية المتعينة وهو المسمى بعلم الجنس والشيء في قوله  
 الموضوع للشيء ليشملها ومتعلق بالعلم هو يشار ويخرج عن  
 حد العلم بقوله وحده اسماء الأجناس فانها موضوعة  
 المشقة بين الأفراد وكذا يخرج سواء من المعارف فان  
 المضرات والمبهات وسائر المعارف انما تدل على الشيء العين  
 بواسطة وضعها لامر عام فانما تدل على متكم مخصوص لكن  
 لا بوضعه له فان لكل احدا يصير به الى نفسه به بواسطة وضعه  
 لامر عام هو المتكم وكذلك ضمير المخاطب والغايب وسائر المعارف  
 قوله الاول مشهور يعني ان النوع الاول من العلم وهو علم  
 هو الشايع الكثير الوجود بخلاف النوع الثاني واثار يذكر



المثاليين اعني زيدا وخالد الى بعض اقسام هذا النوع من العلم وهو  
 المنقول والمرجل وتفصيل ذلك هو ان العلم اما منقول او مرجل  
 والمنقول اما عن اسم جبر كجبر او عن مصدر كالفضل او عن  
 صفة كخالد وحاتم والمرجل هو ما لا معنى له في الاجناس كزيد لشخص  
 وكعطفان لقبيلة من اهل الخبيصة اذا اخرجها من غير رؤية قوله  
 وثانيهما قد قل بمعنى ان النوع الثاني من العلم اعني علم الجبر قليل  
 الوجود بالنسبة الى علم العين وذلك كما في اسامة بجبر الاسد  
 معناه الجبر الذي من شأنه كذا وكذا وكذلك بجبر للتبجح نحو فاعل  
 وفاعله لوزنين فيمتدح نحو فاعله عن الصرف للثانين والعلمية  
 ولادخل في الاعلام للام غالبا كفي جبر وابن الوزير وقفة  
 الغالب في العلم ان لا يدخله اللام لان وصفها للتعريف وهو حاصل  
 في العلم على وجه هو ان مما يحصل باللام في باب العلم وسياق بيان  
 موضع دخول اللام عليه لغويا وجوازا وفي التمثيل لمجهر بن الزبير  
 وقفة اشارة الى تقسيم العلم بقسمتين احدهما الى الاسم والكنية  
 واللقب ووجه ذلك ان العلم ان لم يقصد به مدح وانه هو اسم الجبر  
 وزيد وعرفان قصد به ~~شي~~ فاما ان يكون المدح او اللام بمبدول ذلك  
 المفظ فهو لقته كالصطفى والمرقني في المدح وكقفة وبطة في الذم واما ان  
 لا يكون المدح بدلول ذلك اللفظ بل بالعدول عن صريح الاسم اليه للتعظيم  
 فهو كنية ذلك يكون بلفظ الآب والابن والام كابي عمرو وابن عباس وام كلثوم  
 وما كان بالتقليب في بعض ماله فاستعمل باللفظ وبالاضافة اعلم ان العلم  
 قد يكون اتفاقيا اي يصير علما بلا قصد وضع بل بالقلبية وكثرة الاستعمال في  
 بعض افراد ما وضع ذلك الاسم له لكونه اليق به من سائر الافراد وذلك النوع من العلم  
 يجب ان يكون مع اللام والاضافة غير مجرود عنها راسا وذلك النوع كما في النجم

للشرا والبيت للكنية دون سائر النجوم والبيوت وكافي ابن عباس وابن عمرو  
 مسعود للعبادة الثلاثة دون غيرهم من انبا وعباس وعمر ومسعود والله اعلم  
 وما كان قبل النقل وصفا ومصدرا ففني جواز اللام بالاكثارية يعني ان العلم  
 المنقول الذي كان في الاصل قبل وضعه العلمي وصفا او مصدرا كالهياض والحسن  
 والفضل والعلاء يجوز فيه دخول اللام للمح الاصل على سبق ثم ان هذا اللام جاء  
 للدخول على العلم المنقول غير لانه ومع عدم اللزوم اكثر في غير هذا في جميع الاعلام المنقولة  
 فانك لا تقول في محمد وعلى الجود والعلي وفي علم كرت جاز بقلعة تعرض بالام او  
 بالاضافة فلا زيدنا يوم القاراس وديكم واجلنا المرشد شاهد صحة العلم  
 قد ينكر لاجل الاشتراك اتفاق فيه فتياول واحد من الجماعة المسماة به كما في  
 ريب زيد لقيته ثم ان التكرار منه يترك في الغالب على تنكير فخرج عن اللام كما في المثال  
 المذكور وقد يعرف بواحد منهما قصدا الى تمييز عن سميته  
 مانع الجمع بعين التعريفين ج والساهدي في صحة ذلك اما بالاضافة  
 فقوله علي زيدنا يوم القاراس وديكم بابيض ماضي الشعر  
 بين يمانى واما باللام فقوله باميدام العرو عن اسيرها حجاب  
 ابواب على قصورها وفي علم شنيته او جهته لزوم دخول اللام  
 عند جماعة اعلم ان العلم اذا شئ او جمع يزول عنه التعريف  
 العلمي فان زيدا يقال له سميت بزيدا كما كانا وكذا الجمع  
 فتند روال التعريف العلمي يدخله اللام قياسا جبر المفاضة من  
 التعريف العلمي باخص اذا في التعريف وهو اللام وحكم  
 فلان حكم الاعلام ادهو الكناية عنها في الاناسي ماتي  
 اعلم انه يمكن بغيره وفلان عن اعلام الاناسي خاصة فيجوز ان  
 مجرى المكنى عنه ان يكونان كالعلم فلا يدخلهما اللام ولا ينصرف  
 فلا نه ينصرف بالكتابة بغيره وفلان الاناسي فلا يمكن بهما



عن اعلام البهايم والاناسي اصل الناس جمع النسان ابد  
 نونه يا وادعت الياء في الياء وما فتى بالياء لغة في ما فتى  
 بالهنة بمعنى ما زار ومنها هو الاسم المؤنث ملحقا به **بر الناء**  
 والالفان بعد ثلاثة **من اصناف الاسم المؤنث المذكور**  
 قدم المؤنث في الذكر لكون تعريفه وجوديا وكان الذكر يعرف  
 بمقابلته للمؤنث فهو ملحقا بآخره احدى العلامات الثلاث  
 المزيدة بعد ثلاثة احرف علامات التاء المتحركة والالفان اعني القفوة  
 والممدودة كما في قائمة حبل وحمراء وخرج بقوله ملحقا ما يكون  
 في آخره تاء او الف غير مزيدة كما في ثابت وساكت وكما في العضا  
 والرجي وكساء وداء وقوله بعد ثلاثة قصد به الاحتراز عن  
 التاء نحو بنت واخت وكلتا وثنتان فان تلك التاء غير معدة  
 من تاء التانيث لكونها بدلا من اللام المحذوفة ولذلك سكن  
 ما قبلها وله ينقلب هاء في الوقف فني كالحرف الاصل وللداء حال  
 فيا في مقدرا ويلزم طورا والزوال بكثرة **اعلم ان التاء المتحركة**  
 له احوال وذلك انه اما ظاهر واما مقدر والظاهر موضوع على  
 العرض فلا يلزم الكلمة غالبا بل يكون رايل كما في قائمة وحسن وقد  
 يكون لازما كما في سعادة وسقاوة وغرقه وظلمة وهو قليل بالنسبة  
 الى الاول وهذا بخلاف الالف والمقدد كما في هند وارض ونعل و  
 الدليل على تقدير الياء فيها رجوعها في التصغير كما في هندية و  
 اريضة ولعيلة واعلم ان التاء اللازمة قد يتجرع من المعنى اصلا  
 كما في غرقه وظلمة وقديان بمعنى كما في لعنة للمبالغة في الالان  
 واما النائلة فتاتي لمعان منها الفرق بين الذكر والمؤنث ايماء  
 في الصفة كما في ضاربة ومضوية وايماء في الاسم كما في امرأة وانثى

امرأة ص

ورجله ومنها الوحدة كما في ثمر ومنها التاء نيت كما في العلامة وغير ذلك  
 من المعاني **ويجاء في ثلاث وفوقه الى التسع في التذكير في كل حاله كذا العشر**  
 في الافراد لاني التركيب **ولم يعتبر في ذلك تانيث طلحة** اعلم ان العدة من  
 ثلاث الى عشرة على خلاف القياس في دخول التاء والتجرع عنها من ثلاثة الى تسعة  
 بالتاء مع الذكر وبغير التاء مع المؤنث في حالة الافراد والتركيب اعني التركيب مع العشرة  
 اثنتي عشرة رجلا وثلاث عشرة امرأة الى تسعة رجال وتسع نسوة و  
 تقول ثلثة عشر رجلا وثلاث عشرة امرأة الى تسعة وتسعين رجلا و  
 تسع وتسعين امرأة هذا في ثلث التسع واما عشر فوضوا بضاء على الوجه  
 المذكور من مخالفة القياس في حالة الافراد دون حالة التركيب اعني  
 التركيب مع العاد فانه حينئذ على القياس الاصل في قول حالة الافراد  
 عشرة رجال وعشر نسوة وفي حالة التركيب احدى عشر رجلا واحدى  
 عشرة **واثنى عشر رجلا واثنى عشرة امرأة وثلاثة عشر رجلا وثلاثة**  
 عشرة امرأة وعلى هذا القياس ولم يعتبر تانيث اعلام الرجال في  
 هذا الحكم فيقال ثلاثة طلحات دون ان يقال ثلث طلحات وان كان  
 مثل ذلك التانيث معتبرا في باب منعه الصرف كما سبق في ثم ان  
 هذا التاء المحلقة بالاعداد علامة للتذكير عند المحققين وقد  
 يقال ايضا للتانيث قد دخلت نحو ثلثة رجال لكون الميم جمع الجمع  
 مؤنث فلزم التجريد عنها مع المؤنث للتميز وهذا البيان لا يتشبه  
 في حالة التركيب **نحو ثلثة عشر رجلا والافان ذات العشر والمد**  
 زيدتا **لزو ما ولا تقدير فيها بحالة** يعني ان الفاء التاء نيت  
 هما المقصودة كحبل والممدودة كحراء وهما لازمتان لما زيد تافيه  
 لايزولان عنه كالتاء وهما ملفوظتان ابدالا تقدير فيها اصلا كما كان  
 في التاء وهذا حقيقي لذات النونة **كحبل وحراء وهند وناق**



وقد جاء لفظيا بغير انوثه كبشري وصحراء وظلمة يعني ان  
 المؤنث على ضربين احدهما حقيقي موضوع لما هو انثى من الحيوان  
 ومثاله ذلك مع الالفين جلي حمرته ومع الهمزة الملقوظة ناقة ومع الشاء المقدمة هند  
 وثانيها لفظي يجري عليه الحكم المؤنث من غير ان يكون وضعه لفظيا ومثله فيما ذكر  
 كزنا بشرى وصحراء وظلمة وعين واما الذي منها بناء مقدر فذا  
 محتوي باصطلاح جماعة وفلك في هند وما الى بناء ويلتزم كانه  
 لقلعة اعلم ان ما كان من الكلمات المؤنثة بناء مقدر سواء كان  
 مؤنثا لفظيا كمين او مؤنثا حقيقيا كهند يسمى باصطلاح بعض المتأخرين  
 حنو مؤنثا معنويا ومن التائث المعنوي ما اول بلفظ يكون ذاتا  
 وذلك كما في ما علمنا على القلعة في العجوة والتائث فيه انما هو من جهة  
 تاء ويلحق بالقلعة وكذلك اسماء البلدان كبنغازي ومصر وميثاق  
 فيها التاء لتأويلها بالبلدة وكذلك اسماء القبائل كقريش وتيميم  
 يلحق بالقبيلة ويظهر ان المعنوي مصغرا اذا لم يزد حرف البناء  
 ثلثة اعلم ان التصغير يرد الابنية الى اصولها فيرد المحذوف  
 كما في الج في تصغير اب ويرد المقلوب كما في بوب في تصغير باب  
 فاذا صغر المؤنث ود الشاء المقدمة فيه نقول في قدر قديرة وفي  
 نعل نعليلة هذا اذا لم يكن حرف البناء زائدا على الثلث فان كانت  
 زائدة فالقياس ان لا يرد كما في عقيرب لزيادة الثقل بوزنها  
 فالحرف الرابع قد قام مقامها وما دون ما قلنا يسمى مذكرا  
 يلحقه في الحكم امثال طلحة يعني ان ما دون ما ذكرناه من اقسام  
 المؤنث اللفظي اذا كان حقيقيا للتذكير ويكون على اطلحة يلحق  
 بالذكر في الحكم فيقال جاء طلحة من غير جواز جات طلحة نعم اعتبر  
 فيه التائث لمنع الصرف نظر الى الصورة وذلك لان منع الصرف حكم

وعين

بان يكون مجردا عن العلامة  
 المذكورة يسمى مذكرا  
 وهذا وان المؤنث  
 صحيح

يتعلق

يتعلق بصورة الكلمة بخلاف النسبة فانه حكم متعلق بمناها  
 ومنها المشي وهو ما كان وضعه لفردى حبش او عواص  
 عمت المشي هو الاسم الموضوع لفردى حبش حقيقة واحدة كن  
 يدين ورجلين فان الجامع بينهما حقيقة الانسان والفردين  
 بجعلها عرض عام كالبياض للانسان وفس ابيض فان الجامع  
 بينهما بياض والمراد بما الكلمة فيخرج عن المحذوفين زيد ونحو  
 زيد فان محذوف ليس بكلمة واذا بالفرد واحد من الجنس مدونا  
 عليه بلفظ مستعمل في لسانهم فيخرج بذلك كلا وانسان عن المحذوفين  
 لهما فرد في لسانهم وزيد له الف وبالياء ابدلت وبعد هاتون  
 مرند بكسرة علامة المشي هو ما ذكره من زياده الالف في الاخذ  
 والالف تبدل ياء في جاتي النسب والجروحي بعد هاتون بدلا عن  
 التوفيس والنون يكون مكسورا في المشي كونه تنوين ساكن في اصل  
 والاصل في تحريك الساكن اذا اضطر اليه الكسر فاما في ذلك النون  
 في الجمع كما يصح للفرق بين التشبيه والجمع ومما هو الجمع الذي  
 كان وضعه للاحاد بالتفريق لفظ واحد من الاصناف الاسم  
 الجمع وهو ما دل على الاتحاد بواسطة تعبير ما في صيغة لفظ الواحد  
 اما تعين ان يكسر ببناء الواحد كما في رجال وتعين ان لا يكسر ببناء  
 الواحد كما في مسلمون ومسلمات فالتعريف شامل لقسمي الجمع اعني  
 الجمع المكسر والجمع المصحح وكا لو هبط والابل اسم جمع بل الذي  
على اجمال والوكب عند جماعة وكا لتمام اسم الجنس عند كثير  
وينحصر الفراء جمعا لرفع اعلم انه لا خلاف في ان نحو ابل ونحو  
 ودهط ما لا يدل على الاتحاد وليس له واحد من لفظه كالنعم في الابل  
 والشاء في الغنم اسماء للجمع ليست بجمع واما نحو جامل في الجمل

12



وركب في الراكب وترقى مرة فذهب سبويه الى ان مثل ذلك السبق  
 نحو جعل راكب احاد اليها وان اتفق اشتراكها لها في الحرف لأصلية  
 واستدل على ذلك بتفسير تلك الاسماء على الفاظها من غير ردها  
 الى معزها والحق بآية النسبة اليها من غير الرد الى المعز المقدر في  
 التقريف خلاف ذلك وبوفوع نحو تمر على القليل والكثير تقول اذا قلت  
 تمر او تمرتين اقلت تمران شيئا من الجمع لا يطلق على القليل والكثير  
 و قد يجمع الشبان فالقوم **وجعل** به في كلام الله لفظه اخوة  
 وذلك ياتي في اصنافه جزئي **المثنى** الى ذلك المثنى بكثرة  
 وجاز اذن افراده ويجوز ان **يشي** وعند اللبس شي ما شئ  
 ومنه كلام الله عز وجل فقد صغت **فكوبكما** فجمع اولى التثنية  
 وفي غير جزئية **يشي** وحيث لم **يخف لبيس** فجمع جاء بقله  
 علما لها لا وجه للجمع فيهما **وسرجاها** في جمعها في جمعها  
 اعلم ان الجمع قد يقع موقع المثنى بان يجمع الشبان وقد جعل على ذلك  
 الاخرة في قولنا فان كان له اخوة فلامه السدس لاجتماع الصغار على  
 ان لا يرد الى السدس بالاثنيين من الاخوة والاختات ثم ان المذوق  
 الجمع على اثنين واقع على وجه القياس في باب اصنافه جزئي مثنى  
 الى ذلك المثنى وفي مثل ذلك الافراد والتثنية ايضا تقول  
 خلقت رؤسهما وكذا رؤسهما والافراد والتثنية اولى  
 من التثنية لكدا هتم اجتماع مثنيين مع اتصالهما  
 لفظا ومعنى والجمع اولى من الافراد لمناسبة التثنية  
 في انه ضم شي الى شي هذا عند عدم اللبس تولد التثنية  
 كما في رؤسهما للعلم بان الشخصين لا يكون لهما الاراسان  
 فان التثنية والتثنية لا غير بقول قلعت عينهما اذا

ولم يجعل



قلعت من كل واحد عينادون ان يقول اعينهما لانه  
 ظاهر في معنى قلعت عينين من كل واحد واما قولنا **قطعوا**  
 ايديهما فاذا اديهما بالجمع والجمع وفي قراءة ابن مسعود  
 فا قطعوا ايديهما واما اضيف فيه جزء الشين اليهما مع عدم  
 اللبس بترك التثنية قوله تع فقد صغت قلوبكما واختيار الجمع  
 فيه دليل على انه اولى الوجوه الثلاث المذكورة هذا كله اذا كان  
 المضاف جزء المضاف اليه كامرا اما اذا كان المضاف منفصلا  
 عن المضاف اليه فالتثنية وليمة الا اذا كان هناك قرينة  
 يأم بها من اللبس فيجئ **فيه** الجمع بالقله فتقولانها لا يجوز  
 فيه غلما لها واما نحو سرجاها اي سبع الفرسين فيجوز فيه سر  
 جهما للعلم بان الفرسين لا يكون لهما الاسرجان **والجمع**  
**تصحيح** فاما تذكر **فبالواو** وياشم نون بفتحة **ومادونه** بال  
 والفاء دائما **لنريدون** والهندات وهو لقله **الجمع** على ص  
 جمع تصحيح وجمع تكسير وجمع التصحيح يكون بواو او ياء ونون مفتوحة  
 في الاخر المذكور العاقلين نحو نريدون وبالف التاء في غير العاقلين  
 كالحندات والمسلات والسرادات والصفائات والحامات وقوله  
 واما اي من غير تغيير في الالف كما كان في **الف** جمع المذكور قوله هو  
 لقله يعني ان جمع التصحيح بقسميه موضع للقله لا بقله المشرقة  
 فاقولها الا ما قرينه كما اذا قلت بانه من المسلمين واملج التكسير  
 فالكثير لبيته للتكثير وبعضه للتقليل **الى** جمع التكسير **بقوله**  
**ويجمع بالتكسير ايضا وانه** كاسد وخرير الرجال **وعلمه**  
 سمي هذا الجمع جمع التكسير لما فيه من كسر بناء المفرد اما بالحركة  
 كما في اسد جمع اسد واما بنقصان الحرف كما في جمع احمر واما

واشاره



زيادة الحرف كافي رجال جمع رجل واما بنقصان الحرف فزيادة  
 كافي غلظة جمع غلام فهذا القسم من الجمع بتغيير الصيغة مع تكثير  
 المفرد بخلاف القسم الأول فان فيه تغير للصيغة من غير  
 تكثير لبناء المفرد، وذلك للتكثير ما دون الفعل، وأفعلة  
أفعال أيضا وقلة، يعني ان البنية جمع التكثير موضوعه  
 للكثرة لا يدل منها على ما دون العشرة بغير ترتيب الا الاذنان  
 الاربعية المذكورة كالفلس واثواب واسودة وعلمة، وثمن جمع بلغة  
 افتراقه، ويجمع بالتكثير ايضا وصحة، اعلم ان الجمع قد شئى وذلك عند  
 افتراق مدلوله فحين يقال جالان لفرقتين من التابل وذلك في اسم الجمع  
 اكثر يقال لدايان عثمان وفي الحديث مثل المناق كالشاة العامة بهن  
 الغنمين و الجمع يجمع ايضا بالتكثير تارة وبالتصحيح اخرى وذلك كما قال  
 جمع الطلبي وانا عجم جمع افعال في جمالات جمع جال، ومنها الذي لم ينصرف  
 وهو معرب، يجوز ومن تنوين صرف وكسرة، من اصناف الاسم المنصرف غير  
 المنصرف وغير المنصرف هو المعرب المجرد من التنوين الذي  
 للصرف وهو تنوين التمكن وعن الكسرة وانما قال معرب لئلا  
 يرد عليه نحو حيث واين فانهما مع تجردهما عن التنوين والكسرة  
 لا يسميان بغير المنصرف وانما قيد التنوين بالصرف لان غير ذلك  
 التنوين يتفق وجوده في باب غير الصرف كما في نحرقات فانه  
 في الاصح غير منصرف مع التنوين والكسرة اما التنوين فلا انه  
 غير تنوين الصرف واما الكسر فلان المنع عن الكسر بتبعية  
 المنع عن التنوين فلما ثبت التنوين ارتفع المنع عنه الكسر  
واسباب المنع الصرف شاعت بثلاثة، بعدل وتعريف  
ووصف وعجمة، والف ونون زيدتا وتركيب، ووزن

وقاء نيت وجمع بغاية الاسباب التسعة المذكورة في البتين  
 وقوله جمع بغاية اي جمع يكون غاية ونهاية في جمع التكثير حيث  
 لا يجمع مرة اخرى وهي شبه الف التائنية والوصفية  
 لا صليقية نحو احر وعدم النظر في الاحاد كما سيأتي  
 وكل من الاسباب فرع لحالة، هو الاصل كالتكثير والعربية  
فتائنين منها يمنع الصرف مطلقا، وبالمجمع او تائنية  
 الف بوحدة، هذا بيان مناسبات الاسباب المذكورة بحكم  
 منع الصرف تقريره ان كل واحد من الاسباب المذكورة فرع لآخر  
 آخر هو في الكلمة اصل فان العدل فرع انهاء الاسم على حالته الصليقية  
 والتعريف فرع التكثير فان التغيير امر فايد على اصل المعنى والوصف  
 اي الدال على ذات نسب اليها نسبة فرع الدال على الذات فقط والجملة فرع  
 العربية وما فيه الالف والسوف المرئيتان فرع ما خلا عنهما والتركية  
 فرع الافراد ووزن الفعل فرع وزن الاسم والتائنية فرع التكثير  
 ما يجمع فرع المفرد اذا كان كذلك فالاسم بسببين منها والسبب الثاني  
 مقامها يشبه الفعل المشتمل على الفرعيتين احدهما كونه مشفاه من الآ  
 والثانية احتياجه اليه في التركيب الاسنادي فيمنع بها عن الكسر  
 والتنوين كما يمنع الفعل عنها استيفاء ولحق المشاهدة قوله مطلقا حال  
 عن اثنين او مفعول مطلق متاويل منع اطلاق يريد به ان الاسم  
 يمنع بسببين بايهما كانا يمكن الجمع بينهما من الاسباب التسعة قوله  
 وبالمجمع المجمع وكذا يمنع باحد السببين المخصوصين القاييم مقام  
 السببين فهما الجمع والتائنية بالالف ووجه قيامهما مقام السببين  
 اما الجمع فلكونه مكررا كما قال وانا عجم او على وزن الجمع المكرر كما جد  
 ومصباح واما تائنية بالالف فللزوم زيادتها بخلاف المؤنث بالتاء

جمع تكثير وانما قال شاعت  
 بثلاثة لانه قد يعبر فيه  
 اسباب اخر صرح



فان الأصل في علامة العروض والزوال ولما فرغ عن تعداد اسباب  
 المنع وبيان وبيان حكمها اراد تحقيق معاني الاسباب وبيان  
 شرطها فقال وما العدل الا ما تغير وصنعه بترك التزام  
 او بتغيير صنعه اراد بالتغيير ههنا غير التغيير ان الصرفية  
الاستقامية وغيرها وانما قال بترك التزام بتغيير صنعه ولم يلف  
 بتغيير الصيغة لان العدل على ما تحققت في الرضى على ضربين  
 احدهما ما يكون بتغيير الصيغة كما في ثلاث والثاني ما يكون بترك  
 التزام شيء يقتضيه العدل عن اصل وصنعه كما في آخره فان العدل  
بترك ما التزم فيه من احد مقتضيات فعل التفضيل اعني اللام  
 ومنه والاضافة وحقق هذا في فعال ومفعول من ابنيته  
الاعداد ما دون خمسة وفي آخر المجموع ايضا وفي جمع وفي سحر  
 المعهود عند جماعة العدل ما تحقق واما مقدار والمراد من العدل  
 التحقيق ما اذا وجد في المعدول قياس غير منع الصرف يدل على عدله  
 بحيث لو وجد منصرفا كان هناك طريقا الى معرفته كونه معدلا  
 والتقدير هو ان لا يوجد فيه القياس المذكور غير انه ليس منع  
 في كلامهم ممنوعا عن الصرف ولا يكون فيه الاسباب واحدا فقط  
 فيه العدل لا مكان لتقديره لثلاث تتخرج فاعدمت الكلية من ان  
 الاسم لا يمنع الصرف الا لعنتين فلو وجدناه منصرفا لم يحكم بعد  
 ثمان تحقيق العدل في مواضع منها كل فعال ومفعول كما عني  
 من اسماء الاعداد من الواحد الى الاربعة وذلك كاحاد ومج  
 وثنا ومثنى وثلاث ومثلث ورباع ومربع والكوفيون يتبعون  
 عليها احاس ومثنى الى تساع ومستمع والذي يدل على العدل في هذا الباب  
 ان وضع هذه الكلمات للدلالة على امر في اجزاء على عدد معين و

٧ ومثلث

المعوم

والمعوم عليه من العدد يقع مكررا كما في جاءني القوم واحدا  
 واحدا واثنين اثنين وذلك مطرد في غير العدد ايضا نحو  
 قرأت الكتاب جزءا جزءا وابصرت العراق بلدًا بلدًا فعلم ان احاد  
 مثلا في معنى واحدا واحدا فتكون معدولا عنه وكذا الكلام في  
 البواقي والسبب الاخر في هذا الباب على ما ذكره سيويه هو  
 الوصف ولا باس يكون تلك الوصفية عارضة لانها ليست  
 بعارضة بالنسبة الى صيغة المعدول فانها لم تعمل الاوصاف وانما  
 عروضها بالنسبة الى اصله وهو اسم العدد ومنها آخر وهو جمع  
 اخرى تاء نيث آخر وهو فعل التفضيل معناه في الاصل اشد  
 تاخرًا تقول جاني زيد ورجل آخر اشد تاخرًا من زيد في المعنى  
 من المعاني ثم نقل الى معنى غير فالمراد من رجل آخر في التركيب المذكور  
 رجل غير زيد فلما خرج آخر عن معنى التفضيل استعمل مجرور عن  
 لوازم فعل التفضيل اعني من والاضافة واللام فيكون على هذا  
 معدولا بترك الالتزام ومنها جمع واحدا من كنع وضع وضع  
 جمع جمعًا وهو اسم وقياس جمع فعلا واسما فعالي في التفسير  
 ومطلوبات في التصحيح كصحا ري وصحراوات فجمع معدول عن  
 جامعي او جمعيات والتسجيل الاخر فيه وصف الاصل فانه وصف  
 في اصل الوضع وان صار بالغليلة اسما ومنها سحر اذا  
 كان معهودا معهودا معينا كما في قولك اتيتك يوم الجمعة  
 سحر فانه معرب غير منصرف على المشهور للعدل عن السحر  
 المعروف باللام مع الغلبة فانه جعل علما لما وضع له اعني  
 السحر المعين والدليل على عدل سحر ان كل لفظ اطلقوا  
 فرد معين من افراد فلا بد فيه من لام العهد فيكون



سحر معدولا عن ذي اللام وذهب بعضهم الى ان سحر  
 اذا كان معصودا يكون مبنيا كما مس لنظمه لام التعريف  
 ولاجل هذا الخلاق قال عند جماعة ولما فزع عن بيان العدل  
 التقديرى فقال وقد بعد المنع في علم اتي على فعل بالضم  
 من اجل حاجة كل ما كان من الاعلام على وزن فعل بفتح  
 الفاء كعز ورتد وقسم فهو غير منصرف فيقدر فيه العدل  
 فطعا لا يتنجم قاعدتهم فيكون تقدير العدل فيه لاجل  
 الحاجة وقد يكون تقدير العدل لا حاجة كما في باب قطام  
 في لغة بني تميم واليه اشار بقوله ونحو قطام احتاج عندنا  
 الى العدل في تحصيل وجه الشبهة وعند تميم معرب مع ذلك  
 قد الى العدل يقدر فيه العدل بالبتية يعني ان  
 فقال بغيراء علماء الموت اذا بنى كما هو لغة اهل الحجاز احتاج  
 الى تقدير العدل فيه ليحصل بذلك سبب بناء وهو شائبة  
 باب نزال وسياق الكلام فيه مفصلا انشاء الله تعالى  
 واما بنو تميم فانه يقولون فقال هذا معرب غير منصرف  
 بخلاف ما في آخر الراء كخضار ورواد وفيه سببان  
 للمنع التانيث والعلمية لقصد الاطوار ومع ذلك بعض  
 النحاة يعتقدون في العدل بالبتية ما فيه الراء وفي قوله قد  
 يقدر اشعار بان هذا التقدير في لغة تميم انما هو على راي  
 بعض النحاة ولا يخفى ما في هذا التقدير من السجاجة و  
 يختصر التعريف في العلمية وقيل وفي تقدير ال والاضافة  
 يعني ان التعريف المعتبر في منع الصرف مختص في العلمية  
 وكما ساءه وذلك لان المضمرات لا دخل لها في غير المنصرف

١٤ وذللالام والمضام لا ياتي فيها منع الصرف ومنهم من  
 اعتبر منع الصرف التعريف بتقدير اللام وجعل تعريف سحر في ظ  
 منه والتعريف بتقدير ال اضافة وجعل تعريف نحو اجمع منه  
 بتقدير اجمعهم والتعريف بالمعتبر في منع الصرف عنده ثلاثة  
 ولا وصف غير المعنوي بما منع ففي اربع لا وصف لغا  
 لتسعة اعلم ان الوصف المعتبر في منع الصرف هو الو  
 المعنوي اعني ما يدل على ذات باعتبار نسبة حدث اليه  
 وهو الاسماء المشتقة فانه هو الفرع على الدال على الذات  
 فقط والوصف اللفظي قد لا يكون وصفا بحسب المعنى  
 كما في آء هذا الرجل فانه الرجل لغت لهذا وليس هو وصف في  
 المعنى وكذلك اربع في مرهت بنسوة اربع ليس بوصف بالمعنى المعتبر ههنا  
 فلا حاجة الى تعييد الوصف بالاصل للخرز به عن اربع في التركيب المذكور  
 بانس بالقلب ان لاح وصلة فاسود ممنوع وحسن بحية واهل الح الوصف في نحو  
 خاتم لفظ الوصف في العلمية المراد بالقلب تخصيص اللفظ ببعض  
 له بحيث يصير اللفظ العام في بعض افراد مدلوله اشهر بحيث لا يحتاج لتلك البعض  
 التي تميز بخلاف سائر افراده كاي عباس في غيبا لله وكالنجم في الشرا والبيت  
 في الكعبة فعنى العلمية في الوصف ان الوصف العام بحسب الوضع  
 المطلق على كل ما وجد فيه اشتقاقه بكثرة استعماله في بعض افراده  
 بحيث لا يراى به عند الاطلاق الا ذلك البعض كالا سود فانه  
 قلب في الحية السوداء بحيث لا يحتاج في نحو الى تميزه بخلاف سائر  
 الا سود وتلك العلمية لا تقدر في منع الصرف فاسود مختصا  
 بالحية غير منصرف وكذا ارقم للحية وادهم للعقيد واعلم بان  
 الوصف لا يخرج بالعلمية عن معنى الوصفية لكن يخرج بها عن



عمومه وكذلك اذا جعل بالعلمية علما فانه لا يخرج بها عن الترتيب  
 على راي المحققين ويمكن ان يعتبر في خاتم معنى الختم فان  
 احدا لا يتكلم بالعلم في علمه والعدم في تحققة ولا فرق بين العلم وغيره في باب  
 الغلبة الا ان الوصف بالعلمية اخفض منه بالاسمية فان العلم تخصص شخص  
 واحدا واسميه بنوع واحد فان قلت فعلى هذا فلم لم يعتبر لمع الوصف في موقوف  
 وقاسم حتى يمنع امثال ذلك للوصف والعلمية قلنا لما كان مرادنا معنى الوصف  
 اذا جعل علما امر غير مقرر يجوز ان يسمى بالسود واحمر من لا يكون فيه الحمر والعدو  
 اهل لمع الوصف المعبر في الاعلام بالكلية لان تميزها اعتبر فيه الوصف عن غير كان  
 امر متغيرا ما جرى الكل على الاصل وهو الصرف **ولا وصف بالتحقيق في بحر اخیل**  
**فما منع الصرف الا بالندرة** يعني ان ما ذكرناه من العبرة بالوصفية في غير  
 العلم انما هو فيما تحقق فيه الوصفية واما ما يتوهم فيه انه موضوع للصفة او لا  
 كما يتوهم في اخیل لطاير ان معناه الاصلى ذو خيلان وكذا ان في الحقيقة الخبيثة  
 الشديدة يتوهم كون من نفعه السم اى شدة وكذا في اخیل للصقر يتوهم انه في الاصل  
 وصف طايروه كخيل وهو الاحكام فالقياس فيه ليس الا الصرف وما جاء من هذا  
 القيل عشوا كما في قوله ذرني وعلى بالامور وشيئا فطاري فيضا  
 عليك باخیل فحول على الشروذ لا يثبت قرض به القاعدة الكلية  
**وعجزة منقول ويشترط فيه ان** يوافق فيه النقل بالعلمية  
**ويشترط مع هذا تحريك حشو** اذا كان مما لم يزد عن  
 ثلاثة **يعني ان العجزة في الكلام العربي لا بد وان يكون**  
 منقولا عن العجزة المعبرة في منع الصرف شرطان احدهما  
 ان يكون **في نقل** النقل فيه موافقا بالعلمية بمعنى ان  
 يكون في اول استعماله في العربية علما سواء كان علما في العجزة  
 ايضا كما راها في اول نقله علما بحيث لم يستعمل في العربية

من كصرف ظ

اذ لا يثبت العلم في  
 لغتهم ثم ان اللغة  
 ص

غير علم كقالبون لعيسى القاري فانه الجيد بلسان الروم وانما اشترط  
 استعمال العرب له اولامع العلمية لان العجزة في العجزة يقتضي ان لا  
 يتصرف فيه تصرف كلام العرب ووتعد في كلامهم يقتضي ان يتصرف  
 فيه فاذا صار في اول استعمالهم اياه علما وهو مناف للعدم والا  
 صافه فامتنع عنهما جارا ان يمنع عما يتبعها فانهما اعني السون غاية  
 لمع العجزة فيمنع الكسرتين على ما هو العادة فيه وان لم يقع  
 في **استعمالهم** اياه علما كالحجاء قبل اللام والاضافة فيقبل  
 التزوي ايضا مع الجر فيصير كالجملة العربية فاذا سمي بدور  
 ذلك كان كاسي بالجملة العربية وثانيهما محرك الوسط فيما  
 اذا كان غير زائد على ثلثة احرف فان منشاء منع الصرف في  
 العجزة هو النقل على اللسان فتحرك الاوسط لثقله يتقوى  
 به العجزة في الاثر وفيما قرناه بتقليل الشرط فحوارب الى الضبط  
 كما قالوا ان للعجزة شرطين احدهما العلمية وثانيهما احدا الامر  
 اما تحرك الاوسط او الزيادة على الثلثة قوله وعجزة فيبتداء  
 خبره منقول وحذف التزوي فيها مما جرد للضرورة كما في قوله  
**وحاتم الطائي وهاب المايني** فد اود ممنوع لنقل منائه  
 كذا ملك لا تخولج لحنة **فرج على ما ذكر من الاشراف امرين**  
 احدهما ان داود وملك وهو ابو نوح عليه السلام غير منقرون  
 لوجود شرط العجزة فيها وهو العلمية مع ما فيها من ثقل البناء  
 بالزيادة على الثلثة **وتحرك الاوسط** وشر لا يصلح للمتشبه  
 ههنا لانه اسم قلعة فهو ممنوع مع عدم اعتبار العجزة فيه  
 فمنع الصرف فيه لا يقوم دليلا على كون العجزة فيه معتبرا او  
 كون تحرك الاوسط كالزيادة على الثلث في حكم المنع وثانيهما

اول ص



ان نوحاً منصرف حتماً لا تأثير للعجز فيه لانه لغاية خفته صا  
 كانه من جنس كلامهم ولم يكن له ثقل على لسانهم ، و  
 في الاسم شرط الالف والنون كونه كمران او بجان بالعلمية ، و  
 في الوصف إما فقد فعلاؤه ، او ايتان فعلى وهو قوله جماعة ، وفي  
 نحو بجان وسكران واقفوا ، وفي منع ربحن اختلاف الأيمه ، علم  
 ان الالف والنون انما يوثقان لمشايرهما الالف المملوكة في الاتساع  
 عن التاء ويقبول التاء يسقطان عن التأثير وان كانا يشابهان بالوجود  
 وهو كون كل منهما زائدين زاياداً وكون الأول في الموصفين اللفاً وموا  
 نحو سكران لنحو سكران وسكوناً وكون الزيادة في أحدهما للتذكير وفي  
 الآخر للتأنيث ثم ان الالف والنون اما في اسم او في صفة فان كانا في اسم  
 فشرطهما العلمية كما في عمران علماً للعين وكما في سحان علماً للمعنى فيكون نحو  
 سرجان منصرفاً لانه لعدم العلمية يكون قابلاً للتاء فيبطل مشاييرته لان التاء  
 يثبث وان كانا في الوصف فشرطهما ان لا يكون مؤنث مدخولهما بالتاء وهو  
 المراد بفقد فعلاؤه وقيل ان يكون مؤنث مدخولهما بالالف المقصورة  
 وهو المراد بايتان فعلى والأول اولى لان وجود فعلى ليس مقصوداً لذاته  
 بل المقصود منه انتفاء فعلاؤه الذي هو المصحح للتأثير في المنع على ما اشرنا  
 اليه بنا ، على وجود فعلى يستلزم انتفاء فعلاؤه وعلى هذا فيكون نحو بجان  
 منصرفاً قطعاً لما فيه من وجود فعلاؤه وانتفاء فعلى ويكون نحو سكران  
 غير منصرف قطعاً لما فيه من انتفاء فعلاؤه ووجود فعلى ويقع الاختلاف  
 في نحو ربحن في قولك الله رحيم فهو على اللف غير منصرف لما فيه  
 من انتفاء التاء وفي غير اللف غير منصرف لما فيه من انتفاء الالف ، ولا بأس  
 ان دمت اختصاراً فيكفي ، لشرط انتفاء التاء في كل حالة ، اشارة  
 لهذا البيت الى قاعدة احصر ما ذكره وهي ان شرط الالف والنون في  
 حالتى الاسمية والوصفية امر واحد وهو انتفاء تاء التأنيث فيمتنع نحو

وهو السبع يعني  
 التزبيد

ان ظ

عمران وسكران لان انتفاء التاء وينصرف نحو سرجان من الاسم ايضا كما  
 لقبول التاء والعلمية التي اعتبرها امرسا ولذلك الشرط فان العلم لا يقبل  
 التاء لان الاعلام لا تتغير غير العلم اما اسم جيتن او مصدود كلاهما  
 التاء اما للتاء يثبث كما في سرجانة واما للوحدة كما في صرمانه لأرادة المرقه  
 الذي يدل على ان الشرط بالاصالة هيها هو لا متناع عن التاء هو ان  
 الالف والنون انما يمتنعان الصفت لمشايرته الالف المملوكة كما في المشايير  
 لفته المذكورة انما تتم بعدم قبول التاء ، وحسن فيه المنع واللف  
 جونا ، لما فيه في النون احتمال الاصلية ، يعني ان حان ونحوهما  
 يحتمل نونه الزيادة والاصالة يجوز فيه المنع والمعرف فالاحسان مثل  
 يحتمل ان يكون فعلاً زائداً من النون من المحسن فيكون غير منصرفاً  
 ان يكون فعلاً من المحسن فيكون منصرفاً ، ولا بد في التركيب من غير  
 نسبة ونصمان معنى المحرف من علمية كقولك هذا بعليك  
 وصرنه يجوز لذي من ساقه بالاضافة يعني بشرط في التركيب  
 في منع الصرف وهو ما لا يكون بنسبته اسما فيه او اضافته ولا يقض  
 معنى المحرف العلمية كما في بعليك ومعدي كرب وذلك لان المركب هذا  
 اعني المركب المنحى يكون بدون العلمية في معرض الانفكاك واما مع  
 العلمية فلا لانه العلمية تجعل الكلمتين بمنزلة كلمة واحدة فيبنى آخر  
 الأولى لكونه بمنزلة الوسط ويعرب آخر التاء يثبث بالفتحة والفتحة  
 نحو هذا بعليك ومرايت بعليك واقمت بعليك وانما لم يكن ساكناً  
 التراكيب معتبراً في منع الصرف لان المركب بالفتحة لا يعرب والمركب  
 بالنسبة لا يصير بالعلمية كلمة واحدة هذا ومنهم من يرى ان الت  
 كيب نحو بعليك بالاضافة فيعرب الجزء الأول منه والآخر  
 فتقول هذا بعليك يرفع الأول وكسر الثاني ويمنع وزن النط



عند اختصاص به وهو منقول بحكم الضرورة فشمسقول  
من الفعل مانع كشمس منقولاً من العجبة كذا كما ماصد  
بالزوايد بغير قبول التاء وهو بكثرة فاحمد متوع ويصرف  
ويجعل لاجل قبول التاء في وصف نافذة شرط وزن  
الفعل احداً من الألف الألف ان يختص الفعل بذلك الوزن  
وذلك نحو فعل وفعل مشدين واستفعل ونحوها فان  
هذه الأوزان لم ينفق حجبها في الأسماء المستقلة عن الفعل  
كشمس لغزس او منقولاً عن العجبة كشمس لبنت المقدس الثاني  
ان يكون ذلك الوزن مشتركاً بين الأسماء والفعل ويكون  
مزجاً في أوله زوايد أول الفعل اعني النون والتاء والتاء  
والهمزة بشرط عدم قبول التاء التي هي من خواص الأسماء وكذا  
كثير في الكلام بخلاف الأول لعدم توفقه على النقل وذلك  
كثير في الكلام كما عند علماء واحمر وصنعاً وغرماً بعيد عدم علم قول  
التاء نحو ادرمل ويعمل فاتها ينصرفان لقبولها التاء بقول  
امراة ارملة لمن مات زوجها ونافذة بعملية اي كثرة العمل  
قوله شمر مبتداء وقوله مانع خبره ومنقولاً حالاً عن الضير  
في مانع ومن اجاز المحال من المبتداء جعله حالاً من شمر  
ولا شرط في التاء نيت بالالف مطلقاً فلا يد في ذي  
التاء من علمية التاء نيت بالالف تارة وهو محتم التاء  
نيت بلا شرط مقصودة كانت كحلي او محدودة كحراء وذلك  
لعدمها وضعاً كما هو ويكون بالتاء لثارة وهو شرط بالعلمية  
والدليل على اشتراط العلمية فيه هو ان نحو قائمة لا يمنع عن  
الصرف مع ما فيه من الوصفية المعتمدة ووجد اشتراط العلمية  
هو ان التاء يصير بالعلمية لازمة غير منفكة كما في عايشة فبا

في منع الصرف لاجل اللزوم وفي غير العلم يكون في معرض الزوال  
فلا يؤثر في المنع وشرط الجواز المنع في المعنوي ان يسمي  
به من اجل قلة وقوة التائيد معنوي قد مر بيانها وهو انما  
يؤثر في المنع بشرط العلمية كما في هند ومصر ووجه اشتراط العلمية  
فيه هو انه اقل قوة مما فيه التاء الظاهرة واذا كان الاقوى شرطاً  
بالعلمية دون ما هو اقل قوة منه لزم منية قليل القوة على الاقوى  
وهذا هو شرط جواز المنع فان نحو هند ومصر لا تحت لهذا التاء  
نيت منعه بل يجوز والى بيان شرط وجوب المنع انما يقول  
وشرط وجوب المنع احدي الخصال من تحرك عين وانفجار  
وحجته فنيت لم يثبت كذا ما في السفر وهذا يحجب الصرف فيه  
بحقته يعني ان المؤنث المعنى يجب فيه المنع اذا كان مع العلمية  
احداً من ثلثة اما الزيادة على الثلاثة كما في نيت مذ لك لا يجوز  
الرابع بل هو مقام الباء بليل اليهم يصغرون عقر يا على عقيب  
غيره وللتاء مع ان لتصغير يد التاء المقدمه في فعل وتقدم  
اما تحرك الاواسط كما في السقر فان هركمة الوسط لا فيه من الثقل  
نازل منزلة حرف دابع واما العجمة كما في ماه وجرد لتلقين  
في العجم فان فيها التائيد والعلمية والعجمة بقوى التاء  
نيت فيتدفع بها معارضة الحقة لاور السبيين واما هند بلقي  
على جواز المنع ولا يجب فيه المنع لغاية المحقة التي فيه والدليل  
على جواز المنع والصرف في المؤنث الذي في غاية المحقة قوله له  
سامع بفضل مرزها وعد ولم تنو وعد في القلب له شافع  
اي لم تنفع والقلب جمع عليه وهي انا برباب باهل البادية  
يريد انها ليست عدوه بل حفرة مترففة سلس بالاكسبية



الهلية وليس من الاواقي الرمحية فان جعل اسما للذكر  
 لم يكن له المنع الا نريد عن ثلاثة يعني ان كل ما ذكرناه من شرط  
 جواز المنع مرة والشرط تحتم التأشير بالحد الامور الثلاثة مرة اخرى انما  
 هو فيما اذا اسما في الموثق المعنوي وانما اذا سمي به مذكور فلم يكن القيد  
 المذكور من جواز المنع تارة ووجوبه بل بشرط في نفس تأشير الزيادة على  
 الثلاثة لا غير ولا غير فيه سترك الاوسط والبالغة فانه اذا سمي به  
 رجل لم يمنع وكذلك قدم اذا سمي به رجل اعطيان التذكير في الوضع  
 الثاني مع ضعف تانيته في الوضع الاول لفقد الحرف الثاني مسددا  
 كذا الكلام في سطر بعينه واما عقرب اذا سمي به مذكور لم يضر في الوجود  
 الحرف القائم مقام الشاء ولم يلزم التانيث في اسم قبيلة لما روي  
 بالحي او بالقبيلة فيعرف بعض كالتعريف وبعضه كالتعريف ممنوع عن  
 الصرف ما فتى ونحوه جار فيه كلاهما وان نص في اشارة بالانثى  
 اعلم ان اسماء القبائل بحسب المنع والصرف يكون على ثلاثة اقسام  
 احدها التثنية صرفه والثاني التثنية صرفه والثالث جازي والصرف  
 يعرف كل ذلك بالسمع ثم يؤل بحسب ما يوافق ما سمع منهم من التذكير  
 والهاء ثبت وذلك ان التانيث في اسماء القبائل بحسب التأويل غير  
 لازم فانه قد يؤل اسم القبيلة بالحي فيكون فذكرا وقد يؤل بالقبيلة في  
 مؤنثا وقد يؤل لهذا مرة وبذلك اخرى فيجوز انما ثبت في بعض الصرف  
 بالتأويل بالحي وحيث نعين المنع فالهاء يدل بالقبيلة وذلك كما مر  
 وتثنية مصر فين وكافي سقوس وحذق ممنوعين وحيث جاز الامر ان  
 فبالاوتين كافي في ثمود مثلا فانه يجوز فيه الصرف والمنع بتأويله بالحي تارة  
 وبالقبيلة اخرى وهذا التجويز واقع فيه وان كان تانيثه منصوبا عليه  
 في اشارة الفعل اليه كافي قوله في كذا يتثود المرسلين بالتثنية فان الصرف

بأحدى

بأحدى التأويلين واثبات ما التانيث في السند باللفظ لا يمنع عن ذلك لان  
 في حكم قوله بالانثى قائم مقام الفاعل لنفس وشرط امتناع الجمع فقد نظره  
 في الاسماء اى احادها العربية وضابطه التكسير بالالف بعدها فربان او  
 مقصودتان يبدى بشرط في الجمع المانع عن الصرف فقد نظره في الا  
 حاد العربية اذ بذلك يتقوى فرعيه ويتعدد وضابطه هذا الجمع ان يكسر  
 بالالف بعد حار فان مقروبان كساجد ودواب او مقصودتان بحرف  
 المد كصايح وكذا نحو دراهم واساور وساويل وقناويل وغيره فان مثل  
 ذلك لا نظير في الاحاد وهذا الجمع يسمى الاقصى وصيغة صغرى متروكة  
 لانه غاية جمع جموع التكسير فانه جمع الاسم جمع التكسير جمعا بعد جمع الى ان يصل  
 الى هذا الوزن فيمنع تكسيره كافي كالب وانايم وخرج بالضابط المذكور بار او زاب  
 من نحوهم ورجال وسلايكة فان لمعاوراد في الاتحاد نحو هند قتال وطواغيت وانما  
 قال فربان بلامه لان القوس بمعنى القرون فيستوى فيه الذكر والمؤنث وقيل  
 انعدام المثل بالذات مانع وقيل عديم المثل كالحجبة يعني ان منهم من جعل  
 فقد النظر سببا بالاصالة كالعلمية والوصفية لا شرط في الجمع ولا مشروطا  
 بالعلمية فيزيد الاسباب عندك عن التعبد فعلى هذا يكون الوزنان عندك  
 تعيين لفقدان والجمسية ومنهم من قال مفقود النظر حكم الكلمة الجمية  
 شابهة البعثة لفقد النظر سببا آخر مشروطا بما شرط به الجمية فيمنع في مداين  
 وهو ان يشبه الجمية والعلمية حضاير مفقود عن الجمع مفرد لما دل على  
 الجمع بالعلمية ولم يضر اما اعتبار الاصله واما لفقد المثل او شبهة  
 حضاير في الاصل جمع وهو عظيم البطن نقل عن الجمع وسمى به حسن النبع  
 فهو مفرد بالنظر الى معناه المفعول اليه مسلوب عنه معنى الجمية وفي وجهه خلاف  
 فاما ابن الحاجب فتعده للجمية الاصلية كما اعتبر الوصفية الاصلية واما من اعتبر  
 فقد النظر في الاسباب فيمنعه لفقد النظر والعلمية ومن اعتبر مشه الجمية









بعضهم بعضا بذلك اللفظ ولما كان نحو احمر علمانية  
 المنع بسبب العلمية وكان في صفة بالتكثير خلافاً للمحذ  
 وقال وخالف في وصف لبيبي فذلك بصرف بالتكثير  
 عند جماعة الوصف اذا سمي كاحمر وكسمران فالحق ان  
 وصفية لا تنزل بالكلية لكن بسقط عن رتبة الاعتبار لعدم  
 اطراد قصدها كما مر ثم اذا تكوّن ميبوبه بغير تلك الوصفية  
 الباقية مع العلمية لوزال ما منع اعتبارها والافتش لم يغيرها  
 لان بالتكثير لا يرجع مثل ذلك العلم الى وصفية فان معنى رب  
 احمر رب شخص فيه مسمى بهذا اللفظ سواء كان اسود او احمر  
 من شخص فيه وصف الحمر فان لم بعد الوصف تخفيفاً لم  
 لم يعتبر في منيع الصرف وبصرف معدوله وجمعي بصرف كذلك  
 وزن الفعل لا زيادة يعني ان المنوع عن الصرف بالعدل ينصرف  
 بالتصغير مطلقاً كما في غير لانه يخرج بالتصغير عن الصيغة الى اصله  
 بالعدل فزول على وكذلك المنوع بالجمع الاقضى لوجوب رده بالتصغير  
 الى المفرد وكما في مسجد ويصيح واما وزن الفعل فالوزن الخفيف  
 به يصرف بالتصغير لانه يخرج بذلك عن ان يكون وزناً مختصاً  
 به واما الوزن الذي يكون زيادة الحرف في الاول فلا يبطل عمله  
 بالتصغير لان المعبر عن الزيادة المذكورة وهي غير زائد بالتصغير و  
 مجموعهم يخرج بالكس مطلقاً اذا استعملت باللام او بالاضافة يعني  
 جميع باب غير المنصرف يخرج بالكس مطلقاً من غير ان يتغير بالفردية او بال  
 مستعلا باللام او بالاضافة كما في حريت بالاسم وباجدكم وذلك لان اللام و  
 الاضافة لكنهما من خواص الاسم يتقوى بهما الاسم فيغوز بما منع عنه

للمشاهدة المذكورة هذا ولما ذكر من اضاف الاسم ما يتي  
 عليه بيان قواعد الفن اراد الشرع فيما هو المقصود منه  
 بالاضافة وهو معرفة الاعراب والبناء فقال  
 والاسم على ضربين الاول معرب والثاني مبني لاجل  
 الشبهة الاعراب ان اللغة الالهة والاعراب المعرب مظهر فيه  
 اي محل الهماء والمعاني البني ماء مود والبناء الذي  
 بقصد بالقرار وعدم التغير والاسم ينقسم الى المعرب  
 والمبني كما ان الفعل ينقسم اليهما والاصل والاسم ان  
 يكون معرباً والبناء فيه بالشبهة فهو اما ان يكون متمكناً  
 في الاسمية غير مشابه لما يكون مبني بالبناء الاصل هو  
 المعرب واما ان يكون غير متمكن لاجل مشابهة النبي  
 الاصيل في بناء وهو المبني والمناسبات الموجبة للبناء بحسب  
 في باب البنات مفصلة انشاء الله تعالى ويلزم كل  
 اسم معان ثلثة فمن حقه يتميز بها علامته هذا بيان  
 على وضع الاعراب في الاسماء فقرر ان كل اسم معانها  
 كان اسماً معرباً كليون او مبنياً فطره على معناه هذا التركيب معان  
 ثلثة اعني كونه عمدة وكونه فضلة وكونه مضافاً اليه فيلزمه  
 تلك المعاني على سبيل التعاقب محتاج في يتميز تلك المعاني  
 بعضها عن بعض الى العلامة الاعرابية وذلك كما في زيد  
 في قولنا ما احسن زيد وما احسن زيد بوجه الاعراب الثلثة  
 في زيد واتما قال من حقه لان هذا التميز غيره لازم ترك  
 فانه في المبني خلافاً للاصل فتجلف الحرف الاخير للجلها  
 صريحاً وبالقدي من اجل حاجته يعني ان عروض المعاني



المختلفة على الاسم في التركيب اقضى الاختلاف ولحق  
 الاسم العرب ليميز تلك المعاني بعضها على بعض  
 الاسم قبل التركيب معنى على السكون قابل للأعراب والمعاني  
 الثلاثة يقتضى اختلاف اخره اى انتقاله من السكون اما  
 الى الرفع او الى النصب او الى الجر بحسب مقتضاها فيختلف  
 اخره لاجلها والاصل في هذا الاختلاف ان يكون باللفظ  
 الكون التميز غاية في وصفته وقد يقدر على خلاف الآ  
 صل الحاجة تدعو الى ذلك كما يجيى والأعراب هذا  
 الاختلاف وقيل ما به الاختلاف احتمر في الحاجة خلقوا  
 فيما هو المراد ومن الأعراب غير معناه المصدر فانه غير متبر  
 هبها فذهب الأكثر المتقدمين الى انه نفس اختلاف آخر  
 الكلمة والمراد من اختلاف الآخر انهم انتقاله من السكون  
 الى الرفع تارة الى النصب تارة والى الجر تارة فان الأعراب  
 هو الانتقال الثلاث والرفع والنصب والجر انواعه  
 وذهب الشيخ الى انه الحركات والحروف التى بالاختلاف  
 الآخر واختاره ابن الحاجب في الكافية وتام الكلام فيه مذ  
 كورة في الشرح وانواعه وقع ونصب وجر المؤدى  
 بحرف المدا وبعض مرة انواع الأعراب في الاسم رفع  
 ونصب وخير وهما تؤدى بحرف المدا والواو والالف و  
 الباء وبعض المد اى ببعض حرف المدا الضمة والفتحة  
 والكسرة الجر فان كان الالة ابعاض الحروف المد  
 فضم الحرف هو الاثبات بعد بلا فصل ببعض الواو  
 فتحة الاثبات شئ من الباء الا بوى الك اذا اشعت

هذه

هذه الحركات صادرة عن مد فتها يكون الرفع ايه  
 عدم كما ان منها النصب اية فضلة ومنها يكون  
 الجر الفضل التى بتوسط حرف الجر للزيادة  
 في الرضى جعل الرفع الذى هو اقوى الحركات للمعد وهى ثلاثة  
 الفاعل والمبتداء والجر وجعل النصب الذى هو اصغف الحركات  
 للفضلة لكونها اصغف من المعدم اريد ان يميز بعلامة اخرى  
 ما افضله بواسطة حرف الجر ولم يكن بقى من الحركات غير الكسرة  
 به مع كونه منصوب المحل لانه فضله وضار معنى كونه الاسم مضافا  
 اليه معنى متصفا الى المفعول المذكورين علامة الجر هذا كلامه ويرد  
 على ما ذكره في المبرشيان الاول المضاف اليه ما بالاضافة اللفظية فانه  
 ليس بواسطة حرف لا لفظا ولا تقدير اعلى ان المضاف اليه تلك الأ  
 ضافة وبما كان تدعى كما في زيد حسن الوجه فلا يستقيم فيه ما ذكر  
 والثاني نحو زيد في مرزبة فانه مجرد وليس بفضله ولذلك  
 اعراب الناطم عما ذكره بقوله بل للاضافة اى الجر يكون علامة للمعنى  
 الاضافة وهو معنى ثالث مستقبل بجامع كونه الشئ غدا وكونه  
 فضلة ويخرج عنهما ايضا والاضافة على ما اطلقناها يدخل فيها  
 ما يكون بواسطة الحرف لفظا كما في مررت بزيد فعلم ان زيد او  
 تقدير كما في فلان زيدا وبلا واسطة الحرف كما في ضارب زيد وحسن  
 الوجه هذا وان النصب مع ما تقر دانه علم للفضلة تدخل المبتداء  
 والجر واحدهما الصيرورتهما اولا فاما في صورة الفضلة يدخل  
 ما يؤثر فيه معنى عليه كان وطن وان واحداها وما ولا بمعنى  
 ليس والى التبرية على يائى وفي ابوابها وما قومت تلك المعاني  
 عامل وتلك المعاني بالقوايل قامت المراد بالقوايل كى



المعولات فانهم يسمون العامل فاعلا والمحول فابلا والاعراب  
 التناول العامل على ما ذكره ما يحصل المعاني الثلاثة المذكورة  
 اعني كون الاسم عمدة وكلمة فضلة وكونه مضافا اليه وذلك لان  
 يكون قائمة بالمعولات فان العوامل توجد في تلك المعولات  
 وايضا في الحقيقة الى المتكلم الا ان النجاة بسوء الى تلك  
 الالفاظ لكونها الآن لا يجاد وللأسم اصناف فاللغز  
 وارد على كل صنف بالخصوص بصورة اعلم ان  
 الأعراب على ما صل دفع ونصب وجرو كان الاصل ان يكون  
 لها صور ثلاث بها تظهر تلك الانواع في اواخر الكلم الا ان  
 الكلمات العربية لتعاد احوال او آخرها اختلف في قبول  
 صور الأعراب فصار منها ما يقتضي الحركة ومنها ما يقتضي  
 الرفع ثم منها ما يستوي في الحركات ومنها ما لا يستوي فيها  
 وكذا في الحروف خيرة الأعراب بانواع الثلاثة على كل صنف  
 من تلك الاصناف بالخصوص بصورة مخصوصة فالرفع يأتي  
 بصور ثلاث الضمة والالف والواو والنصب بصور اربع  
 الفتحة والكسرة والالف والياء والجر بصور ثلاث الكسرة والفتحة  
 والياء ثم منها ما يقتضي ظهور صورة الأعراب فيه ومنها ما  
 يقتضي تقديرها فصار الأعراب اصنافا الاسم وتخصيص  
 كل منها بصنف من اصناف الأعراب اشار بقوله قد  
 ذاك الاسم مفرد ومكسر قد انصرفا مثل الجبال  
 في قلة فرغها بالضم والنصب فيها بفتح وجر  
 لكل يأتي بكسر يعني من الاصناف المذكورة للاسم  
 ما يستوي في الحركات الثلاث يكون الرفع منه بالضم والكسرة

٢٢  
 النصب بالفتحة وكون الجبر بالكسرة كما هو الاصل وهو  
 شيان احدهما الاسم المفرد والثاني الجمع المكسر اذا كان  
 منفردا كالقلم والجبال واراد بالمفرد غير المشي والجمع  
 المكسر اذا كانا متصرفين كالقلم وان كان مضافا الى  
 كلا والاسماء الستة المضافة الى غير اسم المتكلم فالتسما  
 يتخصصان بعد ذلك والكسر المقابل للصريح سواء كان  
 جمع المذكر او جمع المؤنث واحترضا للمفرد عن نحو جرد  
 ساجد فان كل ذلك على خلاف هذا الاصل فاسياني  
 مبنيا وما فيه منع الصرف بالضم دفعه وفي  
 حالتي نصب وجر بفتحة يعني ان غير المنصرف من  
 الاصناف المذكورة مفردا كان كاحدا ومكسرا كساجد  
 دفعة بالفتحة ونصبه وجره بالكسرة ووجه بعض الكسرة  
 فيه مضى في بابها قلزم جمل جره تابعا لنصبه وكالما  
 الرفع فيه بفتحة وفي حالتي نصب وجر بكسرة اراد  
 بمثل مسلمات صفا من الاسماء وهو جمع المؤنث السالم  
 كالمسلمات والسجلات وكمرقات مع امتناعه عن الصرف و  
 كذا لفظ الالام اسم الجمع لما يشتمل على جمع المؤنث صورة و  
 الوجه في كون جره تابعا لنصبه جري اصله اعني  
 جمع المذكور السالم كما يحكي ابو اخوة فورد وحشمه كذا  
 حنوه حايا بالمحروف الثلاثة وذلك مشروط بشرط  
 الاضافة وصيغة تكسيرة صورة وعدة يعني من الاسماء  
 المذكورة ما يستوي الحروف في الثلاثة فيعرب بالواو وصا  
 وبالف نصباء والياء جرا على ما يقتضيه الاطلاق وكونه



هو الاصل كما في الحركات وهو الاسماء الستة المذكورة  
 بشرط ثلاثة الاول الاضافة فانها حالة الافراد مستوفية  
 للحركات الثلاث كما في ايت اب ورايت ابا ودرت باب  
 الثاني كونها مكبرة فانها حالة التصغير يستوفى الحركات  
 ايضا نحو جاني ابيك ورايت ابيك ودرت بابك والثالث  
 كونها مفردة لانها حالة التثنية والجمع لا يستوفى الحروف  
 الثلاث كساير الاسماء المثنيات والجموعة وسبب كون اعراب  
 هذه الاسماء بالشروط المذكورة بالتحريف هو ان اخرها كانت  
 مدية مجازية لا جدي الحركات الصالحة لان يقع اعرابها بالانقل  
 ب الامدة اخرى مجازية الى ك اخرى فلم يجر عليها الحركات الكفاء  
 بها لطلب الحفنة مشني وما جعله كائنان رفعه  
 بالرفع وفيما دونه الياء قامت من الاضاف المذكورة المشني واعر  
 واعر اب ما يشابه من نحو اثنان بالالف في حالة الرفع وبالياء حالة  
 النصب والجر وانما افرز بالذكر اثنان لعدم دخوله في المشني على ما مر  
 وانما الحقة في هذا الحكم لمتشابهة له صيغة ومعنى وحكم كلاهما  
 لكان اضيفنا الى مضمحل مطلقا في كناية اعلم ان كلاهما  
 كلنا مفردان لفظا مبدئي على ذلك جواز رجوع ضمير المفرد اليهما  
 قال الله تعالى كلنا اخصيين انت اكلها بافراذ الضير ثم ان كلاهما  
 كلنا اذا اضيفا الى مضمحل كما في كلاهما وكلنا مما فكلها حكم المشني  
 في الاعراب بخلاف ما اذا اضيفا الى مظهر في اللغة السابقة فانها  
 ح مثل عصا وجلي في الاحوال الثلاث واما كناية فبغير ثبوت اعراب  
 المشني وان اضيفا الى مظهر والدالك ما اشار بقوله بل مطلقا في  
 كناية ووجه حمل كلا على المشني مع كونه مفردا للفظ كونها متشابهة

له في المعنى وانما اشتر ما في النجاة به اضافة الى المضمحل لانه لا يضاف  
 الا الى المشني فبها اضافة الى المضمحل المشني بما كنه ينسبه لسند الاتصال  
 بين الضمير وما اضيف اليه ولذلك للمضطف على المضاف اليه  
 في قولك ما شانك الا باعادة المضاف فكالمسلمون الواو في  
 حال الفعل وفيما هذه الياء بالبدلية ويلحقه امثال عشرون  
 مطلقا ونحو الوال لاجل التشابه من الاضاف المذكورة  
 جمع المذكور السالمة وهو المراد بمثل مسلمون وهو بالواو في حالة الرفع  
 وبالياء المبدلة من الواو والتي النصب والجر والاضابط في جمع  
 المذكور السالم ان يكون له مفرد لحق بأخر الف او ياء ونون لبديل  
 على ان معه اكثر منه من جنسه فلذلك افرز بالذكر لفظ او  
 وهو جمع ذو ونحو عشرون وثلاثون الى تسعين فانها غير  
 اخطين في المحذ المذكور وانما حمل عليه في الاعراب لمثل ما  
 ذكرناه في كلافتان في باب المشني وانما اعراب المشني وجمع المذكور  
 السالم بالتحريف لان الحركات قد استوفتها الاحار مع ان في  
 اخرها ما يصلح لان يكون اعرابا من حروف المد وانما اعرابها هذه  
 الاعراب المعين لان الالف كان قبل الاعراب علامة للتثنية  
 وكذا الواو والجمع فبعلابا بعينها علامة للرفع الذي هو  
 سبق انواع الاعراب فلم يسبق من حروف اللين ما يقوم مقام  
 الحركة الا الياء فقلبت الالف المشني وواء المجموع باء وجعلت  
 علامة الجر فيها لمناسبتها الكسرة ثم جعل النصب فيها  
 تابعا للجر دون الرفع لكونه متشابه للجر من حيث انها في الغالب  
 للفضلات وترك ما قبل الياء في المشني على الحركة التي كان  
 عليها في اول الوضع وقلبت ضمته ما قبل الياء في المجموع شتعا



كسرة فارفع الالتياس بينهما حال سقوط نوبتهما بالاصناف  
فقالوا صان باريد وضاربي زيد وضاربوا زيد وضاربي  
زيد وقدرته فيما تعد لفظ كحلي عصا معري وفي  
وناقتي ومن ذاك ذوالمال كذا ساكنوا الرى ونحو الى  
زيد بوجه الحكاية وقد رت في المنقوص نيا وكسرة  
وفي صلي الوادو وما تحفة اسلم ان تقدير ان  
عرب في بابين الاول ما تعدر التلطف بامر به فيقدر فيه  
وذلك في اربعة مواضع احدها ما كان في آخره الالف  
سواء كان الف اصليا كما في العصا او زيدا للتساغيث  
كما في حلي او لالحان كما في معري وذلك لاستحالة جرنا  
الحركة على الالف مع بقاء جوهه وثانيها للاسم المفرد المضاف  
الى ياء المتكلم وهو على ضربين الاول ان يكون آخره مكسورا  
بكسرة لا رنة كما في غلامى وناقتي فيتعذر الاعراب فيه الا  
شغال حرف الاعراب منه بحركة وامتناع احتمال المحرف  
الواحد حركتين مختلفتين او مشاثلتين والثاني ان يكون  
ساكنا بالزوم كما في لفظه في فيتعذر الاعراب فيه لوجوب  
سكون حرف الاعراب فيه بسبب الادغام وثالثها لفظه  
دوم مضافا الى المرفوع باللام كما في جاني ذوالمال او مرثى  
المال فانه يكون بتقدير المحرف في الاحوال الثلث لسقوط  
حرف الاعراب بالبقاء الساكنين وكذا الكلام في صاحبوا الغم  
وساكنوا الرى فان حرف الاعراب تعدر في امثال ذلك لا  
محال ورابعها المحكى في نحو من زيد والى زيد فيتعذر الاعراب  
فيه لا اشتغال حرف الاعراب فيه بالحركة المحكية فيكون الاعراب

معدرا وذاك فيما اذا قلت في زيد قائم مثلا ابتداء الكلام  
عن زيد وقائم مسند الى زيد فيقدر الحرف زيد في الصورتين  
الباب الثاني ما يشتغل فيه علامة الاعراب وذلك شيان  
احدهما ما اشتغل فيه الضمة والكسرة وهو الاسم المنقوص  
اعني ما يكون حرف اعرابه بآء قبله كسرة وذلك يضعف  
الياء وثقل الضمة والكسرة دوبا بالفتح فلفظها تظهر منه  
وثانها ما يشتغل الواو حاله رفعه وذلك هو جمع المذكر  
السالم المضاف الى بآء المتكلم كما في جاءني صلي والاصلي  
صلي فاجردا عليه القياس الحرف فاحقت صوره الواو  
فقالوا بالتقدير فيه ومنهم من نظر الى بدل الواو فجعل اعرابه  
لفظيا واما نصب وجع فبالياء اللطيفة اتفاقا  
ويرفع في التركيب ما هو معدن فمن ذلك المرفوع بالفاء  
عليه ويقعني ما اسند الفعل وحده اليه وشبهه  
الفعل ايضا بوحدة قد سيء ان الاسم الواقع في التركيب  
انما يرفع اذا كان معدن لا يتعد الكلام اليه ومن جملة المعدن  
الفاعل اليه وقد جرت العادة بتقديره على المبتداء والخبر  
المراد بالفاعل وقد جرت العادة بتقديره على المبتداء والخبر  
المراد بالفاعل ما اسند اليه مضمون الفعل المصطلح او مضمون  
شبه الفعل من المشغول بغيرها على ما سياتي تفصيلا و  
يكون كل من مضمون الفعل وشبهه مستدبا بقراره لا مع  
شيء اخر اليه قوله ما اسند اليه يشتمل الاسم صريحا نحو ضرب  
زيد وتقدر كما في قولك اعجبي ان قتت ونحوين لكم  
كيف فعلنا بهم وكذلك الجملة المحكية بتاويل اللفظ



نحو قيل يا ارض ابلغي وانما قيد الفعل وشبهه بالوحدة لانهما  
 يستدان بانفرادهما تارة وذلك كما في قام زيد من اسناد الفاعل  
 وحده الى زيد وكما في زيد قايم ابوه من نسبة القيام وحده  
 الى الاب وقد يستدان مع شئ آخر كما في زيد قام ابوه زيد  
 قايم ابوه من نسبة قيام الاب الى زيد فاحترز بقيد الوجوه  
 عما اسند اليه الفعل او شبهه مع شئ آخر مثل زيد في قولك  
 زيد قايم ابوه وزيد قايم ابوه فانه مبتدأ ما بعده خبره واما  
 زيد في نحو زيد قام فقد ذهب الجهد الى انه ليس بفاعل بناء  
 على ان المسند الى زيد هو القيام المسند الى الضمير دون القيام  
 وحده قياسا على نحو الزيدان قاما والزيدون قاموا ولا تقا  
 فهم تحقق التاكيد في مثل زيد قام بخلاف مثل قام زيد  
 وليس ذلك التاكيد الا التكرار الاسناد فيه فيكون خليجا  
 عن التعريف بالقيد المذكور ونخرج عن تعريف الفاعل  
 بقيد الاسناد اليه الفاعل باسرها لعدم الاسناد اليها واما  
 مرفوع باب كان فقير خارج عن الفاعل لان الاسناد بحسب اللفظ  
 اليه فاما لا يتم الكلام به لان الاسناد بحسب المعنى الى  
 مضمون الجملة كما سيأتي ولذلك جرت العادة بتسمية باسم  
 باب كان وكذلك مفعول مالم بسم فاعله غير خارج عن الفاعل  
 لانه هو الذي اسند اليه الفعل المجهول بحسب الحكم اللفظي  
 وكذلك بحسب المعنى مسند الى زيد لا محالة وزيد فاعل محرم فاما  
 نظر الى نسبة الفعل اليه نسبة اسنادية محصلة الكلام بحسب  
 السكون عليه وان كان مفعولا لغة بالنظر الى كونه مفعولا  
 وما يقال فيه من حذف الفاعل واقامة المفعول مقامه فهو

بيان طريق العدول عن صبغة المعلوم الى حقيقة المجهول  
 لانه اخبر الكلام اولا على الوب ذكر الفاعل ثم ذكر الفاعل  
 وجعل المفعول تاساعنه وهو ظاهر وذكر في الرضي ان  
 جعل مفعول مالم نسيم فاعله داخل في باب الفاعل  
 فذهب الشيخ عبد القاهر والزمخشري وذهب آخرون  
 الى خروجه عنه وظلوا لفظي راجع الى انه هل يقال  
 له في اصطلاح النحاة فاعل اولا وليس خلافا معنويا  
 وتأخير عن فعل متحتم وتقدمه اصل على كل فضلة  
 يجب تاخير الفاعل عن فعله حتى لو تقدم ذكر ما  
 هو الفاعل بحسب المعنى على الفعل بقوله فيه غير يكون  
 الاسناد الى ذكر الفاعل ولا يظهر لفتح التكرار كما في نحو  
 زيد قام والسبب في وجوب تاخير الفاعل على ما تقدم  
 عنده هو ان الفاعل معين ومفسر كاول عليه الفعل على  
 وجه العموم وهو الذات التي يقوم بها الحدث فالك  
 اذا اطلقت ضرب فهم منه حدث منسوب الى ذات ما  
 فاضح الى ذكر ما يفسر تلك الذات فذكر الفاعل لذلك  
 الغرض فوجب تاخير في الذكر عما يدل عليها ضرورة وجوب  
 تاخير المفرد لعين ما ذكرناه كان احتياج الفعل الى الفا  
 على شد وانضاضه اياه اقدم من اقتضائه لساير  
 المفعولات فكان الاصل في الفاعل ان يلي فعله ويتقدم على  
 ساير معمولاته المسماة فضلات لتام الكلام بدفعها  
 وحماز السكون عنها بحاز عصي مولاه زيد ونلما  
 يقال عصي مولاه زيد بفتح يعنى ان الفاعل لما



كان الأصل فيه التقديم على ساير المفعولات الفعل صح  
ان يقال عصى مولاه زيد يرفع زيد لكونه مقديا على  
مولاه المشتمل على منيرة رتبة لكونه فاعلا ولا يقال عصى  
مولاه زيد انضرب زيدا الا قبله لما فيه من الاضمار قبل ذلك  
في هذا الباب هو قوله جرى بنوه ابا العبدان عن بكر  
وحسن فقال كايجر سمارا اي جرى ابا العبدان بنوه  
كاجري الملك سمارا حيث بنى له منارا لم يبين مثلا للعلم  
فامر بقتله لئلا معنى مثله لعينه مشير جازم اباهم عزاء  
الملك سمارا في الملك كونه الجراء بالسوء فيهما في مقابلة  
عمل الخير وقدمته ضمنا اذا كان مضرا ومتصل با  
لفعل في كل حالة يعني ان الفاعل مع ان الاصل فيه التقديم  
على الفضلة قد يتاخر عنها لكن قد يعرض له ما يوجب تقد  
عليها فلا يتاخر عنها قطعا فمن ذلك كونه مضرا متصل  
بالمفعول فان المفعول يتاخر عن جرح بكل حال سواء كان سمارا  
ظاهرا كضرب زيدا او مضرا متصلا كما في ضربت ابا  
او مضرا متصلا كضربته وذلك لان تاخير الفاعل في  
الاحوال المذكورة موجب ان يكون المتصل منفصلا وهو  
غير جابر وانما جاز ضربته لان الفصل بالفاعل كاللا  
فصل تكون الضمير المرفوع المتصل بغيره جزء الكلمة كما  
يشهد بذلك اسكان الحرف الذي قبله كذا  
حيث لا اعراب يظهر فيها ولم تميز واحد بقرينة  
يعني ان مما يوجب تقديم الفاعل فقد اعراب الظاهر  
في الفاعل والمفعول معاد فقد ما عزم احدهما عن الآخر

من القراين اللفظية والمعنوية وانما اوجبوا التقديم  
في هذا المقام ليضرب لزوم التقديم فيه فربيه معنيته للفا  
عل فوجب تقديم الفاعل في نحو ضرب موسى عيسى بخلاف  
ما فيه الأعراب اللفظية او قرينه غير الأعراب لفظية او  
معنوية نحو ضرب زيد اخو وضرب موسى زيد وضرب موسى  
العاقل عيسى وضرب موسى سعدى واكل الكثرى موسى  
وقد ت مفعولا به اتصاله على فاعل لم يتصل للمض  
رة يعني ان المفعول به مع ان الأصل فيه التاخير  
عن الفاعل قد يعرض له ما يوجب تقديمه من ذلك كونه  
مميزا متصل فانه يتقدم على الفاعل الذي لم يتصل بالفعل  
كما في ضربك زيد وما ضربك الا انا الضرورة كون الضمير المتصل  
متصلا بالفعل وانما قال لم يتصل لان الفاعل ايضا اذا كان  
متصل تقدم الفاعل على المفعول قطعا كما مر انفا وفي  
مثل ذلك يكرم امير اعلامه للاضمار قبل الذكر من  
غير حاحه يعني ما يوجب تقديم المفعول كما في المثال الذي  
كوردانه يجب فيه تقديم الفاعل عند التكرار كما حرق  
ذلك للزوم الاضمار قبل الذكر لفظا واصلا من غير  
حرفة على تقدير ما حرق وما بعد الاشياء متاخر  
كذا بعد معناه بحكم الضرورة وما بعد الاشياء  
قوم مجوزان تقدم مع تقديمه الا قبله اعلم انك اذا كررت  
قبل اداة الاستثناء مفعولا خاصا للعامل فيما بعده فوجب  
ان يكون ما لذلك المتقدم من الفاعلية او المفعولية  
او الحالينه او غير ذلك محصور في المتاخر وما لذلك المتاخر

غير الفاعل ككون الفاعل متصلا به غير المفعول



من تلك المعاني باقيا على الاحتمال كما اذا قلت ما ضرب زيد الا عمر  
وقضا دتبه زيد محصورة في عمر واني زيدا ليس ضامبا لاحد الا عمر  
واما مضروب عمر وفعل الاحتمال اي يجوز ان يكون مضروبا لغير زيد  
ايضا وعلى هذا قياس ما ضرب زيد الا عمر وفعل واحد من الفاعل  
والمفعول اذا وقع بعد الا ومضاهها وجب نافية عن صلاحية تقول  
في المحصر في المفعول ما ضرب زيد الا عمر وما ضرب زيد عمر والى المحصر  
في الفاعل ما ضرب عمر والاريد وانما ضرب عمر واريد ولا محال بتقديم  
والتاخير في شئ منهما فانك اذا قدمت المفعول فيما ضرب زيد  
الا عمر واقاما ان تقدمه من غير الا نحو ما ضربت عمر والاريد الا عمر  
فينعكس المعنى ضرورة امان قبل الا هو المحصور فيما بعده اوسع الا  
نحو ما ضرب الا عمر واريد وهي هنا احتمالا ان احدهما ان تريد ان عمر  
واريد مستقيمان معا والمراد ما ضرب احدا من الا عمر واريد وعلى هذا  
محتمل المعنى ايضا لان مصروبية عمر وح مخففة في زيد وذلك لان الاحتمال  
المذكور محمولا خاصا اما اذا كان محمولا عاما مقدرا او مذكورا نحو ما  
ضرب الاريد وما ضرب احدا لا زيد لم يبق الاحتمال المذكور اذا ذكر  
فاعلا او مفعولا عامين نحو ما ضرب احدا لا زيد عمر واو قد تهما  
عامين نحو ضرب الاريد عمر والى حد لصل الاريد عمر والى المحصر كل واحد  
في صاحبه اذ ليس هنا غير ذلك المفعول العام شئ يتعلق به المفعول  
المشتق هذا على انه في استثناء شئين باداة واحدة بلا عطف خلاف  
بالي في باب والاكثرون على منعه والاحتمال الثاني ان زيد ان زيد  
فيما ضرب الا عمر لا زيد مقدم معنى وليس بمشتق وان المعنى ما ضرب  
زيد الا عمر ولو على هذا لا ينعكس المعنى ولا يلزم تشنأ شيئين  
بأداة واحدة لان اكثر النجاة منعوا ذلك وقالوا لا يعمل ما قبل الا

فيما بعد المشتق بها ان يكون مشتق منه نحو ما جاء في الا  
اعدل زيد او تابعا للمشتق نحو ما جاء في الاريد الطريق وذلك  
لان ما بعد الا من حيث المعنى جملة مستأنفة غير النجدة الا  
ولي لان قولك ما ضرب زيد الا عمر والمعنى ما ضرب زيد  
احدا وضرب عمر وا فالا لا يترك بتقديم الا اعراض عن اتباع  
المعمول في التخيير الاجنبي عن عامله وعن قصر الصنف بعد  
تمامها وفيه ذلك بين فان اللازم منه ليس الا اولوية تقديم  
عليه لا وجوبه وما ذكرناه هو ما عليه الجمهور والكشاف في حروف  
نحو ما ضرب الا عمر واريد بتقديم المقصور عليه بالامع الا ان  
كان قليل الورد في كلامهم قال الشاعر  
ترودت من ليلي بكلم سامة فازاد الا ضعف بالوكل  
ينصب الضعف ورفع الكلام وفي الباب ذكر الفعل  
اصل كذا كرنا مشابهة للاهتمام بعمه ويحذف نحونا  
كالا خطية بتقديم ان لم ينطق للقرينة الاصل في باب  
الفاعل ان يكون فعلا مذكورا معه لفظا لانه مستند والسند في  
المركب الاسنادي عمدة كالمستند اليه وقد يخاف الاصل في المرفوع  
بالفعل فيحذف فعلة حوازه القيام قرينه كافي قولهم الا خطية  
فلا اليه وذلك قول امرأة ليعلمها وكان رجلا لا يخطي النساء  
عند سوء خلقه فحذفه ان لا ينفع ذلك خطية من النساء  
فانا غير اليه او غير مقصدة فيما يخطي به السوان عند ارفا  
حسن من الحذف والقضح وحرف الشرطية قرينة حذف  
الفعل وهذا المثال صريح في باب حذف الفعل واما التمثيل بثل  
زيد لمن قال من قام فليل غير مستقيم لان الظاهر ان المرفوع



هناك مبتداء لا فاعل لان مراعاة مطابقة صورة الجواب  
السؤال مهتة عندهم فيقد جملته اسميه ليطابق السؤال  
الى بدل على ذلك التفتيح وبالأسمية في قوله  
تعالى قل الله يحبكم ويحذف فيها عند ذكر المضمر  
كفلا فلان جاني للزيادة يعني يحذف الفاعل من الفاعل وجوبا  
اذا كان مع التفسير ما يفسر المقدر كالمثال المذكور تقديره  
جمل جاني فلان وقريته المحذف حرف التخصيص المحض بالفتل  
لفظا او تقديره وجوب المحذف لوجود المضمر للمقدر ذكر  
فانما عنده امتناع الجمع بين التائب والمنوب عنه وقوله للنا  
به متعلق بمقدر ما في له ان الواجب المحذف عند ذكر المضمر  
ثابت لثبات المضمر عن المحذوف وقد جاز حذف الفاعل  
مع فعله كما في نعم اذا قيل مع قام علمتي  
الفاعل المحذف على انفراد له لكن لا يحذف الفعل مع جواز  
كاذا قلت نعم عند قول الفاعل هو قام فلان تقديره نعم  
قام فلان وذلك لان نعم غير تعيد بنفسه شيئا والضم  
منه هي هنا تصليق معنى كلام فلان من تقدير كلام مع  
والمقدح جملته فعلية ليكون مطابقا لما قيل هو في مقا  
بلا واضماره في الفعل الاسم جاز كما فيها يجوز  
اضمار فضله يجوز اضمار الفاعل في الفعل والاسم  
المشابهة به من المشتقات ففي الفعل يكون منفصلا  
ومتصلا بارتداد مستكنا نحو زيد باقام لا هو وضرب وا  
وزيد ضرب وفي الاسم يمكن ابداء وليس الالف والنون  
والواو والنون في نحو ضاربان وضاربون بضمير بل هما

علاما للتشبه والجمع بخلاف ما في الفعل من نحو ضارباً  
وضارباً واضرباً وما كان فيه العاملان تنازعا  
فاعمال فرد فيه قول الجماعة يعني ما تنازع فيه  
العاملان فضا عدا الذي ذهب اليه الجمهور ان الفاعل  
لواحد ولم يميزوا اعمال عاملين في معول واحد لقصد اجتماع  
المؤثرين التامين على اثر واحد وهم يجوزون عوامل نحو جري  
المؤثران المحقة والفتنة خلاف في ذلك سياتي بيانه وانما  
قال ما ملان هذان فعلان لان المتنازعين قد يكونان غير  
فعلين نحو زيد ضارب ومكرم عمرو وانما لم يقيد الشارع  
فيه بالظاهر وبان يكون صائبا بعد ما كان في عبارة بعضهم  
لان التنازع قد يكون في المضمر كما يكون في الظاهر نحو ما  
ضرب وما اكرمت الاياك وايضا قد يكون الشارع في  
المقدم على العاملين سواء كان اسما ظاهرا نحو زيد اضرب و  
واكرمت او مضرا نحو اياك ضربت واكرمت فان الحمل  
اعمل الثاني فيظهر فاعل المقدم قبل الذكر من اجل جاحه  
وعند الكسائي ارتكاب سقوطه والاضمار اول منه  
عند الأئمة اعلم ان العاملين في التنازع على ضربين لا  
نهما اما منقطان او مختلفان والتفقان اما ان يتفقا في التنا  
زع في الفاعلية والتحسب نحو ضربت واكرمت زيد او في الفاعلية  
والفعولية معا نحو ضربت واكرمت زيد او المختلفان على  
ضربين لانه اما ان يطلب الاول الفاعلية والثاني الفعولية  
نحو نحو ضربت واكرمت زيد او بالعلم نحو ضربت واكرمت زيد  
فاذا اعمل على ما هو مختار البصريين فالاول اما ان يفصل



الفاعل المفعول فان اقتصى الفاعلون فالصريحون  
 يعرفونه فينمطون للاسم الظاهر في الافراد والشيئية  
 والجمع والتذكير والتأنيث فيقال ضربني واكرمت والذين  
 يديين وضرباني واكرمت الزيديين وضربوني واكرمت الذين  
 يديين وضربتي واكرمت هنداً وضرباني واكرمت الزيدية  
 الهندية وضربني واكرمت ويحتملون فيه الاضمار قبل الذكر  
 حذف عن حذف الفاعل عما كان مقتضيا له وضما ومن قبح  
 التكرار ينكره ظاهراً والكسائي يتركيب حذف الفاعل حذفاً عن  
 الاضمار قبل الذكر فيقول ضربني واكرمت زيداً والزيديين والزيدية  
 والهندية والمهنية والهندات وهذا ليس عرضي لان حذف  
 الفاعل نحو اثره بالكلية وهو خلاف الاصل واما الاضمار  
 قبل الذكر وقد ثبت في مثل به رجلاً قياساً وضمهم  
 الفواء منفصلاً لان يكون عقيب الذكر في كل حال  
 وان وافقاً في رفع شئ فحذف جواز احتاله العا  
 ملين بشركة فذهب الغراء على ما فتح الفعل عنه في  
 صورة افعال الثاني مع اقتضاء الاول الرفع وهو ان يوفي  
 لفاعل الاول ضميراً متصلاً فيساق تاخيره فتذكره بعد ذكر  
 المشارع فيه سواء كان الثاني موافقاً له في اقتضاء الرفع  
 نحو ضرب واكرم زيد هو اعلم بواذق نحو ضرب واكرم زيد  
 هو واجاز في صورت الاتفاق في الرفع كونهما عاملين في الشا  
 رع فيه بالبرائة فيقال ضرب اكرم زيد بان يكون زيد فاعل  
 للفعلين كل ذلك للقراء عما لزم البصريين والكسائي من  
 الاضمار قبل الذكر وحذف الفاعل هذا كل ما اذا كان العامل الاول

مقتضى

مقتضياً للفاعل واما اذا كان مقتضياً للمفعول محله والحد  
 فالذكر لما اشار اليه بقول ومفعول استغيت عن حذف  
 واظهرت او اعرقه عند الحاجة يعني اذا اعلنت  
 الثاني وانقضى الاول المفعول فالمفعول ان كان  
 مستغنى عنه حذفه ولم يضطر الى اضماره قبل المفسر لان  
 الفصل يحذف في السعة فليكن عند الحاجة فقول ضرب  
 واكرم من زيد وان لم يكن مستغنى عنه بان يكون احد  
 مفعول باب حسبت اظهرته على قول الجمهور فقلت  
 حسبني مطلقاً وحسبك زيد انطلقاً بغيرها عن الحدف  
 والاضمار قبل الذكر في الفصوله واضمته على قول لبي العباس  
 متأخر عن المشارع فيه مطابقاً للمفعول دون التنازع  
 فيه فيما اذا انفرد الجمع بينهما فقلت حسبني وحسبك زيد  
 مطلقاً اياه وحسبتي وحسبته هذا مطلقه اياه وحسبك  
 وحسبتي في مطلقاً ابلغها لجواز المخالفة بين الظهير والمعو  
 الية عدم اللبس كما سئل وانما كان احد مفعول باب  
 حسبت محتاجاً اليه ولم يجز حذفه لان مفعول المفعولين  
 فيه هو المفعول الحقيقي لان العلوم في قولك علمت  
 زيداً قايماً هو قيام زيد فلا يتحقق المفعول الحقيقي بذكر  
 احدهما دون الآخر وذلك ما قد شاع في كلامهم  
 والسابق الاعمال ايضاً بقلة اشتمل ان اختيار  
 اعمال الفاعل الثاني مع مجوز الاعمال الاول وهو مذهب  
 البصريين اولى من اختيار اعمال الاول الكوفيين  
 الثاني اقرب الطالبين الى المطلوب فهو اولى به ولان



اعمال الثاني هو السابع في كلامهم وعليه التنزيل قال الله  
 تع اتوني اضع عليه قطرا اذ لو كان الاحمال للاول كانت  
 الكلام واردا على خلاف المشار اعني حذف المفعول والثا  
 في فني اللاحق الاضمار اذ ذاك مطلقا وفاقا و  
 قد ياتي باسقاط فضله يعني اذا عملت الاول فني  
 في الثاني اضمار المفعول مطلقا سواء الفاعل والمفعول  
 فيقال ضربت وضربني نيدا وضربت وضرباني الريدن الى آخره  
 مثله باضمار الفاعل في الثاني عني وفق الظاهر ويقال ضربني  
 وضربني زيد وضربني وضربتها الزيدان بلا خلاف الكسائي  
 والفراء لانه ليس اضمارا قبل الذكر مطلقا لكون المتنازع فيه  
 في حكم المتقدم ذكره من جهة كونه مفعولا للمفعول الاول نعم  
 المفعول يجوز فيه الحذف على قوله نظر الى كونه فضله  
 قوله في اللاحق ظرف مستقر هو الفاعل في ادوذا كذا مبتدأ  
 خبر محذوف اي ذاك مبتدأ خبر ثابت والجملة انيف  
 اليها اذ والمشار اليه بذكر اعمال الفعل السابق وقوله  
 مطلقا لعب على المصدر تاء ويل اضمار والفاعل في قوله  
 وفاقا مقدر تاء ويله وافقوا في ذلك وفاقا وقوله باسقاط  
 فضله متعلق بقدر هو حال عن ضمير ياتي او قد ياتي الفضل  
 اللاحق كما باسقاط الفضل عنه وان منع الا  
 ضمارة والحذف مانع على قولهم اظهره للضرورة  
 يعني اذا كان المفعول احد مفعولي باب علمت ولزم في  
 اضماره في الثاني مطابقا للعود اليه مخالفة فيه وبين  
 المفعول الاول والافراد والتثنية والجمع والتذكير

الثاني



والتانيث فيجب اظهار نحو حيني وحيتها منطلقين  
 الزيدان مطلقا باظهار منطلقين لانه يمتنع حذفه وكذا اضماره  
 اما حذفه فلما مر واما اضماره فلما قالوا من انه  
 اذا اضم مفرد يطابق المعود وقبل حيتها اماها بخالف  
 المفرد اليه وهو مطلقا وفيما ذكره نظره فان المطابقة  
 بين الضمير والمفعول والمعود اليه غير واجبة اذا امن اللبس  
 كقوله تع فان كانت واحدة وقبله ان كن نساء والضمير للاول  
 فيجوز نحو حيني وحيتها اماها الزيدان مطلقا ولما كان  
 متمسك الكوفيين في اختيار اعمال الاول قوله امر الغيس  
 كفاي ولم اطلب قليل من المال يرفع قليل اعمال الاول  
 واختياره ذاك مع بناءه شأنه في الفصاحة من غير ضرورة  
 دليل على محانه شعر في ابطال تمسكهم وقال واما الذي قال  
 امر وبالقيس منشاء وتو انما سعي الاول معيشه  
 كفاي ولم اطلب قليل فليس من قبل النزاع لاحتمال  
 القضية يعني ان كفاي ولم اطلب ليسا بموجبهين الى  
 القليل لاجل فساد المعنى على تقدير توجيهها اليه فلا يصح  
 التمسك به وذلك لان لولا النقصاء لاجل لانه  
 الشرط فيكون السعي لادنى معيشة مسعيا ويكون طلب من  
 المال ايضا لكونه في شيء منفي فيكون في المعنى مغتبا لكون  
 نفى المنفى اثباتا فتناول المعنى الى ان يولد سعي الادنى معيشه  
 واطلب قليل من المال فيكون بافيا العين ما اثبتته واذا  
 امتناع توجيهه اطلب الى قليل فيقول مفعوله الحمد المحذوف  
 لذكره في البيت الثاني ولكنها سعي الحمد مؤنث وقدير



المؤثر امثال ولم يتنازع ما تقدمت به الى  
 ثالث في قول بعض الائمة <sup>بعض النجاة</sup> منعوا تنازع  
 الفعلين المتقدمين الى ثلاثة مفاعيل لعدم السماع  
 وبعضهم حوزة قياسا على المتقدم الى واحد واثنين  
 فيقال عملت واعلمني زيد وعمر واقابل اعمال الاول  
 واضمار مفاعيل الثاني والاول ان يقال عملت ذلك  
 للاختصار ويكون الإشارة الى مضمون المفعولين  
 ويعني نسبة الفعل كل موافق للأفعال معنى او بالحرف  
 بينه لما ذكر في تعريف الفاعل الاشتداد الفعل وشبهه  
 بين ههنا ان شبه الفعل هو الاسم الموافق للفعل اما  
 بحسب المعنى بان يقوم مقامه في التركيب واما بحسب الحرف  
 الاصلية فاذا اول هو اسم الفعل والثاني هو المصدر والاشتقاق  
 لكونها مرافقة للفعل في الحروف الاصلية الا يرى ان  
 الضرب والضارب والمظهر ومظهره على جميع الحروف الاصلية  
 لضرب وكذا الاكرام والمكرم مشتملة على الحروف الاصلية لا كم  
 فاذا اول اسم الفعل يرفع دائما وينصب دون الفعل  
 في قريضة فلا ينصب للمفعول الا موحدا وقوى  
 احيانا ساء مرند يعني ان القسم الثاني من شبهة  
 الفعل وهو الموافقة في المعنى هو اسم الفصل كسبها  
 بمعنى بعد وهو رافع للفاعل سواء كان لازما كسبها  
 زيد او فتعديا كعليك زيد او ليستر الفاعل في الثاني  
 لوقعا لكونه بمعنى الأمر وينصب الاسم ايضا على المفعولية  
 ان كان متعديا كالمذكور لكنه اصنف من الفعل في

نصب

نصب المفعول فلا يتقدم منصوبة عليه وينصرف في العمل  
 جاز تقويته في النصب بالبناء المزينة في بعض الاحوال  
 نحو عليك فيعمل بحرف عاده ايصال اللازم الى المفعول  
 وثانيهما قسما ايضا مصدر وذات اشتقان  
 منه من كل باعته يعني ان القسم الثاني من شبه الفعل  
 هو الموافق له في حروف البينة قسما احدهما المصدر وهو  
 المسمى فعلا وحدا وثانيهما ساير ما اشتق من الفعل مما يكون  
 ناعما لشيء اعني اسمي الفاعل والمفعول والصفة المشبهة  
 والفعل التفضيل فان كلا من المصدر والصفات المشتقة  
 منه موافق للفعل في الحروف الاصلية لان المراد من الحروف  
 الاصلية هو ما يكون ثابتا في جميع تصارييف الكلمة وخرج بقيد  
 الباعث اسما المكان والزمان واسم الالة فايها لا تعمل عمل الفعل  
 والضمير في منه المصدر بناء على ان الصفات مشاركة للفعل  
 في الاشتقاق من المصدر من غير وساطة كما ذهب اليه اكثر النحاة  
 فصدرهم اصل التصارييف كلها وان كان فرع الفعل  
 في العاملة اذا اصل في الاشتقاق هو المصدر كما تقر في  
 التصريف على الراي الاصح ولا صالت هذا لا يتناهي فرع في العمل  
 اذ لا فساد في كون الشيء اصلا وفرعا من جهتين مختلفتين وانما  
 كان المصدر فرعاً في العمل لان وضعه للحدث مطلقا فلا يكون  
 مقتضيا لشيء من المعولات بحسب الوضع وانما اقتضاده  
 لها بالفعل بخلاف الفعل فان وضعه للحدث ودوات يقوم  
 هو بها فيكون بالوضع مقتضيا للمحل يقوم به فيكون مسندا  
 الى شيء في اللفظ قطعاً فينتفع له باب الطلب بعد طلب ما يقوم



به فيطلب الفضلات اعني ما نفع عليه وما يقع فيه وما  
 يقع له ومعه ومن ههنا تحقق عدم عمل اسمي المكان والزمان  
 واسم الآلة فانما غير ذلك على ذات يقوم بها حدث لا وضعا  
 ولا عقلا فلا يكون شيئا منها مقتضيا للفاعل ولا للمفعول فان  
 اقتضاء المفعول فرع اقتضاء الفاعل فيمتنع عن تقديم  
 ما دون طرفه وعن احببى فاصل عند فرقة يعني ان المصدر  
 لصنعه في العمل وكونه فرعاً للفعل فيه يمنع عن تقديم معموله  
 عليه الا الظرف فانه يجوز تقديمه لانه يعمل فيه ما لا يعمل في غيره  
 ولعين ما ذكرناه ذهب بعضهم الى انه يمتنع عن ان يفصل بينه  
 وبين معموله تاحينبي كما في نحو لعجبتني ضربك اليوم امس زيدا  
 على ان امس ظرف العجبني فتقول تع كتب عليكم الصيام كما كتب  
 على الذين من قبلكم لعلكم تتقون اياها معدودات تقديره صوما  
 اياها معدودات او قال بعضهم وهو المختار يجوز الفصل فلا  
 حاجة الى التقدير في الآية وما فيه اضمار وليس بواجب له  
 الرفع والتقدير فيه بقلته اعلم ان الرفع بالمصدر غير واجب  
 كما يجب بالفعل فاذا لم يجب الرفع لم يجب النصب بالاول  
 ويجوز احواله بالكلية بان لا يذكر له فاعل ولا مفعول لعدم اقتضائه  
 شيئا منها كما مر ولا يضر فيه الفاعل كما يضر في الفعل والصفات  
 وذلك لان الاضمار انما نشأ من وجوب ذكر الفاعل مع وجوب  
 تأخير عن رافعه والمصدر لا يجب فيه الايتان بالفاعل واختلف  
 في تقدير المصدر وذكر معموله فمنهم من منع ذلك مطلقا ومنهم  
 ممن اجاز ذلك عند الترتيب بقلته ومن ذلك قوله ضعيف النكايه لعل  
 اثر محال المراد في الاجل فان تقديره عند المبرد ضعيف النكايه كما

اعدانه ويعمل في الاحوال حالاً وغيره وبلغى بتصغير  
 لبعض الشباهة لا يشترط في اعمال المصدر ان يكون  
 بمعنى الحال كما في اسم الفاعل وذلك لان المصدر لا دلالة  
 على الزمان بخلاف اسم الفاعل فانه يدل على الزمان كما سئلنا  
 ونشرط في عمله وبلغى بتصغير اي المصدر يبطل عمله بالتصغير  
 لان التصغير الاختصاص بالاسم فتدفع في المشابهة بالفعل  
 وينقصها وليس له الاحمال مع ذكر فعله كذلك  
 مع تقديره عند فرقة يعني لا يعمل المصدر وفعله  
 كورامعه وذلك بان يكون مفعولا مطلقا لانه لا يكون  
 ما ولا بالفعل واحرف المصدر فان كان الفعل مقدر نحو  
 ضربا ريد انفي عمله خلاف والمختار ان العمل للفعل المفسد  
 واعمال باللام شذو بعضهم نفاء ومنهم من  
 يقول بصحة يعني ان عمل المصدر مع اللام الذي للتعريف  
 شاذ لا متناع تاويله بالفعل وان معه نغم يعمل في الظروف  
 والحجاء والمجوز لانها يكتفيان برايحة الفعل قال الله تعالى  
 واوصاني بالصلاة والزكاة ما دمت حيا وقال الله تعالى  
 لا يحب الله الجهر بالبوء هذا ما عليه الجمهور والمبر ومنع  
 اعماله مطلقا وصحة سيويه عن غير الحمل على الشذوذ استثنا  
 بقوله ضعيف النكايه اعداءه والجمهور حملوه على الشذوذ والمبرد  
 اضر فيه مصدرا منكرا كما مر تقديره قوله باللام متعلق بتقدير  
 هو حال عن مفعول اعماله والمعنى ان اعماله مستعلا باللام شاذ  
 ويعمل بالتبوين وهو قياسه واكثر استعماله بالاضافة  
 يضاف الى مرفوعة غالبا وقد يضاف الى منصوبة



بالقرينة أعمال المصدر متوياً مجزئاً عن اللام والأضافة مؤلفاً  
 للقياس لأنه مأول بالفعل مع ان والفعل مجزئاً عنهما وعليه قوله  
 تعالى او اطعام في يوم ذي صبغة يتيماً ذا مقربة هذا ولكن أعماله  
 بالأضافة أكثر في كلامهم واذا اضيف فالاصل اضافة الى فاعله  
 لأنه اولى بان يكون معه كلفظ باضافة اليه وقد يضاف للمفعول  
 عند وجود قرينة دالة على انه مفعول كما في قولك اعجبني ضرباً التوب  
 الدقاق وقال عليه السلام وجج البيت من استطاع اليه سبيلاً  
 وتابع مجزئاً به اختياراً وقليلاً اتباع المحل قبله  
 يعني اذا اضيف المصدر الى معموله فباجه مجزئاً فيه وجهان احدهما  
 الجرحك على لفظ المفعول والثاني الرفع والنصب اتباعاً لقوله للمحل  
 عجبت من ضرب الرئيد الطريف برفع الطريف وعجبت من اكل الخبز اللحم  
 وهذا بالقلّة والاكثر اتباع اللفظ ولم يطرد أعماله الاسم مصدر  
 كلفظي مقام مدخل وكقبلة يعني ان اسم المصدر لا يطرد عمله فما  
 ورد في لسانهم يحفظ ولا يقاس عليه واسم المصدر على ضربين احدهما  
 ما دل على معنى المصدر مرئياً في اوله ميم كالمقام والمنتجج على صبغة  
 اسم المفعول والمدخل والمرجع من المصادر الميمية المذكورة والثاني  
 وثانيهما ثلاثي مجرد يكون طارداً على فعل مرئياً فيه ناصب له بان لا يكون  
 له فعل ثلاثي يكون مشتقاً منه وذلك كالعطاء فانه اسم للتقبل بقول  
 اعطاء عطاءً وقبل قبله وللإعطاء والقبل فانه اسم كذلك السلام  
 للتسليم والكلام للتكليم والفعل للأغسال والوضوء للوضوء وهما  
 ورد على أعمال هذا الباب قوله اكفر بعبد ردة الموت عني بعد  
 عطاك المائنة الوياغا وفي الخبر من قبله الرجل الرجل امرأته الوضوء  
 ولما فرغ عن القسم الأول من مشركات الفعل في حروف السه وهو

المصدر شخ في القسم الثاني منه وهو الصفات الواقعة في  
 تلك الحروف فقال وما كان مشتقاً منه اسم فاعل فاعل  
 فعل بالتجديد صبغت يعني من المشتقات المشابهة للفعل اسم  
 الظل وهو المصوغ من المصدر لفاعل الفعل الواقع على طريق  
 التجديد والحدوث وخرج بقوله لفاعل فعل اسم المفعول لكونه  
 مصوغاً من فعل به الفعل واحترز بتقيد الفعل بكونه مصوغاً بما  
 لتجديد عن الصفة المشبهة لان وضعها لمن قام به الفعل المطلق  
 لا على سبيل التجديد ولا على سبيل الاستمرار كما سيحكي وكذا خرج بالبعد  
 المذكور افعال التقصيل لعدم اداها التجديد فيه فيرفع مثل  
 الفعل عند اعتماده على صاحب او مثل ما او كمرق وينصب  
 ايضاً حيث لم يك ماضياً لقوله ما مجزئاً على الماضوية يعني  
 ان اسم الفاعل يعمل عمل فعله فيرفع ان كان لازماً وينصب ايضاً  
 ان كان متعدياً ويشترط في وضع شرط واحد وهو الاعتماد على صاحبه او  
 على حرف النفي او حرف الاستفهام اما اعتماده على صاحبه فلاان وضعه  
 للوصفية فيذكر صاحبه قبله يظهر تقاده على اصله وضعه فتقوي  
 بذلك على العمل وصاحبه يكون مبتدأ كما في زيد ضارب اليه وموصوفاً  
 نحو جاني رجل ضارب زيد او ذا مال نحو جاني زيدا كذا عملاً واما اعتماده  
 على حرف النفي او الاستفهام فلا انها الى الفعل اقرب كما يحكي والنفي  
 اما بما او لا او ان نحو ما ضارب الخالة ولا ضارب اخاك ولا ضارب  
 اخوك وان ضارب اخراك ومن ذلك انما قائم الزيدان وهل ان  
 ضارب الزيدان وقد تعذر المجرى نحو قائم الزيدان ام لا هذا هو  
 شرط رفع اسم الفاعل ويشترط في نصبه مع هذا الشرط شرط  
 آخر وهو ان لا يكون بمعنى الماضي بل بمعنى الحال والاستقبال و



ذلك لانه اذا كان بمعنى الحال او الاستقبال نحو زيد ضارباً  
 لان او غدا فانه يوازن فعلهما اعني المضارع بحسب المحركات  
 والسكنات وعند وجود الشرط جاء منونا ياتي مضافاً  
 في حكم فرتة فيحذف مفعولاه وفاعل الذي تعلق دون الا  
 جنبى لفظه يعني ان اسم الفاعل العامل لوجود شرط عمله  
 يحذف منونا ثارة فيكون رافعاً مضافاً لفظاً ويجوز مضافاً  
 الى مفعوله بالاضافة اللفظية مادة اخرى فيكون فاعله ومفعوله  
 مخصوصين به لفظاً ويكون ح فاعله مرفوعاً به محلاً ويكون مفعوله  
 منصوباً به محلاً فيكون في حكم الانفصال والافتراق عنهما على ما  
 يستحق في الباب الاضافة وانما قيد الفاعل بان يكون متعلقاً  
 اى يكون من متعلقات صاحب الوصف الرفع اما معمله على  
 غير صاحبه نحو قايم الزيدان واما معمله على صاحبه وح امان  
 يكون فاعله ضمير صاحبه نحو زيد قايم واما اجنبياً نحو زيد قايم  
 بم عريف راره واما متعلق صاحبه ويسمى سبباً احد من السبب يعني  
 الجمل وكل ما يوصل به الشئ ولا يخص من مرفوعه الا هذا القسم  
 كقولك زيد قايم الغلام بمعنى قايم الغلام منه فاما ما اعتد وانته  
 على غير صاحبه فلا يحذف لقيامه مقام المخبر وكذلك ما اذا كان  
 ضمير لصاحب لوجوب استكانه وما ظاهران ولا يخص الاجنبى ايضا  
 وذلك للفرق بين المرفوع بالاجنبى وبين المتعلق ولم يعكس الامر  
 متعلق الشئ اولى باضافة وصفه اليه من الاجنبى وما  
 كان معطوفاً على خفضه خفضت وجاء الضرب فيه بقلت  
 اعلم ان المعطوف على المفعول المحفوض باضافة اسم الفاعل  
 اليه الاصل فيه المحفوض حمل على لفظه نقول هذا ضارب زيد غداً

والمحذوف معنى جواز الضرب فيه وصيت انتهى شرطاً  
 باسط ذراعيه حال حصلت بالحكاية ومختلف الوان متاول  
 بتقدير موصوف على الصاحبة يعني اذا انتهى شرط  
 من الشرطين المذكورين في عمل اسم الفاعل وحيث الاضافة  
 المعنوية نقول جاء ضارب زيد بمعنى ضارب لزيد على طريقة  
 علام زيد فان الاسم الفاعل عند عدم اعتداده على صاحبه محرم  
 بحري للاسم الجامد وكذا نقول زيد ضارب نحو وامر بهي ضارب  
 لغرو واما قوله تع وكلهم باسط ذراعيه بالوسط تبنيون  
 يلط مع انه ليس للحال والا استقبال فانه حكاية عن الحال الماضية  
 تحكى حكمه ما بمعنى الحال ومعنى الحكاية الحال ان الحال الماضية  
 تحصل وتصور حاضر في حال التكلم واما قوله تع ومن الناس  
 الدواب والاشياء مختلف الوان يرفع الوان مع ان مختلف  
 غير معمله على شئ ظاهر فقيه بتقدير موصوف يعتمد عليه مختلف  
 اى بعض اوصفه مختلف الوان ومن ذلك نحو يا لعلاً جيلاً  
 وباحسن وجه فان جاء معمول سوى لمحضته بتقدير  
 الفعل عند جماعة يعني اذا اضيفت الاسم الملح الى مفعوله وخفضه  
 به فان جاء بمن معمول آخر سوى المفعول المحفوض فقال لبوعلى وجماعته  
 معه انه تقدير فيه فعل مداوله عليه بالاسم المذكور ومن ذلك قوله تعالى  
 جاعل الليل سكناً اى جعله سكناً وقال بعضهم ان اسم الفاعل ههنا  
 تنصب المفعول الثانى لانه لا يمكن اضافة اليه لانه اضيف الى المفعول  
 الاول وذلك فيما ليس للام مدخل وينصب دولام مع  
 بلا صوته يعني ان الفاء اسم الفاعل بمعنى الماضي انما هو في  
 العارى عن اللام واما دولام منه فينصب وان لم يكن حالاً ومستقبلاً



على الأصح تقول مررت بالضارب ابوه ذنباً امس وذلك لان اللام  
الذي فيه اسم موصول وهو فعل في صورة الاسم كما يأتي في ناسبه  
فيعطى حكمه في الفعل كما أعطى حكمه في صحة عطف الفعل عليه في قوله  
تعالى ان المصدقين والمصدقات واقربوا منه قرناً حسناً  
وقد جاء حذف النون منه بقله مع اللام والاعمال من اجل حفة  
يعني ان نوني المثني والمجموع مسقطان عن ذي اللام من اسم  
الفاعل بالاضافه كما في الضارب ذنبه وذلك قياس واما حقه منه  
عاماً بل عمل الفعل من غير الاضافة فقليل ومنه قوله تعالى والمقبى  
الصلوة في قرأت النصب والسبب في هذا الحذف طلب التخييل لطلب  
الصلة ينصب المفعول ومن صيغ التكثير اعمل الصيغة  
تقدرت واعمال لفصيل بقله اعلم ان اسم الفاعل يبنى على  
صنع التكثير والمبالغة فما كان منها لازماً كالكتابة والمطر فيعطل عن  
العمل ويقل التقلد المجامد وما كان منها متعدداً كالفعل فيعمل عمل  
فعله حكمي سبويه واما العمل فانه شراباً اما الفاعل بمعنى الفاعل فاعماله  
قليل قال بعضهم انه سميع من دعاء واعمال مجموعاً كما مثني  
واهل المصغر والمنعوت الاستدعاء اسم الفاعل  
كما يعمل مفرداً يعمل مثني ومجموعاً لان التثنية والجمع لا يخرجانه عن و  
نوعه موقع الفعل تقول هما صابان زيدا وهم ضاربون زيدا وهم  
قطان مكة اي مقيمون فيها ههنا حجاج بيت الله واما المصغر والمنعوت  
منه فلا يعملان لان التضييف والتعت يخرجانه عن وقعه موقع الفعل  
واما قولهم اظنني موشحاً رسوا ورسوا فحول على الذود ومنه اسم  
مفعول وذلك صيغة على ما عليه الفعل بوقع دلت يعني ان  
صيغة اسم المفعول مستقنة من المناداة على من يوقع عليه الفعل

قوله ما عليه الفعل المح يخرج اسم الفاعل والصفة وذلك في النوا  
مثل اسم فاعل ويرفع مفعولاً كالفعل الجملان يعني ان حال اسم  
المفعول في الاشتراك والعمل والاضافة عند العمل وتركها والاعمال مشق  
مجموعاً والاهمال مصغراً ومنعوتاً وغير ذلك من الاحوال مثل حال اسم الفاعل  
بصحتها ومنوعه المفعول النايب عن الفاعل كمر فوع الفعل المجهول فانه  
مشتق من الفعل المجهول وما حذره فعمل مقتدى بنفسه كلما نعد به  
بحرف الاضافة اسم المفعول يبنى من المفعول المقدر مطلقاً  
واما الفعل اللازم فيبني منه ان تعدى بحرف الجر كما في ذهب يزيد فهو  
مذهب به وعدلت عن الطريق في معدول عوضاً وان لم يتعد بحرف الجر  
لم يبن منه فلا يقال زيد مذهب ولا الطريق معدوله ومنه صفات  
شبهت بان فاعل غير ثبوت والتجديد صيغت يعني ان من  
المشبهات بالفعل الصفة المشبهة باسم الفاعل وهي مثل اسم الفاعل  
في الاشتقاق من المضارع لمن قام به واشتياؤها عنه يكون وضعها على  
الاطلاق مجرداً عن قيد الثبوت والتجدد وهذا الذي ذكرناه من كون  
وضع الصفة على الاطلاق دون الثبوت والاستمرار هو الذي قوده صاحب  
الروقي وقال معنى حسن ليس الا في حسن سواء كان في بعض الأدمنة  
او في جميعها فهو موضوع للقيد المشترك بين الحوادث والاستمرار وهو لا  
تصان بالحسن مطلقاً وتعام الكلام فيه مذكور في الشرح ولم يبن  
هذا الباب من غير لازم ويعمل من غير اشتراط الوقت يعني  
ان الصفة المشبهة لا يبنى الا من الفعل اللازم استقراره نحو حسن و  
وشجاع الخ غير ذلك من الادوات المذكورة في التصريف وقد يبنى على  
صفة فاعل كضام مضحك ولاهيب وهي يعمل عمل فعلها وغير اشتراط  
الوقت برزمان الحال والاستقبال بما يبين ان انهما موضوعان للاطلاق



غير مقيّد بالرفق وانما الشرط في علمها الاعتماد على الاشياء المحسنة  
وصيغها باللام او بالتجر ومعمولها بهما كما بالاضافة فاما  
فنامها ست ومعمول كلهما في الاعراب ياتي بالوجه الثلاثة  
فينصب بالميز في نكرة وبالشبهة بالمفعول في غيره نكرة  
هذا بيان تفصيل اقسام الصفة المشبهة العاملة في السبب اعتبار  
حالتها وحال معمولها وذلك ان الصفة اما معرفة باللام اذ حجرة عنها  
ومعمولها ايضا اما باللام او مجرد عنها ومعمولها حاله اخرى وهي ان  
يكون مضافا الى شئ فلهذا ستم اقسام لمعمولها في كل واحد منها  
ثلاث احوال رفع على الفاعلية وجرح على الاضافة ونصب على التميز ان  
كان نكرة وعلى شبهة المفعول ان كان معرفة فاقسامها اذن بما  
اعتبار وجهه ان اعراب ثمانية عشر الحس الوجه الاعراب المحسن وجهه  
كذلك المحسن وجهه كذلك حسن الوجه بوجه الاعراب المحسن  
وجهه كذلك حسن وجهه كذلك وما جازت باللام الا التي به  
فيسقط وجهات من الاوجه التي يعني ان الصفة المعروفة  
باللام لا يكون معمولها في صيغة الجر الا معرفة باللام كما في المحسن الوجه  
فيسقط من الاوجه التي من ذكرها وجهات احدها الوصف المعروف  
باللام المضاف الى المفعول المضاف نحو المحسن وجهه وذلك لعدم  
حصول الحذف المطلوبة من الاضافة فيه وثانيها الوصف المعروف  
باللام المضاف الى المجرى عن اللام والاضافة نحو المحسن وجهه  
انما امتنع هذا القسم وان حصل فيه التحفيف بحذف ضمير الموصوف  
من وجهه واستاره في المحسن لان الاضافة اللفظية فرع الاضافة  
الحقيقية فلو عرفت ان لا يكون على عكس ما عليها الاضافة الحقيقية  
في الاكثر من تنكير المضاف وتعرف المضاف اليه واما الاقسام

بوجه

الباقي

الباقي فصحة ما بها وما كان منها غير ارفع طاهر  
ففيه غير عتق بالضرورة يعني ان الصفة العاملة في السبب  
ان رتقت طاهرا في مسند ذلك الظاهر ولا ففي ضرورة  
امتناع خلوها عن المسند اليه وذلك الضمير فيما نحن فيه هو المنقل  
من السبب اليها والدليل على انقضاء الضمير الى الضمير واستاره فيها  
ما بينت الصفة في نحو هذا حسن الوجه والاصل فيها حسن الوجه  
منها وتنشئها وجميعها في نحو الرندان حسن الوجهين والرزقان  
حسن الوجه واصل فيها حسن الوجهات منها وحسن الوجه  
منهم ولا تاتي هذه العلامات في الصفة الا وفيها ما يستلزم  
وفي حكم هذا الباب كل اسم فاعل وكل اسم مفعول  
بلا نصب كلمة يعني ان كل اسم فاعل لانم نحو زيد قايم  
الغلام وكل اسم مفعول لم يتعد الى واحد رفع على النيابة  
نحو زيد مرفوف الغلام ومودب الخدام حكم حكم الصفة المشبهة  
في كل ما ذكرنا من تفصيل المسائل وجوب الضمير في غير ارفع الظاهر  
هذا وما اسما الفاعل والمفعول غير الناصبين فان كان الناصبين  
نحو زيد خادما وب غلام محمدا او معطى غلامه درهما ثم حذف منصوب  
بهما لم يجر نصب الفاعل فيهما ولا جرح النفاق لئلا يلتبس بالمفعول  
ومنه اسم تفصيل لما كان زيدا على غيره في الفعل بالا  
فعليه اسم التفصيل هو المشتق من لمن كان زيدا على غيره وذلك  
الفعل بصيغة افعل وانما قال في الفعل اى الفعل الذي ما خذ  
لئلا ينقض الحد بنحو زيد وغالب فانها وضعت للموصوف بالزيادة  
والغلبة لكن لادلالة لها على الزيادة في ما خذها اعني الزيادة  
والغلبة كما في اريد واغلب وانما قال بالا فعليه لئلا ينقض نحو





طوال وغيره من صنع المبالغة فان دلالتها على الزيادة ليست بصيغة  
 افعل واما خير وشر ففان في اصل الوضع اخير واشر مخففا  
 ويستعمل التفضيل اما بين وقد يقدح باللام او با  
 لاضافة الترفوا استعمال افعل التفضيل اما بين المجازة للمفضل  
 عليه او بالاضافة الى المفضل عليه او باللام والمستعمل بين قد  
 يقدح فيه من اذا كان معلوما كما في قولك الله اكبر اى من  
 كل شئ قال الله تعالى والآخر خير وابقى اى خير من الدنيا  
 وابقى منها فلم يتغير وهو مستعمل بين وذواللام  
 كالموصوف في كل حالة افعل التفضيل اذا كان مستعملا  
 بين ولا يتغير صيغته صاحبه افراد وتثنية وجمعاً وتذكيراً  
 وتانيثاً بقول زيد افضل من عمرو والزيدان افضل من عمرو  
 والزيدون افضل من عمرو وهكذا البواقي لانه لوثنى وجمع  
 وانثى كان لتثنية الاسم وجمعه قيل كاله نظر الى شدة اتصال  
 الحار والمجروح فقتضيا لهما وفعلاً واما اذا كان مستعملا  
 باللام فهو موافق للموصوف في جميع الاحوال بقول زيد الا  
 فعل الزيدان الا فضلات الزيدون الا فضلون هذا الفصل  
 الهندان الفضليات الهندات الفضليات لفقد المانع الذي  
 كور في المستعمل بين ولمن كان المستعمل بالاضافة فمبين لكل  
 منهما في حكم التغير الصيغة وعدمها اشار الى تقسيمه اولا بقوله  
 وقد قصدوا فيما يضاف زيادة على غيره مما يليه بكثرة  
 ويقصد تفضيلاً على الغير مطلقاً مضافاً التحفيز  
 وذاك بقوله اى اذا اضيف افعل التفضيل فله معنيان احدهما  
 وهو الاكثريات بقصد به الزيادة على غيره مما يليه اى على بعض افراد

ما اضيف اليه وهو ما سوى صاحب افعل نحو قولك زيد افضل لثاني  
 فان المقصود تفضيل زيد على ما سواه من وانما قلنا على بعض افراد  
 ما اضيف اليه مدلول من التبعيضية في النظم لان المفضل دائماً  
 فيما اضيف اليه وهو يفضّل على نفسه وزيد في المثال المذكور  
 داخل في الناس لكن لا تعرض المفضل عليه بل تعرض التشريك  
 معهم في اصل الفعل وعلى الجملة يستلزم في هذا القسم ان يكون  
 صاحب افعل داخل فيما بعد افعل بعضاً منه فلا يقال النبي صلى  
 عليه وسلم افضل الملائكة ولما يوسف احسن اخوته لم يرفع يوسف  
 عنهم باصنافهم الى اخير والثاني وهو القليل ان يقصد به زيادة  
 مطلقة اى يقصد تفضيله على كل من سواه الا على المصائب التي  
 اليه المعين وانما يضاف الى ذلك المعين لمراد التصغير والتوضيح  
 فلا تفاوت اذن بين ان يكون افعل داخل في المضاف اليه  
 نحو بيتنا عليه السلام افضل من بيت اي افضل الناس من بين  
 قريش وبين ان لا يكون داخل فيه نحو يوسف احسن اخوته اى  
 احسن من غيره وهو مختص بالاخرة لما بين وبينهم من الناس  
 العظيم وفلان اعلم بزيد اى اعلم من سواه وهو مختص ببغداد  
 لا بقا مشافه وممكن والاول ذو وجهين لاما اضيفه  
 الى نكرة بل فيه وجه صيغة يعنى ان افعل المضاف لقصد  
 لزيادة على امر معين يجوز فيه وجهان لرفع الصيغة الواحدة العامة  
 بالمستعمل بين لذكر المفضل عليه معيناً بعد مجروراً وتانيثاً  
 وجمعه وتانيثاً لفوات لفظ من المانع من التعريف وقد جمعها قوله  
 صلى الله عليه وسلم الا اخبركم بالخبرم الا وافركم من عمارس يوم  
 القيمة اعاسيكم احلاقاً الموطون اكثافاً الذي مالفون ويوفون



هذا فيما اذا اصفته الى المعرفة نحو زيد افضل الناس واما اذا  
 اصفته الى النكدة والوجه فيه لزوم وجه الصيغة لقول المفعول  
 بعد نقول هو افضل رجل وها افضل رجلين الى آخره قال  
 الله تعالى ولا تكون اول كافرين وثانيهما مثل المفعول كالذي  
 نقرى عن المفضل وهو بقله يعني ان اقول المضاف  
 لقصد زيادة مطلقه مثل المفعول باللام في المطابقة للمصاحب  
 في الاحوال وذلك لان هذا القسم يترك ذكر الفصل عليه فيه  
 ملحقه بالصفة المشبهة فيجعل استعمالها وهذا القسم من افضل  
 كالفعل الذي نقرى عن معنى التفضيل في المطابقة للمصاحب ومثال  
 افضل المجرى عن معنى التفضيل قولهم الناقص والاشبع اعدا لغيرهم  
 اي عاد لاهم وجعل منه قوله تعالى ربكم اعلم بما في نفوسكم  
 وقوله تعالى وهو اهل عليه وتقدم من ما جاز الا لاجل  
 ان تجزأ استنادا لصدارة لا يجوز تقديم من على  
 افضل المستعمل من لان استعمالها الحالة شبهة بالاضافة ولهذا  
 لا يفصل بينهما باجتناب فلا يجوز تقديمها كما لا يجوز تقديم المضاف  
 اليه الا اذا دعي الى تقديم صفة بان يجري بمن اسم مشتق على ما له  
 صدر الكلام فيمنع تأخيرها وذلك كما في قولك عن انت خير من  
 كم در اسمك الله ويعمل دون النصب عند اعتداده  
 على صاحب او حرف نفى وخرج اعلم ان افعل التفضيل  
 ضعيف في العمل فلا يعمل الرفع بشرط اعتداده على صاحب او حرف  
 النفي او الاستفهام ولا ينصب شيئا على المفعولية اصلا فان جاء  
 بهما لم يعم ذلك فقد فيه ناصب من اخلا افضل قال الله تعالى  
 هو اعلم من اصل عن سبيله اي اعلم عن كل احد من يفضل

فيرفع اما مفعول او مفعولا على لفته في سوق نفى التفضيل  
 المرفوع بالصفة اما اسم ظاهرا واجنبيا او متعلق بالصفة  
 واما ضمير مشترك للمصاحب او ضمير بارز من غير ذكر المصاحب فالاسم  
 الظاهر الاجنبى لا يرتفع بافعل فاذا قلت احسن منه عمر وكان عمر و  
 مبتدأ واحسن غيره وكذلك اذا قلت مررت برجل احسن منه ابو  
 كان احسن مرفوعا على الخبرية ولا يجوز ان يحذف احسن على النفي  
 ليكون عمر مفعوله له وكذلك الاسم الظاهر المتعلق لمصاحبه الا  
 بالشرط الذي سيذكره وكل ذلك لضعفه في العمل فالمرفوع بافعل  
 اما ضمير متكسر لمصاحبه نحو زيد احسن من عمر لان العمل بضمير  
 المتكسر لا يحتاج الا قوة واما ضمير بارز عند الاعتماد على غير المضاف  
 نحو احسن نحن منكم لانه لو لم يعمل في مثل هذا الضمير لكان الضمير  
 اجنبيا فاصلا بينه وبين معموله اعني منكم وسياتي المنع عنه واما  
 الاسم الظاهر المتعلق لمصاحبه بشرط ان يكون ذلك المتعلق مفصلا  
 على لفته فيكون مفصلا ومفصلا عليه باعتبارين وان يكون الفصل  
 المدلوله لا فعل فاقعه في سياق النفي فيكون الفصل منفيته و  
 ذلك كما في نحو ما رايت رجلا احسن في عس الكحل منه في عين زيد  
 فالكحل مفصل باعتبار كونه في غير رجل غير زيد ومفصل عليه  
 باعتبار كونه في غير زيد وذلك التفضيل منفي في الكلام والمراد  
 تفصيل الكحل في غير زيد عليه في اعيان الرجال سواء وعلل سببه  
 اعماله هيها مانه لو لم يعمل لكان احسن مبتدأ والكحل خبره فيكون  
 قد فصلت بين العامل الضعيف اعني احسن وبين معموله اعني  
 عنه بالاجنبى وذلك غير جائز ولا يجوز تقديم منه على المفضل للزوم  
 الاظهار قبل الذكر فان الغرض فيه هو ان الضمير الذي في منه للكحل



الذي هو الفصل بغيره كونه مفضلاً عليه كما قسم كونه مفضلاً فلا  
يبدن الأعمال ووجه اشتراط النفي ان حرف النفي لكونها بالفعل  
اولى يقوى الوصف في العمل وانما قيد الاسم الظاهر بكونه مفضلاً  
ومفضلاً عليه باعتبارين ليخرج نحو ما رتب احسن منه ابوه فاقالا  
يضطر الى القول بالعمل فيه لعدم المنع عن تقديم من التفضيلية  
على الفصل لعدم قصد كون المفضل هو عليه قوله في رفع اما مفضلاً  
اي يرفع الخبر مطلقاً مستكناً كان او ظاهراً كما بيناه وقوله او  
مفضلاً يريد مظهراً مفضلاً بقرينة مقابلة للمضمر وانما ترك  
قيد المتعلق للعلم بان غير المتعلق لا يمكن ان يكون مفضلاً  
ومفضل عليه واما المتعلق وانما يصح فيه ذلك باعتبار  
التعلق فيفضل باعتبار تعلقه بشئ على نفسه باعتبار التعلق  
بشئ آخر ولما قرح عما يعمل عمل الفعل لكونه اصلاً للفعل في  
الاشتقاق منه او مشاركاله في الاشتقاق من ذلك الاصل  
اراد ان يحتم المقالة عمل بعض الحوامد وذلك اما بكونه ماؤ  
لا باسم المفعول وهو المنسوب واما التفضيل معنى الفعل في  
الطرف وقد يعمل المنسوب في رفع الظاهر ومستقر للآ  
عتبار بنسبه كقولك زيد فارسي علامه وهو  
ذلك في مملوكة حبشية يعني ان الاسم المجامد المنسوب  
كالبري والمصري والمحشي يرفع الاسم مطلقاً سواء الظاهر  
هو المستتر لانه في تأويل اسم مفعول من النسبة فالصري  
معناه المنسوب الى مصر والمحشي معناه المنسوب الى الحبشة  
تقول زيد فارسي علامه فعل من مرفوع على انه فاعل المنسوب  
وتقول هو ذلك في مملوكة حبشية فتأتي بالتاء في حبشيه لكونها

حامله النسب تضر الموصوف وذلك الخبر مرفوع على الفا  
عليه ثم ان الشرط في عمل هذا الاسم هو الاعتماد اما على  
الصاحب كما في المذكور واما على حرف النفي والاستفهام  
نحو اقر بشئ محمولك وما قر بشئ قومك ولم يذكر ذلك لانه معلوم  
من كون عمله بتأويل اسم المفعول قولك لك متعلق الطرف فيه  
مقدّم هو خبر مبتدأ محذوف تأويله هلك رغبته  
ويجوز طرف ناب عن فعله وذا ما يشترط اعتماد مرفوع ذي  
الشبهة فيرفع اسماً ظاهراً باتفاقهم ومستتر ايضاً  
بذهب فرقة كقولك زيد في النهار صياحه وعمره  
لدينا باستنار كتابه الطرف المستقر النائب عن فعله يعمل  
بشرط الاعتماد المذكور في المشاهدة الفعل وذلك اما في الاسم  
الظاهر نحو زيد في خانه عمره وزيد في النهار صياحه ولذا يجوز ان  
يرفع به ان المصدرية من غير اعتماد كما في قوله تعالى ومن اياته  
التي ترى الارض خاسعة ويحجزان يكون المرفوع في الامثلة المذكورة  
كورة مبتدأ مقدم الخبر واما في الخبر فذلك انه يفر فيه الخبر  
الذي كان للفعل المحذوف فيكون فاعلاً له لقننه معنى الفعل  
كما في زيد لدينا وفي الدار عند جماعة من التجار وقال بعضهم  
لا ينقل الخبر اليه بل يحذف مع عامله لكون الطرف حاملاً  
غير مشابه للفعل وفي صنع المجهول ترك فاعلاً صيغة  
المجهول كضرب ويضرب واكرم ويكرم يكون الفاعل منه مذكوراً  
يكون المفعول ناياباً عنه في الاسناد اليه وترك الفاعل لاحد  
الوجوه المذكورة نحو قطع اللص اذا قطع الامير فيترك ذكر  
تقطيعه وشتم الامير اذا شتم الفقير فيترك ذكره بحجبه وقيل



رندا اذ لم يعرف قائل فترك ذكره للجهل وطقت السموات اي خلفها  
 الله تعالى برك ذكره لكون نسبة الفعل المذكور اليه مشهورة و  
 المفعول الثاني عن الفاعل هو ما سوى المفعول معه والمفعول  
 له المراد من بقوله ما بالوا او لام علة اي بواسطة الواد التي بمعنى  
 مع او بواسطة لام التعليل وذلك ثلاثة مقاييل الاول المفعول  
 الثالث المفعول فيه نحو قعد قدامك وجمي الشمر وصلي في المسجد  
 واما اتمام الفاعيل المذكورة مقام الفاعل دون التعليل المفعول  
 له والمفعول معه لان الذي يتوب المثاب الفاعل ينبغي ان يكون من  
 ضروريات الفعل معنى لا يكون له قرب من الفاعل كالمذكورات فان  
 الفعل لا يبدل منها والمفعول له علة الفعل والمفعول معه مصدا  
 محمول الفعل ورب فعل بلا ذكر علة ومصاحب محمول فلا يفرق  
 مان مقامه وما قام الثاني باب علم مقامه وقام اذالم  
 يلتبس عند فرقة والاول من اختلفت شاع فيامة لبيت  
 عمر واخبر شاكرا بمعنى منع المتقدمون قيام ثاني باب علمت مقام  
 الفاعل مطلقا مستدلين بانه مسند الى المفعول الاول فلو قلتم مقام  
 الفاعل صار في حالة واحدة مسندا ومستد اليه وهو جائز وود  
 ذلك بانه لا يحد في ذلك بالنسبة الى شيئين كما في قولك عجبني  
 ضرب رندا عريا فالضرب مسند بالنسبة الى رندا ومستد اليه بالنسبة  
 الى العجب والمتأخرون اجازوا ذلك اذالم يلتبس كما اذا كان  
 نكرة واول المفعولين معرفة نحو طن رندا قايم فان المتكبر يرشد  
 الى انه هو المخبر في الاصل هذا وان المسموع ليس الا قيام اول  
 مفعول باب علمت لكونه بعد الفاعل بلا فصل فهو اول بالقيام  
 مقامه وكذا لم يسمع الا قيام اول مفاعيل اعلمت كقول الشاعر

المطلق لخوض باب ضرب الامر الثاني المفعول به كقولك ضرب رندا

ثبت

ثبت عمر واخبر شاكرا بمعنى والكفر بحيث لنفس المنعم لانه في  
 الحقيقة فاعل علم او المعنى علم رندا عريا فاعلا والاول  
 من اعطينا ولن سانه ولما دل في المعنى على الفاعلية  
 المفعول الاول من باب اعطيت اي ماله مفعولان ليس  
 اولهما مبتدأ اولى من الثاني في النيابة عن الفاعل لما ان في  
 الاول من معنى الفاعلية دون الثاني فان في اعطيت رندا درهما  
 رندا اخذ والندم ملحق وكذا في غير ويسبق مفعول به كل فاعله  
 وجوبا وفي قول على الاولوية واما الجواني ففيه تقدير كثير  
 لوي قعد مفعول به قد سارت يعني اذا وجدت  
 المفاعيل يسبق للمفعول به على غير في النيابة عن الفاعل لكون  
 طالب الفعل له اشتد من طلبه لاسير المفاعيل وهذا على الوجه عند  
 المصريين اما الكوفيين فيجعلون نيابة اولى من نيابة غيره ولا يرو  
 حين ذلك اسلا لا بقرارة لبي جعفر الجري قوما ياكلوا يكسونه  
 واما الجواني اعني المصدر والظرفين والجار والمجرور اذ لا جمعت عند  
 فقد مفعول به فالأكثر من على التمام تامة في النيابة ليس بعرض  
 اولى من بعض ودرج بعضهم الجار والمجرور فعلا لانه مفعول به بوا  
 درج بعضهم غيره لعدم الواسطة فصل وقد لاوت  
 ياد العلامة مسندا الى فاعل تاء نيته تحقيقه فاما  
 مفعولا فاولا في الحرف وفي فصل الا احتزرك العلامة  
 يعني ان الفاعل وما يتوب عنه ان كان مؤنثا حقيقيا  
 يلزم في مسند الحان التاء التي لعلامة التأنيث ليدل على ما نيث  
 المسند اليه سواء اسند الى ظاهر نحو جاءت هندا والى صميرة نحو  
 هندا جاءت واقامة هندا وهذا قائم هذا اذالم يكن الفصل مضو



عن فعله بشئ فان كان مفصولا فلا يخلو اما ان يكون الفصل بغير  
 لا نحو قامت اليوم امرأة فالحتم اذا ذن العلامة او بالانحوا ما قام الا  
 هند فالحتم ان تلكا لان الفاعل بحسب المعنى في الثاني هو المحذوف  
 للمذكور لان التقدير ما جاء واحدا لا هند وجاز الحاق الثاني فيه  
 بالنظر الى الظاهر وللظاهر اللفظي اولي ولازم لمضمرة الا  
 لاجل الضرورة يعني ان الحاق العلامة لاجل الظاهر المؤث للفظي  
 اولي من تركه والكمل فصح نحو طلعت الشمس هذا عند عدم الفصل و  
 اما مع الفصل فتترك العلامة احسن كما في قوله تعالى في جادة  
 موعظة من ربه مع ورودد والحاقها في الكلام الفصح هذا في الظاهر  
 واما مضمرة المؤث اللفظي فبحسب الحاق له بحقاء المضمرة نحو الشمس  
 الا ضرورة الشعر نحو قوله فلا مرتبة ودقت ودقها ولا ارض اقبل  
 ابقالها وظاهر جمع لا المذكور سالما كظاهر لفظي نحو كل حاله  
 اعلم ان كل جمع هو جازم التذكير التانيث سماعيا ومنه ما قبله  
 بالجماعة الجمع المذكور سالم كزبيد ومسلمون لبقاء المصراع بحاله واذا  
 عرفت ذلك فيقول الجمع غير الجمع المذكور سالم حكمه حكم المؤث اللفظي  
 في الحاق العلامة بما اسند الى الظاهر وتركه الى الظاهر وترك ذلك تقول  
 جاء الرجال والنساء والايام والطلحات والهندات وجاءت الرجال الى  
 اخرها واعلم بعبر والنساء والتث الحقيق الذي في مفرد نحو النساء والهندات  
 لان تاء الجمع طارة قبزير التانيث الحقيق فيه كما اذال التذكير  
 الحقيق في نحو الرجال فان الطارة يزيد حكم المظهر وعليه  
 ومضمرة واولى العقل المطلقا ونون لغير العاقلان  
 بحملته وحقايل مادون المذكور سالما ما كفى عنهما  
 الحاق تاء العلامة يعني ان مضمرة الجمع اذا جئ به مسندا للفعل

استغنى

استغنى بصيغة عن الحاق العلامة لان له صيغة في المذكور في صيغة  
 للمؤث في الجمع كان جمع المذكور ذي العقل سواء كان سالما كزبيد  
 وطلحات او غير سالم كرجال فصيحة الواد يقول الزيدون اذا نال  
 او الرجال وولوا وان كان غير مع العاقل سواء السالم كهندات  
 وغيره كالنساء والايام فصيحة النون تقول الهندات والنساء  
 والايام فعلوه ويحذف في كل مادون جمع المذكور السالم ان يؤتى بتاء  
 التانيث فيكفي بها عن الولا وعن النون فيقال الطلحات  
 او الرجال او الهندات او النساء او الايام فقلت تنزيل الجمع منزلة المفرد  
 المؤث نظر الى طريق تانيث الجماعة المبتداء والخبر  
 والمبتداء فوجان الاول مسند اليه لاسس الكلام بكثرة  
 المبتداء يقال بالاشتراك اللفظي على حقيقتين مختلفتين  
 لا يمكن جمعها في حد واحد فالنوع الاول وهو الوارد في الكلام  
 بالكثرة وهو الاسم المسند اليه المراد به تاء سيس الكلام وذلك  
 يكون اسم صريحا تارة كما في زيد قائم وفي تأويل الاسم تارة اخرى  
 كقولهم تسمع بالمعبود خير من ان تراه اي سماعتك بالمعبود  
 وقوله تعالى سواء عليهم انذرتهم فان تقديره سواء عليهم انذار  
 ذلك عند من جعله مبتداء وخرج بقول مسندا اليه الخبر والنوع  
 الثاني من المبتداء لكونها مسندين في التركيب وخرج بقوله لتاسيس  
 الكلام الفاعل لانه وضعه لتفسير مائدة عليه الفعل منهما كما  
 لا لتاسيس وما يكفي هذا بشئ فيقتضى مضمرة مقصود  
 على الخبرية يعني ان هذا النوع من النوع لا يكفي بشئ من  
 معوله ولا يستغنى به عن الخبر كما هو في الثاني بل يقتضى ذكر خبر  
 معه ليم بالقصود من الجملة وهذا ذكر ما يستبطن منه تعريف الخبر



وهو ما يقتضيه المبتداء ليم المقصود فان الخبر هو محل الفايده  
من الكلام فهو العدة في الفايده كما ان المبتداء عده في التأسيس  
وفي مثل زيد اخوك ان كان المعلوم تمييزه زيد باسمه والمجهول  
اخوته فلو كان هو الخبر اذ به يحصل الفايده وان كان بالعكس  
فزيد هو الخبر يحصل الفايده به والاخر وصف زافع لمبرز  
عقيب حروف النفي اوسل وهرة النوع الثاني من المبتداء  
وصف اما صريح اي اسم فاعل او اسم مفعول او وصفه مشبهة او فعل  
المتفعل رافع الميزان يعني به اسما مفعولا بحيث يشمل الظاهر والباطن  
البارز وقع ذلك ما لو وصف بعد حروف النفي والاستفهام معتمدا  
عليها نحو قايم الزيدان وقيام الزيدون وما قايم الزيدان  
وكقولك ما قايم انتم وقيام نحن وهذا النوع من المبتداء لا يقتضي  
خبر بل يكون مع مرفوعة جملة تامة كالفعل مع مرفوعة واحدة تر قبله  
مبرز عن نحو قايمان الزيدان وقيامون الزيدون مما يكون الوصف  
فيه رافعا للخبر المستتر فانه لا يكون حج حكمة الحكم الفعل اذ لا يصح  
ان يقدر بقوم ان الزيدان او بقوله عقيب حروف النفي الخ عن نحو  
ضارب اخوه فانه ليس من هذا الباب وما لم يطابق فهو مبتداء  
ولا تمايز للوجهين حالا واحدا هذا مزيد بيان للنوع  
الثاني من المبتداء وبيان افتراقه عن الخبر في بعض الصور وبيان  
احمال الامرين في بعض الصور وذلك ان المرفوع بعد الوصف الملائم  
الامر اوله فان لم يكن مفعلا فما ان يطابقه الوصف في التثنية  
والجمع اوله فان طابقه فهو مرفوع على الخبرية رافع للخبر حامل له  
وان لم يطابقه فهو المبتداء رافع للظاهر حاله عن الخبر نحو قايم الزيدان  
وان كان المرفوع مفردا نحو قايم زيد فيتمثل الوجهين المذكورين

اعني كون الوصف خبرا او كونه مبتداء لانه يظهر فيه انه حامل  
للخبر اولا ورافعه الخبر عن كل عامل كذا رافع الخبر  
عند جماعته وقيل يرفع المبتداء وزافعا بقول وذ  
المختار اهل الداية اختلفت في حامل المبتداء والخبر فقال  
المصريون العامل في المبتداء لا يبتداء ومن بعضهم تجريد الاسم عن  
العوامل ثم قال المتأخرون العامل في الخبر ايضا هو هذا لا يبتداء  
وتقل عن سبويه ان العامل في الخبر هو المبتداء وقال الكوفي مائة  
اصناف وهذا القول هذا الذي هو اختاره صاحب الرضي وكون اللفظ  
عامل في لفظ آخر لا ياتي كونه معولا لانه العامل لا معقول في  
النحو الا كونه علامة لمجئ اعراب مخصوص في لفظ آخر هو معقولة و  
على هذا فلا فساد في كون المجهول بهذا الاعتبار عامل والعامل معولا  
وفي المبتداء التقديم اصل محتمل تأخر لفظا فهو  
حكم سبقة فصاحبها في الدار ما صح مطلقا وفي داره  
زيد له وجه صحة يعني ان الفصل في المبتداء ان يكون  
تقدما على خبره لانه محكوم عليه لا بد من وجوده قبل الحكم  
فكان تقديمه في الذكر ايضا وانما لم يجب تقديم الفاعل على  
مفعله لانه عرض من ذكره واذا كان كذلك محيى ماخر المبتداء  
لفظا وهو في حكم التقديم ولذلك لم يصح نحو صاحبها في الدار  
لما فيه من الاضمار قبل الذكر لفظا واصلا وصح نحو في داره زيد  
على وجه ما في المبتداء من رتبة التقديم ولما ذكر كون التقديم في  
المبتداء اصلا مع جواز تأخيره اراد ببيان مواضع يجب فيها  
تقديمه ثم بيان مواضع يجب تأخيرها فقال وقد وجب التقديم  
عند اشغاله على ما له صدر الكلام كمن يداني من المواضع التي يجب



ففيها تقديم المبتدأ هو ان يكون المبتدأ مشتلا على ما له صدر الكلام  
 نحو من اني ومعلما بك وايهم قام ومن حمت نجلوا احسن زيدا لمرك  
 للصلة ولزيد قائم لما في الاستفهام والشرط والنجي والتاكيد من صلة  
 الكلام وعند وقوع الكل لفظا معرقا وعند التأني في اختصار  
 بفصله يعني ان المواضع التي يجب فيها تقديم المبتدأ على الخبر  
 هو ان يكون كل واحد من المبتدأ والخبر معرفة نحو زيدا برك قصدت  
 الاخبار بتسميته زيدا قدمت ابوك والسبب في وجوب التقديم ههنا  
 فقدا تميز الخبر عن المبتدأ على تقدير عدم التام تقديم المبتدأ من تلك  
 المواضع ما اذا كان المبتدأ والخبر متساويين في الاختصاص بفضل  
 الفضلات نحو افضل منك او مثل مني للمعلاة التي ذكرناها وفي  
 ما اذا اضرى عنه بفعله لما ان فيها البس في بعض حاله يعني ان  
 من المواضع التي المذكورة هو ان يكون الخبر عن المبتدأ بفعله فاما  
 قدم على المبتدأ التيسر المبتدأ بالفاعل في بعض الصيغ اعني صيغة المفعول  
 كما في زيد ضرب فانك اذا قلت ضرب زيد على ان يكون زيد مبتدأ والفاعل  
 ههنا مستتر البس بما اذا كان زيد فاعلا فعمل عليه صيغة التثنية والجمع وان  
 حصل العرق هناك فانك تقول ضرب زيد ان على تقدير ان يكون الزيد  
 ان فاعلا وضربا الزيدون على تقدير ان يكون مبتدأ وما فرغ عن موجبات  
 تقديم المبتدأ اشار الى موجبات تقديم الخبر بقوله وللخبر التقديم ان  
 كان مفردا نخذ حرفا داعيا للصدارة يعني اذا كان الخبر المفرد متفهما  
 لما تقتضى الصدارة يجب تقديمه على المبتدأ وليس ذلك الا حرف الاستفهام  
 نحو من زيد واين زيد فان اين لفظ مفرغ في نفسه سواء قد رجم له او لم يرد  
 ولا ينافي افراده وقوعه موقع الجملة وانما زيد الخبر بالمفرد لان الجملة المشتملة  
 على ما له صدر الكلام لا يجب تقديمه نحو زيد من ابوه فان ما يقتضي الصدرة

يكفيه

يكفيه ان يقع في صدر جملة من الجملة وذلك حاصل في المثال المذكور  
 كذلك ظرف خبر عن منكر يدل على غير التثنية بكثرة  
 يعني مثل الخبر المتضمن لما له صدر الكلام في وجوب التقديم الظرف الذي يكون  
 خبرا عن اسم مذكور واللا على غير معنى الدغاء في غالب الاحوال نحو في الدار كحل  
 وذلك لان تاء خبر الخبر ههنا يودي الى اللبس بالصفة وانما قيد المبتدأ التكررة  
 بالذات على غير معنى الدغاء احتراز عن سلام عليه وقيل له فان الغالب  
 تاء خبر الخبر في مثل ذلك المبتدأ يفهم في الاول الدغاء عليه ابتداء وفي الثاني  
 الدغاء له ابتداء لان على يستعمل في الدغاء عليه غالبا واللام في الدغاء وانما  
 جعل وجوب التقديم في هذا المقام حكما اكثر ياله قد يخلف كما في مثل قولهم  
 امت في حجر لا فيك وانامت الار تفاع والشوق وفي مثل لكن ملأه  
 عين جيبها وفي مثل هذي امة من اجنبي من المواضع التي يجب  
 فيها تقديم الخبر هو ان يتصل بالمبتدأ الضمير يرجع الى متعلق الخبر كما  
 في قد لثم على التمرة مثلها زيدا وذلك وللمحذ عن الاضمار قبل الذكر مثل  
 ذلك قول الشاعر اهابك اجلا لا واباك قدوه على ولكن ملأه عين جيبها  
 يعني ان الجيب في العظم والجلالة بقدر ملأ العين عند المحب فيها به  
 لذلك لان له عليه قدوه ومن ذلك المواضع ما اذا كان الخبر خبرا عن  
 ان المفتوحة وصلتها كما في عندي الكوكبان وذلك لانه لو اخر البس ان التثنية  
 بالمكسورة وقد محصور من الكل ههنا بالا ومعناها بحكم النزول  
 كلما كان من المبتدأ والخبر محصورا في صاحبه بلا ومعناها  
 كما في ما زيد الا تائم وانما زيد قائم وما قائم الا زيد وانما قائم زيد يجيب تقديمه  
 على صاحبه ضرورة انك لو قدمت صاحبه لزم انقلاب المعنى في صورة معنى  
 الى مطلقا وكذا في صورة الا ان قدمته بلا الى ولزم تقدم اداة الاستثناء على الحكم  
 في الاستثناء المفعول ان قدمته مع الا وذلك غير جائز كما ياتي في باب



الاصل في المبتداء ان يكون نكرة واما الاول فلان فائدة الحكم على المعين  
 اعم من فائدة الحكم على غير المعين فان تركت رجل قائم في الدار انما يفيد  
 ما لم يعلم حصوله بخصوص في الدار بخلاف تحريك في الدار فانه ان علم كون  
 ركب أو رجلين فانه ههنا في صورة ابيات الحكم واما سلب الحكم عن النكرة  
 فنفيد مطلقا وكذلك الاستفهام واما الثاني فلان الخبر مستند فهو مشابه  
 للفعل الذي لا يكون المستند اذ كان حقه ان يتحرك عن التعريف والتكثير  
 كتحرك الفعل عنهما لكن الاسم لما لم يكن تحركه عنهما كان الاصل فيه ان  
 يتحرك عما يطرد ويحتاج الى العطف وهو التعريف وحصل منكور امن  
 هو المبتداء بالاعمال او بالوصف او بالاضافة كما هو معروف وعبد موافق  
 وسبع سموات بتقليل شركه يعني اذا كان المبتداء نكرة فالعطف  
 تخصيصه بالوجه المذكورة المعقولة لتقليل الاشتراك مثل قوله عليه السلام  
 امر بهجروف صدقة وتقولك عتبت موافق خير من عبد مخالف وكقولك  
 سبع سموات خلقهن الله وقال عليه السلام خمس سموات افرضهن الله تعالى  
 وذلك لان التخصيص تقرب النكرة من المعرفة لما فيه من تقليل الشك  
 ولما كان كون المبتداء نكرة محضته فيه صريح بجوازها بعد طائفة منقولة  
 من جعل التعريف اصلا في المبتداء فقال ولا يابس بالتكثير عند  
 الافادة فيوم علينا فيه شاهد صحة قال بعض الحفاظ وهو  
 الحق يجوز كون المبتداء نكرة محضة عند حصول الضابطة اذ لا مانع عن ذلك  
 عقلا فان العرض من الكلام حصول الفائدة بحيث حصلت صح الحكم مع كثرة  
 ورود ذلك في الكلام الفصح قال فيوم علينا ونعم لنا ويوم نساء ونوم  
 لسرو عن ابن عباس رضي الله عنه ثمرة خير من جارية وفي الحديث لا  
 عند ماضي ارمي وبعثنا وميتنا ومن ذلك فركت سلام عليك وويل له  
 وقوله تعالى وجوه يومئذ ضاحكة وخير ذلك مما لا يحصى وذا



فيما بعد ذلك ظرف وهو ثم وبعد حروف النفي ياتي بكثرة  
 كعند فلان درهم وادرم لديك وكما عبد يقوم  
 بخدمتي اعلم ان المشروط في جواز تنكير المبتداء هو حصول  
 الفائدة على امره اما شيوخ تنكيره وكفرته ففي مواضع مخصوصة  
 اشار اليها بذكر الاشئلة الثلاثة منها ما بعد الطرف الذي يكون  
 خبرا عنه نحو عندي درهم ومنها ما بعد حروف الاستفهام نحو درهم  
 عندي وادرم عندك ام دينار ومنها ما بعد حرف النفي نحو ما  
 عبد تقوم بخدمتي وتنام الكلام المذكور في الشرح فليطلب ضالك  
 وتخصر الاخبار في معرفة وذا هو الاصل في قول  
 النجاة ومجلة الخبر الا خبرا اما مفردا واما جملة والافراد فيه هو  
 الاصل على قول النجاة نظرا الى كونه احد طرف الكلام فالاصل ان يكون  
 مفردا كما لظرف الاخر ومنهم من منع ذلك والتخفيف انهم ان  
 ارادوا بذلك ان الجملة لا يستند بالاعتبار مضمونة فالمفرد يكون صلا  
 لكونه محمولا بالمنظر الى نفسه دون الجملة فانه محمول بالمنظر الى مضمونه  
 الذي هو مفرد فذلك من وان ارادوا بذلك عن الجملة لا يستند الا  
 بتقدير مفرد كما يقال زيد ضرب غلامه فقديره زيد ماله لظلام ضارب  
 فليس بشئ بل المتد فيه هو ضرب غلامه وهو محمول على زيد بوا  
 سطة ذواته ووضرب غلامه فالاول ياتي حامدا او هو  
 فارغ عن الضمير ومشتقا وذاك بكثرة فان كان مشتقا  
 بلا رفع ظاهر ففيه ضمير بالاتفاق الأئمة فالكثرة في الجملة  
 على غير صاحب وان لم يخف من ليه للقرينة يعني ان  
 الخبر المفرد على ضرب من احدها جامدا نحو زيد اخوك وهو قال عن  
 الضمير عند اليهود ذلك في تقدير فيه الضمير نظرا الى ان معناه



زيد متصف بالاخوة او محكوم عليه بذلك لكنه لما لم يشأ به الفعل  
 لم يرتفع الظاهر وثانيهما مشتق ان لم يكن واقعاً الظاهر فغير ضمير  
 للمبتدأ بالانفاق نحو زيد قائم وحسن الوجه ومؤدب الكلام واما  
 اذا كان واقعاً لظاهر فيكون ضمير المبتدأ في معموله محذوف في دارة عمره  
 انما هو الوصف مع مرفوعة مفعول لم يحيل كالفعل مع مرفوعة مع ما  
 بينهما من التركيب الاسنادي لان الفعل مع مرفوعة مستقل ولهذا  
 يفيد ان من غير النظر الى شئ آخر بخلاف الوصف مع مرفوعة  
 فانه يستدعي صاحباً يجري عليه لا يتم القيد بدونه ولهذا اعلم ان نحو  
 ضارب زيد جملة لاستقلالة بالقائدية قوله فاك في الجاردي المريد به ان  
 الضرب الذي بجملة الخبر المشقة اعني الوصف يؤكد وجوباً بدار  
 منفصل فيما اذا كان الوصف المشتق جارياً على غير صاحبه اعني من  
 هو له اذا وصف من ليس الجاردي على من هو له بالجاري على من هو له  
 بالجاري على من هو له كافي زيد عمر وضارب هو فاك لوله لولد السك  
 في ضاربه لا حتم ان يكون لعمرو فيكون الوصف جارياً على من هو له  
 وان لا يكون لزيد فيكون جارياً على غير من هو له فجعل التأكيد المذكور  
 علامة جوية على غير من هو له ليحصل الفرق ولم يعكس ذلك لان  
 جوية على من هو له هو الاصل فالمناسب به ترك التأكيد والابقاء  
 على الاصل هذا واما اذا لم تحذف اللبس للقرينة اللازمة نحو هتد زيد  
 ضاربه هي في التأكيد خلاف فذهب الكوفيون الى تركه لعدم الحاح  
 ودق البصريون الى اتيانه طرد الباب وما كان منها جملة  
 في باب وقد جاء ترك الربط عند القرينة فخرج ذكر الخبر المرفوع  
 هذا بيان احوال الخبر اذا كان جملة فيقول الخبر الذي يكون جملة انا  
 اسمية نحو زيد ابوه قائم اذ ابوه قائم او فعلية نحو زيد قام او قام ابوه

واما القرينة نحو زيد عندك او في الذر فمقدر بالفعلية كما يليق وانا  
 للشرطية فهي مغلبة ايضاً لا محالة وما وقع من الجملة خبر افلا بد من  
 وابله ترتبط بالمبتدأ فان الجملة في الافضل مستقلة يحتاج عند صحتها  
 جزء الكلام الى ما يربطها بالخبر آخر والربط يكون ضميراً اما انما او مستقراً  
 كما مر في الا مثله المذكورة وقد يقام الظاهر مقام الضمير وذلك اما ان يكون  
 بلفظ المبتدأ الاول نحو الحاقه ما الكافر او باسم الاشارة نحو ولبس  
 السقوى ذلك خبر وبغير نحو الذين يتسكون في الكتاب واقاموا الصلوة  
 انما لا تصح اجر المسلمين اى اجرهم وقد يحذف الضمير الذي يوفق به للظ  
 عند القرينة وذلك كما في نحو البر والكرهيتين اى الكرم واليمن  
 منوان بدهم اى منوان منه وقد جار قول حبلى الله وصد  
 اذ المبتدأ في مثله نفس جملة يريد ان الربط المذكور انما يحتاج  
 اليه فيما لا يكون المبتدأ هي الجملة التي وقعت خبر في المعنى واما اذا كان كذا  
 لك فلا يحتاج الى العابد كما في المثال المذكور وكذلك في الظاهر الشان  
 نحو هو زيد قائم وقد اخبرنا بالظرف او شبهه وذا تقديره وصف  
 او تقدير جملة المراد يشبه الظرف الجار والمجرور فانها جار مجرور  
 في جميع احكامه سواء بعضهم ظرفاً والجار مجرور ولا يجوز فيها من غير تقدير مل  
 عند البصريين فانها غير محمولين على المبتدأ اصلاً وعاملها من  
 الافعال العامة اى ما لا يخ من فعل كالكون والخصعة ثم ذهب الا  
 كثرون الى ان مقدر هو الفعل المشتمل على معنى الكون والخصعة  
 فيكون الظرف اذن جملة لان الاصل في العمل الفعل وقال بعضهم بقا  
 الوصف لان الاصل في الخبر لا افراد وخرج بعضهم تقدير الفعل لوجو  
 تقديره في مثل الذي في الدار ومثل كل رجل في الدار فله درهم فينبغي ان  
 تقدير في غير ذلك طرد الباب وعوض ذلك بمثله فان الوصف



متعين في بعض المواضع نحو قوله تعالى اذ الهم مكر في اياتنا فان اذا  
الظلمانية لا بينهما الفعل ولعاض دليل الطرفين لم يرجح الناطق  
احدهما على الآخر فتسوى بين تقدير الوصف والفعل وطرف  
زمان قل ما اخبرنا عن عين العين لكن الاماكن تحت اعلم  
ان ظرف الزمان يكون خبرا عن اسم ولا يكون خبرا عن اسم  
كما لا يكون حالا عنه ولا نقالة الا قليلا في نحو الليلة الالهة وهذا  
مخلاف اسم المكان فانه يخبر به عن اسم العين تارة نحو في الدار  
زيد وعن المعنى اخرها نحو العلم في المدن والجهل في القرى  
والنفايا باستشعار حازما في تقدير قول في المحبرة  
اختلفوا في ان الجملة الانشائية والامالي محتمل الصدق والكذب  
كالجملة الطلبية والا مستقنهما مية والشرطية والضمية والتجسبية  
للمبتدأ ام لا فمنعه بعضهم وصححه المجهد والحق انهم ان ارادوا  
بتصحيح الاخبار بالانشاء بيات صحة وقوعها في موقع الخبر فذلك  
صحيح وان ارادوا انها تقع اخبارا حافظة فليس بصحيح فانك اذا  
قلت زيدان مقرب من ضربك فالجملة الشرطية واقعة موقع الخبر لكن  
بتأويل فان تقدير الكلام زيد مقول فيه ان مقربه يضربك اذ قال  
فيه كذا مخذف القول للاختصار والاطلاق اسم الخبر على الجملة كما اطلق اسم  
الخبر على الطرف وكذلك الكلام في الجملة الطلبية والتجسبية وغيرها  
ويجوز ان يكون عن قضاة يعطف وغير العطف في غير الجملة  
يجوز ان يجزى عن المبتدأ بالصدقة وذلك اما بالعطف كما في زيد عالم  
وعاقل وزيد يكتب ويشرح وما يغير العطف وذلك في المفعول  
ونحو زيد عالم عاقل دون الجملة فلا يقال زيد يكتب يشرح قوله وفعلها  
حالة محذوف تقديره فيجوز الاخبار وقضاها اي اخذ في الايراد

ويجوز من شين ايضا قضاة عند كل ما يليه  
بجملة اعلم انه سبعة المبتدأ كما يتعد الخبر وذلك على  
صريح احدهما ان يكون كل واحد من المبتدأ غير الاول مضافا  
الى ضمير متعلق بخبره اياه اخوه مبتدأ صرهما قادم وثانيهما ان  
لا يكون كذلك بل يؤول بالفتاوى بعد خبر المبتدأ الاخير فيكون آخر  
العوامل لاول المبتدأ وما قبل الاخر لما بعد اول المبتدأ  
وهكذا على الترتيب وذلك نحو هذين يدعرو وبكر قديم عنده في  
داره معها وعلى التقديرين فيجوز كل واحد من المبتدات جملة  
ما بعده فالمبتدأ والاخير خبره ما بعده مفردا كان او جملة  
الذي قبله خبره المبتدأ الاخير مع خبره وهكذا الى المبتدأ والاول  
قوله بجملة متعلق بمقدر هو حال من الغير المرفوع في بليته وهو  
راجع الى ما والغير المقصود فيه راجع الى كل واحد وحاز دخل  
القار في الخبر الذي تضمن معنى الشرط للسببية وذلك  
موصول بفعل وشبهه كذلك منكود وضعت بجملة  
وحول الفاء التي للسببية على الخبر يكون على سبيل الوجه تارة  
على الجواز اخرها اما الاول ففيها اذا كان المبتدأ بعد ما نحو اريد  
فقيام واما الثاني ففيها اذا كان المبتدأ بعد اما المعنى الشرط  
ذلك مشاء في احد هما الاسم الموصول بفعل كما هو نحو الذي ياتيها  
فله دس او مقدر نحو الذي خلطك او في الدار فله درهم او شبه  
المفعول نحو الزانية والزاني فاجلدوا في حكم الموصول الموصوف بالصفة  
المذكور نحو قل ان الموت الذي تفرقون منه فانه ملاقكم وثانيها  
التكرار الموصوف بالجملة الفعلية وذلك ايضا اما يذكر الفعل  
منها كقولك نفس نسى في نجاتها فكن تحسب او يتقديره نحو



رَجُلٌ عِنْدَكَ حَرَمٌ فَتَعَدُّ وَفِي حُكْمِ الْمَوْصُوفِ بِالْفِعْلِ الْكُلِّ الْمُضَافِ إِلَى  
النُّكْوَةِ وَالْمَذْكُورَةِ نَحْوُ كُلِّ رَجُلٍ يَأْتِيَنِي أَوْ خَلْفَكَ أَوْ فِي الدَّارِ فَلَهُ  
دَرَاهِمُ قَوْلُهُ لِلْسَّبَبِيَّةِ مُتَعَلِّقٌ بِتَقَدُّمِ لِأَجْلِ السَّبَبِيَّةِ مَعْنَى الشَّرْطِ وَأَمَّا  
قَالَ ذَلِكَ لِأَنَّ الْمُبْتَدَأَ بِالْأَعْتَابَيْنِ الْمَذْكُورَيْنِ أَمَّا يَتَضَمَّنُ مَعْنَى  
الشَّرْطِ إِذَا قَصَدَ السَّبَبِيَّةَ كَمَا فِي الْمَذْكُورِ وَأَمَّا إِذَا لَمْ يَقْصِدِ السَّبَبِيَّةَ  
فَلَا مَدْخَلَ لِلْقَائِدِ هُنَاكَ وَذَلِكَ كَمَا إِذَا قُلْتَ الَّذِي يَأْتِيَنِي دَرَاهِمُ  
بِمَعْنَى أَنَّهُ دَوْدِيَّةٌ وَلَيْسَ أَمْرًا بِالسَّبَبِيَّةِ إِنْ يَكُونُ مَا قَبْلَ الْفَاءِ سَبَبًا  
لِمَا بَعْدَ حَقِيقَةً بَلْ الْمَقْصُودُ أَنْ يَكُونَ مَا بَعْدَ الْفَاءِ لَازِمًا لِلْمَقْصُودِ مَا  
قَبْلُهَا فِي الْجُمْلَةِ وَلَوْ بَدَأَ الْمُنْكَرُ كَمَا فِي الْأَمَلِيَّةِ الْمَذْكُورَةِ  
وَيَنْتَعِ هَذَا الْفَاءُ كُلُّ الْفَوَاشِخِ سَوَالِ الْأَعْتَابِ بَعْضُ الْأَمَلِيَّةِ

جَمِيعُ فَوَاشِخِ الْمُبْتَدَأِ وَالْمُخْبِرِ مِنَ الْمُجَرَّدِ الشَّبِيهِ بِالْفِعْلِ وَغَيْرِهَا يَنْتَعِ  
دُخُولُ الْفَاءِ الْمَذْكُورَةِ فِي الْخَبَرِ وَسَوَاءٌ إِنْ الْمَكْسُورَةُ وَذَلِكَ لِأَنَّ  
كُونَ هُنَا الْفَوَاشِخِ التَّوَعُّدِ الْمُبْتَدَأِ مَتَضَمَّنًا لِمَعْنَى الشَّرْطِ تَقْضِيهِ لِمُضَادَّةِ  
كَلَامَاتِ الشَّرْطِ فَيَنْتَعِ اجْتِمَاعُهَا مَعَ الْفَوَاشِخِ الْمُقْضِيَةِ لِلْمُضَادَّةِ وَتَشْتَبِهُ  
مِنْهَا أَيْ الْمَكْسُورَةُ عِنْدَ الْمُجَرَّدِ وَجَعَلَهَا بَعْضُهُمْ كَسَائِرِ الْفَوَاشِخِ  
وَالْأَمْرُ خِلَافُهُ أَوْ رُودُهُ فِي التَّنْزِيلِ قُلَانِ الْمَوْتِ الَّذِي تَفَرَّقَ مِنْهُ  
فَأَنَّهُ مَدَاقِيمُ وَإِنْ الْمَخْلُوقُ خُصَّصَ بِالذِّكْرِ لَيْتَ وَلَعَلَّ وَالْمَذْهَبُ  
لَا يَغَاظُنُهُ وَعَلَى مَا ذَكَرَهُ بَانَ مَا بَعْدَ الْفَاءِ الْخَبَرُ لَا يَكُونُ إِلَّا خَبَرٌ  
أَيَّ مُحْتَمَلٍ لِلصِّدْقِ وَالْكَذِبِ وَخَبَرِيَّةٍ وَلَعَلَّ لَا يَحْتَمِلُ ذَلِكَ وَكَيْفَ  
بَشَى بِفَقْهَةِ قَوْلِكَ أَنَّ جَاءَكَ زَيْدٌ فَاضْرِبْهُ

وَيُجَنَّبُ كُلُّ مَنَّا وَكُلَا مَنَّهُمَا أَصْبَرَ جَيْلٌ وَتَمَّ بَعْدَ جُمْلَةٍ

بِعَنَى بِحُجُورِ حَذْفِ كُلِّ وَاحِدٍ مِنَ الْمُبْتَدَأِ وَالْخَبَرِ بِالنَّظَرِ فِي عَرَفِهِ وَجُودِ الْقَرِينَةِ  
الدَّالَّةِ عَلَيْهِ وَبِحُجُورِ حَذْفِهَا مَعَ مَا حَذَفَ الْمُبْتَدَأَ فَلَقَوْلُكَ الْمُسْتَهْلِكُ الْهَلَالُ

وَالْأَمْرُ

وَاللَّهُ أَمْسَى إِلَى الْهَلَالِ أَيْ هَذَا الْهَلَالُ وَمَا حَذَفَ الْخَبَرَ فَخُورٌ  
فَادَّ السَّبْعَ أَيْ مَوْجُودًا وَحَاضِرًا وَمَقْلُجًا وَلَدَلَالَةِ إِلَّا الْمَقْلُجَاتِ عَلَيْهِ  
وَأَنْ أَرَدْتَ أَنْ تَقِيمَ أَوْ قَاعِدَ وَنَحْوَهُ فَلَا يَدْرُسُ فِكْرُهُ أَوْلَادُ دَلَالَةٍ عَلَيْهِ  
وَمِنْ ذَلِكَ نَحْوُ قَوْلِكَ زَيْدٌ وَعَمْرُو قَائِمٌ اسْتَفْنَاهُ بِاسْمِ الْخَوْنَيْنِ عَنْ  
الْآخِرِ وَقَوْلُهُ تَعَالَى وَصَبْرٌ جَمِيلٌ يَصْلَحُ شَاهِدًا لِبَهْمَا قَسَمَتَيْنِ  
أَمْرِي صَبْرٌ جَمِيلٌ أَوْ صَبْرٌ جَمِيلٌ أَجَلٌ وَلِهَذَا اقْتَصَرْتُ عَلَيْهِ فِي مِثَالِ حَذْفِ  
كُلِّ وَاحِدٍ مِنْهُمَا وَمَا حَذَفْتُهَا مَعَافِي جَوَابِ الْجُمْلَةِ نِيْعَمُ وَذَلِكَ كَقَوْلِكَ  
لَكَ نَعَمُ فِي جَوَابِ مَنْ قَالَ أَزِيدُ وَقَالَ أَيْ نَعَمُ زَيْدٌ قَائِمٌ وَيُزِيدُ مَا

الْمُبْتَدَأُ فِي مَوَاضِعَ كَأَنَّهُ لَمْ يَحْذَرْ لِيْلَهُ الْحَمِيدُ

بِقِسْمَةِ شَرْحِ الْكَلِمَاتِ بِعَوْنِ اللَّهِ

الْمَلِكِ الْوَهَّابِ